كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

636

WWW.KASSIOUN.ORG

حزب الإرادة الشعبية

الاحد 12 كانون الثاني 2014 ● 24 صفحة ● الثمن «25» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: «GENERAL@KASSIOUN.ORG»

تعددت الأسباب.. والتسريح واحد؟! 04

خصخصة «الأمر الواقع» 08

الصناعات الغذائية.. تشاؤم مقصود!! 13

معامل السكر تعود للعمل 14

الافتتاحية

متطلبات نجاح الحل السياسي

تمضي تحضيرات «جنيف-2» قدماً باعتباره مدخلاً لحل سياسي للأزمة السورية. وإذا كان من الثابت أن لا مخرج من الأزمة السورية إلا عبر حل سياسي، فإن مجرد الاعتراف بهذه الحقيقة ليس كافياً لإنجاح ذلك الحل، بل إن إنجاحه يحتاج إلى جملة من المسائل التي يتطلب إنجازها تثبيت مجموعة من الحقائق التي تشكل مقدمات ضرورية لعلاج القضية:

أولاً، إنّ تغييرات عميقة وجذرية في بنية النظام، سواء فيما يتعلق بسياساته في القضية الاقتصادية-الاجتماعية أو في القضية الديمقراطية، هي استحقاق موضوعي تأخر تحقيقه لسنوات عديدة. وإن أي خروج حقيقي من الأزمة الراهنة لا يعيد توليدها لاحقاً، يتطلب من جميع الأطراف مواجهة جدية لاستحقاق التغيير الجذري، سواء لما كان سائداً قبل تفجر الأزمة أم خلالها. وبهذا الفهم فإنّ وظيفة المرحلة الانتقالية ليست «تسليم السلطة» لطرف أو «نزعها» من طرف آخر أو «تحاصصها» بين الطرفين، ولكنها تتركز في إعادة مركز ثقل القضية السورية إلى الداخل السوري والتمهيد للتغييرات المستحقة.

ثانياً، إنّ العنف والعنف المضاد وتأجيل استحقاقات التغيير، جميعها عوامل وفّرت المدخل الأساسي لتدويل المسألة السورية، وسمحت بتطور التدخل الخارجي إلى حدوده القصوى التي نشهدها حالياً. وعليه فإنّ إعادة مركز الثقل إلى الداخل السوري- إن كان يبدأ بوقف التدخل الخارجي فإنه- لا يكتمل دون وقف العنف الذي يمارسه السوريون ضد بعضهم البعض وتوحيد جهودهم في محاربة الإرهاب، لأن استمرار العنف سيعيد مركز الثقل إلى الخارج مرة أخرى ولكن بتكاليف أعلى.

ثالثاً، فيما يتعلق بمحاربة الإرهاب، فإن نقطة الانطلاق هي في كون الإرهاب فعلاً دولياً ترعاه مجموعة من مراكز القوى الدولية والإقليمية الفاشية والرجعية بغية خلق نقاط توتر دائمة في بقاع مختلفة من العالم ضمن سياسة «الحرب الشاملة» التي تشكل المخرج الافتراضي الوحيد من الأزمات البنيوية العميقة للنظام الرأسمالي العالمي. ولذلك فإن أي مواجهة مع الإرهاب- وفي سورية ضمناً- لا بد أن تقود إلى صدام دولي مع القوى الداعمة له، ما سيساعد في التضييق على الإرهاب داخل سورية، تمهيداً لإخراجه من المعادلة السورية الداخلية.

رابعاً، في الخصوصية الإقليمية، وبالتحديد في سورية والعراق، فإن محاربة الإرهاب تتخذ طابعاً وطنياً عاماً، لأن مشاريع رعاة الإرهاب تتعارض مع بقاء هذه الدول بحدودها القائمة. ولذلك فإن محاربة الإرهاب من وجهة النظر الوطنية العامة ينبغي أن تجري بصف وطني موحد من «المعارضين» و«الموالين»، ليس دفاعاً عن نظام ما أو معارضته، ولكن دفاعاً عن الكيانات الوطنية للبلدان المعنية. وعند هذا الحد يصبح وقف العنف السوري البيني الداخلي ضرورة وطنية وموضوعية بأن معاً، مرة أخرى.

وانطلاقاً من الحقائق السابقة، فإنّ متطلبات إنجاح الحل السياسي الأساسية تتركز فيما يلي:

أولاً، توظيف التراجع الأمريكي المستمر في انتزاع تعهد دولي عبر مؤتمر «جنيف-2» بوقف التدخل الخارجي بجميع أشكاله.

ثانياً، نبذ العنف من جميع الأطراف، والاحتكام إلى عملية سياسية سورية تديرها حكومة وحدة وطنية تضم المعارضة والموالاة وتقوم بإطلاق سراح المعتقلين، والمباشرة بحل قضايا المخطوفين والمفقودين، والنازحين واللاجئين وعموم المتضررين، وتعمل ضمن برنامج زمني متوافق عليه لصياغة دستور جديد مع تعديل جملة القوانين انسجاماً معه وإجراء انتخابات محلية ونيابية ورئاسية.

وإذا كان من شأن ذلك كله التمهيد نظرياً لولادة سورية الجديدة، المحافظة على وحدة ترابها وشعبها، وسيادتها، ومواقفها الوطنية، فإنه لن يكون إلا عبر معركة وطنية شاملة تخاض عملياً لمصلحة الأغلبية الساحقة من أبناء سورية، أي عموم المنهوبين المطلوب منهم إنجاز تحالفاتهم ذات الطابع الوطني بوجه كل ناهبيهم والمتلاعبين بوعيهم ومصيرهم، في داخل سورية وخارجها.



بدون تعليق..!

ريف دمشق - من الانترنت

تسوية «برزة» وضرورة توسيعها

مضى حتى الآن أكثر من أسبوع على توقف العمليات القتالية في حي برزة الدمشقي، وذلك بناءً على اتفاق قام المسلحون بموجبه بتسليم خرائط العبوات الناسفة للجيش العربي السوري، الذي باشر بعد ذلك بإزالة السواتر الترابية الموجودة داخل الحي.. في الوقت الذي تتوارد فيه أخبار من مصادر متعددة عن إمكانية تعميم هذا النموذج على مناطق عدة في الريف الدمشقي من بينها بيت سحم ومخيم اليرموك وغيرها.. وكان قد سبق هذه التسوية تسوية أخرى في منطقة المعضمية في ريف دمشق.

إنّ هذا النوع من التسويات، ومع أنه جاء متأخراً لأن إمكانيته كانت متوفرة قبل أشهر عديدة، ولكنه تطور إيجابي باتجاه نزع فتائل العنف السوري البيني وتوجيه القوى جميعها لمحاربة التكفيريين الأجانب ومن بحكمهم، ولا بد من استكمال التسوية بمصالحة متكاملة تتضمن إطلاق سراح المعتقلين والتعويض على المتضررين وتأمين عودة الأهالي إلى بيوتهم التي هجروا منها.. وينبغي كذلك تثبيت هذا النموذج في الريف الدمشقي استعداداً لتصديره إلى بقية المحافظات السورية، كما ينبغي تجاوز الضرورات السياسية المؤقتة التي قد تدفع هذا الطرف أو ذاك لتسوية وضع منطقة أو عدة مناطق إلى الضرورات الوطنية التي تقول بضرورة هذه التسويات دائماً، والتي يقول نموذج برزة بإمكانيتها..

«وجع ورق»

رح يصرلنا تلتسنين بالدوامة..!
بيقدر أي واحد يقلنا أو يحصيلنا أعداد السوريين يللي انقتلوا يا أما بالمظاهرات أو المعتقلات والمعتقلات المقابلة.. أو على الحواجز والحواجز المضادة.. أو بالقنص والقنص المضاد.. أو بالقصف العشوائي أو «النوعي المدروس» ومثيلاته المقابلة.. أو بالحصار والإغلاق ومثيلاته المضادة.. يعني بالموت البطيء بنقص الأكل والشرب والأدوية..؟

ويا ترى بيقدر أي واحد يخبرنا عن أعداد السوريين من أبناء الجيش العربي السوري والأمن الداخلي أو «الأجهزة المختصة» يللي انقتلوا أو اختطفوا أو فقدوا أو قنصوا أو تقطعت روسهم أو سقطوا بالمعارك أو انغدر فيهم أو أهملوا؟

وبيقدر حدا يخبرنا عن هدول الغربتلية ويللي من السوريين صاروا متلهم مرتبطين بالتمويل والتسليح الخارجي ويللي الله لا يردهم وماتوا ع الأرض السورية؟

وتركونا من هدول الآخرانيات.. بيقدر حدا يخبرنا بدقة مين من الاتنين الأولانيات كان مالو علاقة لا بالعير ولا بالنفير وراح فرق عملة؟ ومين منهم كان خايض «المعركة» عن قناعة أو متورط بشي مالو فهمان أبعاده أو محسوب على طرف ما وهو ما دخلو فيه فعلياً؟

بيقدر حدا يخبرنا بأسماء هدول كلهم.. أطفال ونساء وشيوخ وشباب ورجال.. ويحكيلنا مين هنن؟ وشو كانت قصصهم وحياتهم ومشاكلهم ونواقصهم ونهفاتهم وأحلامهم؟

بيقدر حدا يخبرنا عن البني آدم بكل واحد فيهم، مو عن مجرد كونه رقم بإحصائيات ناقصة أو منقوصة؟

وإذا ما بدنا نحكي عن خربان البيوت الفعلي أو المجازي، ولا عن النزوح والتشرد، ولا عن الأثر يللي لحق بسمعة سورية والسوريين برا عموماً- سلباً أم تعاطفاً خاضع للتسييس- بيقدر حدا يخبرنا عنجد عن حجم الدم يللي نزف وغرقت فيه الأرض والشوارع..؟ ويقلنا كيف ممكن وقف كل غيلان القتل.. قبل ما يقلنا ببرود وع المرتاح: «وشو يعني إذا تأجل الحل؟»..

بصراحة



■ محمد عادل اللحام

كاسرو الحصار والطائفية

ما جرى في عدرا العمالية لا يخرج عن السياق العام لما يجري في سورية من حيث الكر والفر الذي يعكس إلى حد بعيد التوازن القائم على الأرض، ولا يلغي حالة التوازن التقدم الذي يحرزه هذا الطرف أو ذاك على الأرض، في هذا المكان أو ذاك، مما يسقط إمكانية الحسم، والإسقاط كما هو مطروح مما يعني أن الحل الوحيد «الحل السياسي» الذي يؤمن وحدة سورية أرضاً وشعباً، ويقطع الطريق على خطط التقاسم الطائفي الذي يمكن أن تلجأ إليه القوى المتشددة في الطرفين بمعزل عن إرادة الشعب السوري التي عبروا عنها بشكل واضح وجلي السكان القاطنون في مدينة عدرا العمالية أثناء الحصار الذي فرض عليهم من المسلحين الإرهابيين، الذين أرادوا من هذه المعركة أن تكون نموذجاً للتسعير الطائفي من خلال الممارسات والأعمال الإجرامية التي قاموا بها في لحظة الدخول إلى المدينة العمالية التي تحوي بين جنباتها ألاف العائلات العمالية الكادحة من مختلف المناطق السورية، وبهذا تقدم هذه المدينة بسكانها أجمعين نموذجاً حقيقياً لواقع الشعب السوري الذي أفشل إلى هذه اللحظة، المحاولات البائسة للقوى المتشددة في الطرفين من أجل أن يأخذ الصراع طابعاً طائفياً يسهل تمرير المشاريع التي تطرحها القوى المعادية الخارجية الداعمة لاستمرار العنف والتدمير والإرهاب، أي استمرار إحراق سورية من الداخل، وفي سياق التسعير الطائفي، جرى تسريب العديد من الشائعات حول المهجرين القاطنين في توسع عدرا العمالية بأنهم حصان طروادة للإرهابيين المسلحين كون هؤلاء المهجرين من مناطق يسيطر عليها المسلحون، وهم تضرروا كما بقية المهجرين من السوريين، خسروا كل شيء، والحكومة قد أوتهم في هذا المكان، وهو واجبها كما هو واجب حمايتهم، وتأمين سلامتهم التي هددها المسلحون كما هددوا حياة قاطني عدرا العمالية، وكسروا حصار المسلحين منذ اللحظة الأولى لقدومهم كما كسرها السكان من خلال تضامنهم المشترك في المأكل والمشرب الذي كان شحيحاً، وتصديهم المشترك للمسلحين الذين حاولوا منعهم من الخروج، حيث تجمع السكان بعشرات الآلاف مشكلين كتله بشرية هائلة فرضت موقفها على المسلحين، وتم الخروج الجماعي والمسير لساعات طويلة بالرغم من الجوع ورداءة الطقس.

إن تجربة عدرا العمالية لابد من الاستفادة منها في مناطق أخرى تحت سيطرة المسلحين، حيث يقوم السكان بمظاهرات واسعة النطاق بمواجهة المسلحين في جميع المناطق الساخنة كما هي الحال في الغوطة وحلب، والرقة ودير الزور، وهذا يرتب على الدولة، والقوى الوطنية مهمة تقديم المساعدة الضرورية السياسية والإنسانية في مواجهة من يريد تقسيم البلاد، والارتهان للخارج.

عمال لم يحصلوا على رواتبهم

قدّم عمال الشركة العامة لكهرباء محافظة دمشق شكوى لمراسل «قاسيون» أكدوا من خلالها أنهم لم يتمكنوا من قبض رواتبهم عن الشهر الماضي، من الصرافات الآلية التابعة لـ «المصرف العقاري»، وقال بعض العاملين أنهم حاولوا إثارة الموضوع أكثر من مرة إلا أن الإدارة لم تحرك ساكناً مبررة ذلك تارة بسبب انقطاع التيار الكهربائي، وأخرى لوضع الاتصالات الصعب، وعدم وجود الكميات الكافية من النقود.



■ ياسر حاج حسين

ورفض العمال التبريرات التي قدمها مدير الشؤون القانونية في المصرف أنس الفيومي لأحد المواقع الالكترونية، الذي قال: «إن سبب التأخر في صرف الرواتب يعود لعملية تدقيق وإغلاق الحسابات وتدوير الفوائد من أجل إصدار الميزانية الختامية» مضيفاً إن: «عملية إصدار الميزانية تتطلب جرد الحسابات وهذا يؤدي لإيقاف العمليات المصرفية لبعض الوقت، إضافة إلى الضغط الكبير على الصرافات من آلاف زبائن البنك وما يترتب على تغذية الصرافات من مشاكل تتعلق بتجهيز الأموال ونقلها وهو أمر يرتبط بالوضع الأمني».

وتساءل العمال: هل ننتظر أياماً بلا مورد مالي حتى ينتهي المصرف من إصدار ميزانياته الختامية، وجرد حساباته السنوية، ومن ثم تجهيز الأموال الكافية لجميع زبائن البنك ومتعامليه؟!.

فيما قال البعض الآخر: ما ذنبنا إن كانت شركة التأمين السورية ترفض تغطية نقل الأموال في العطل الرسمية، ولماذا على العامل أن يتحمل دائماً أخطاء الإدارات وتقاعسها عن العمل؟!.

وسخر العمال من إشارة الفيومي، لأحد العوامل المسببة لهذا التأخير حين أشار إلى أن «هذا ترافق مع حدوث انقطاعات طويلة للكهرباء خلال الأيام الماضية، مع انقطاع لشبكة الاتصالات و هو ما عطل عمل الصرافات بشكل رئيسي» منوهين أن هذا السبب يقال لأي شخص كان إلا عمال شركة الكهرباء، وهم الأدرى بشعابها، خاصة بوجود مولدات لتشغيل الصرافات المتواجدة أمام المصارف العامة.

الجرد السنوي وحساب الميزانيات يحرم العمال من رواتبهم دون استئذان

وطالب العديد منهم من خلال صحيفة «قاسيون» أن يعودوا إلى «استلام رواتبهم عبر معتمدي الرواتب في الوزارات والإدارات العامة، ولو حصل المعتمد على مبلغ إضافي لذلك، حيث كانوا يقبضون رواتبهم بالوقت المحدد ودون عناء البحث عن الصراف، وضمن الدوام الرسمي، أو كانوا يساعدون بعضهم البعض في حالة أي تأخير أو طارئ، حيث كانت أفضل مليون مرة في ظل صعوبة التنقل وكلفته العالية والوقت الطويل الذي يقضيه للبحث عن صراف يعمل ومن ثم انتظار الدور للحصول على راتبه، وأكد أحدهم أنه تنقل بين الصرفات من مساكن برزة وصولا لمشروع دمر، ولم يتمكن من سحب راتبه رغم اضطراره لذلك، مشيراً إلى تفهمه للعقوبات الاقتصادية التي ماتزال تؤثر على عمل المصرف لجهة تأمين صرافات آلية جديدة وإصلاح المتعطل منها والتي تحتاج إلى قطع تبديلية يصعب تأمينها بسبب تلك العقوبات لتفادي حدوث أي تقصير في مجال الخدمات التي يقدمها لعملائه!!.

من الجدير بالذكر أن عدد الرواتب الموطنة ليس بقليل، ويصل إلى نحو 400 ألف راتب للقطاعين العام والخاص، بقيمة تتجاوز 4,5 مليارات ليرة سورية.

غموض نسبي يلف أوضاع أهالي «عدرا العمالية»

أفادت بعض التسريبات غير المؤكدة الواردة إلى قاسيون أنه جرى مؤخراً نقل من تبقى من سكان ضاحية عدرا العمالية الذين كانوا موجودين على امتداد أيام وليال طويلة إما في مدرسة السواقة أو في معمل الأسمنت بعد خروجهم من الضاحية التي سبق للمسلحين التكفيريين أن سيطروا عليها، إلى أماكن أخرى في غرب العاصمة دمشق.

■ رواد الأحمد



وعلمت قاسيون من مصادر نقابية أنه سيجري تأهيل وتجهيز أماكن إيواء لمن ليس لديه مأوى بديل في كل من منطقة حرجله، والمعهد النقابي المركزي في الديماس.

يشار إلى أن غالبية الناجين من الضاحية العمالية التي اجتاحها المسلحون صبيحة يوم الأربعاء 2014/12/11، قدموا روايات مؤلمة عن معاناتهم المزدوجة سواء مع المسلحين الإرهابيين، والقتل والإجرام والرعب الذي مارسوه، أم مع السلوك غير المفهوم الذي اتبعته معهم الأجهزة المختصة التي استقبلتهم بعد كسرهم لحصار المسلحين، حيث تم حشر أعداد كبيرة من العائلات في مدرسة السواقة ومحيط معمل الأسمنت بالعراء مع خدمات معدومة ومعونات قليلة، واحتجاز هويات الذكور لفترات طويلة لضرورات التحقيق والتدقيق الأمني، مع دخول «الواسطات، والمحسوبيات» على خط إخراج البعض منهم من هذا الوضع المزري.

وذهب البعض من الأهالي إلى حد مطالبة الدولة والحكومة والنقابات بإجراء كل التحقيقات الكفيلة بكشف ملابسات ما جرى في عدرا العمالية عشية وخلال سيطرة المسلحين عليها، وبعد خروج الأهالي منها، مؤكدين عدم استغرابهم للسلوك الإجرامي للتكفيريين بحكم تركيبتهم ولكن الأكثر غرابة هو كيف جرى التعامل معهم بعد خروجهم إلى «حضن الدولة»، حيث تفاوت شكل التعامل معهم بين شخص وآخر أو جهة وأخرى.

كما أشار بعض الأهالي إلى أن نمط التسريبات الإعلامية غير الرسمية واللامسؤولة حول ما كان يجري في الضاحية العمالية، ولاسيما في الأيام الأولى من اجتياحها أسهم في زيادة إجرام المسلحين ومعاناة الأهالي بالنتيجة.

عمال خمس شركات

بين الاستقالة والموت!

أظهرت بعض الأرقام الخاصة أن قيمة الأضرار المباشرة وغير المباشرة التي لحقت بالقطاعين العام والخاص منذ بداية الأزمة، والتي سببت بتقديم الآلاف من العمال استقالاتهم، قد بلغت 336 مليار ليرة منها أضرار القطاع الخاص التي بلغت نحو 230 مليار ليرة وأضرار القطاع العام نحو 106 مليارات ليرة حسب القيمة الدفترية فيما القيمة الفعلية تتجاوز ذلك بكثير، وهذا الرقم هو تقديري بسبب صعوبة الوصول إلى بعض الشركات والمنشآت لوقوعها ضمن المناطق الخطرة أو التي تشتد في محيطها الاشتباكات.



■ محرر الشؤون العمالية

وزارة الصناعة ومن باب التأكد من الأرقام دعت مديري المؤسسات الى إتباع طرق حساب دقيقة في تقدير الأضرار التي لحقت بمعامل وشركات القطاع العام تعتمد على التقدير الميداني لهذه الأضرار، ووضع القيم الدفترية والاستبدالية لها على أن يتم احتساب الأضرار غير المباشرة من خلال اعتماد النفقات الثابتة إضافة إلى الربح، وطلبت من إدارات المؤسسات إعادة تقييم الأضرار التي لحقت بها وبشركاتها وفق الأسس الموضوعة وحسابها ماليا واقتصاديا وإنجاز ذلك بالسرعة القصوى.

من هنا جاء رد نبيل المفلح رئيس نقابة عمال الصناعات الكيماوية بدمشق قوياً على وزارة المالية ليس لعدم تجاوبها لمطالب أي شركة من شركات القطاع العام، وعدم رصدها للاعتمادات الخاصة المطلوبة لانطلاقتها فقط، وإنما حتى لأبسط المطالب العمالية من الطبابة والمزايا التشجيعية كالوجبة الغذائية واللباس المجاني وغيرها التي تعمل النقابة في الحفاظ على تلك المكتسبات.

واستغرب المفلح من تهرب الوزارة بتقديم المساعدة، وذلك بضرورة بذل كل الجهود الممكنة للمحافظة على البنى التحتية والمادية والبشرية للشركات الصناعية، والحد من الهدر وتخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة المردود والإنتاجية، وتحسين نوعية المنتج والارتقاء بالمواصفات المطلوبة ومحاربة الفساد بكافة أشكاله وصوره، ووضع حلول جذرية للشركات المتوقفة عن العمل منذ سنوات.

وكشف المفلح أن هذه المطالب تطرح في كل مؤتمر نقابي وفي كل الاجتماعات التي تعقدها النقابة مع الجهات المعنية إلا أنها تبقى حبراً على ورق.

من الجدير بالذكر أن عدد الشركات التابعة للمكتب هي خمس شركات، وأولها «شركة تاميكو» وهي متوقفة عن العمل بشكل كامل منذ بداية العام الماضي بسبب الظروف الأمنية وتعرضها لعمليات تخريب وسرقة لممتلكاتها ولبعض المواد الأولية، وحالياً يتواجد عمال الشركة في معمل الأدوية البيطرية مما اضطر عدد كبير منهم إلى تقديم استقالاتهم التي تجاوزت 250 عاملاً وعاملة، وحالياً تقوم الشركة بنقل بعض خطوط الإنتاج إلى معمل الأدوية البيطرية عبارة عن خطوط الكبسول والأقراص والمراهم في باب شرقي وقريباً ستعمل هذه الأقسام في معمل «الأدوية البيطرية».

أما شركة «سار للمنظفات»، فقد تعرضت لعمليات سرقة وتخريب، وحالياً العمل فيها متوقف بشكل، والعمال موزعون وتم تحديد مواقع عمل لهم حسب مناطق سكنهم، وأما إدارة الشركة فهي تعمل في مقر «المؤسسة الكيميائية».

شركة «دهانات أمية» تعمل بشكل مقبول وتستطيع دفع رواتب عمالها من بيع منتجاتها، لكن الوضع غير آمن بالمنطقة القريبة من الشركة مما يعرقل العملية الإنتاجية.

شركة «الكبريت» العمل متوقف في الشركة منذ عام 2000 بشكل كامل وبعض العمال مفروزون والبعض الآخر نقل إلى شركات أخرى، والباقي من العاملين حوالي 140 عاملاً وعاملة متواجدون في الشركة.

أما «الشركة العامة للصناعات الزجاجية»، فالعمل متوقف فيها بشكل كامل والوضع الأمني بمقر الشركة متوتر، ما يضطر بعض العاملين إلى تقديم الاستقالات.

ومشروع الفلوت الزجاج المسطح، فالعمل متوقف به منذ أكثر من سنتين علماً بأن مدة العقد قد انتهت وتم تبرير التأخير في إنجاز المشروع من الجهات الوصائية، والعاملون بانتظار إعادة العمل في المشروع، أما بالنسبة لدوام العاملين فقد تم الاتفاق مع الإدارة لتوزيع العمال حسب رغباتهم وبناء على طلبات خطية.

السؤال هو: هل من حلول غير إسعافية لجميع العاملين في هذه الشركات، وإلى متى سيظل العامل تحت رحمة «سوف» المحببة لدى الجهات المعنية؟!!.

مسابقة عمالية لأقوى واسطة..!

■ سلام نمر

كانت ومازالت الوظيفة العامة في سورية حلم أي مواطن سوري حتى وإن كان عاملاً في القطاع الخاص، أو يعمل في لحسابه الخاص، لكن هذه الوظيفة في هذه الأيام أصبحت حلماً صعب المنال، بعد اعتماد طريقة المسابقات «الخلبية» التي يتفق عليها معظم المواطنين أن نصفها تذهب للواسطات الكبيرة وذات القوة والحسب والنسب.

عند الرجوع لأية مسابقة أعلنت عنها الجهات الرسمية نجد أن عدد المطلوبين حين يكون 150 يتقدم إليها أكثر من عشرة آلاف مواطن، فتكون النتيجة الحتمية قيادة وإدارة تلك المسابقات بطريقة فيها الكثير من الامتهان لكرامة المواطنين الراغبين والحالمين بفرصة عمل كمن يبحث عن إبرة في كومة القش، لأنه وبما لا يقبل الشك أن الأسماء المطلوبة تكون قد اختيرت سلفاً من الواسطات مسبقاً على طريقة «حكلي لحكلك»، وهذا ما حصل في معظم المسابقات الأخيرة التي أجريت في مختلف المحافظات، والذي حصل في في إحدى المحافظات خير دليل حين فتحت باب التقدم لمسابقة أمام عشرة آلاف مواطن من الجنسين، والمطلوب اختيار عشرة منهم فقط!!.

والسؤال هنا: لماذا كل هذا الاجحاف بحق المواطنين الذين يأتون من المحافظات والمناطق الأكثر بعداً عن مكان اختبار المسابقة، بما يتكفله من تجهيز أوراق وطوابع ومصاريف التنقل في ظل الظروف الأمنية الصعبة؟!.

إن كان الاختيار حسب الواسطة أسهل من البحث في معايير التقدم والنجاح والشهادة، ومن هم أكثر استحقاقا وكفاءة من غيرهم من المتقدمين نطالب وزارة العمل الإعلان عن مسابقة يكون الناجح فيها لأقوى واسطة.. ومنهم نستفيد!!

من الأرشيف العمالي

صياغة دور جديد للدولة

■ أبو فهد

إذا كانت العقود الماضية قد أنتجت دوراً محدداً للدولة في المجال الاقتصادي وكذلك السياسي، فإن هذا الدور قد استنفد نفسه تاريخياً، والمطلوب البحث عن دور جديد وصياغته بحيث يتوافق مع المتطلبات التي تقدمها الحياة اليوم.

وبالفعل فإن الدور الوصائي السابق للدولة في المجال الاقتصادي والذي سار بعيداً عن أي تخطيط رغم وجود الخطط والذي لم يستطع الحد من الفساد المرتكز إلى نهب ثروات البلاد بل فاقمه إن هذا الدور وصل في نهاية المطاف إلى حالة عجز عن تحقيق أي نمو للاقتصاد الوطني، الذي ما هو إلا شرط ضروري لأية عملية تنمية حقيقية تنعكس إيجابياً على المشكلات الأساسية التي يعاني منها المجتمع من مستوى معيشة متدن وبطالة متراكمة.

كما أن هذا الدور في المجال السياسي كبل قوى المجتمع وعطل الحركة السياسية الفعلية فيه، وبالتالي أخرج جهاز الدولة من تحت أية رقابة فعلية للمجتمع عليه مما ساهم في نشر الفساد وخاصة الكبير منه مع ما يحمله ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة أمام هذا الواقع تقوم بعض القوى المتأثرة بروح الليبرالية الجديدة داخل جهاز الدولة وخارجه بالدعوة إلى إلغاء أي دور للدولة وخاصة في المجال الاقتصادي، أو تخفيضه في أحسن الأحوال إلى الحد الأدنى تحت شعار: الاتجاه نحو اقتصاد السوق الحر، وهي إن كانت تدعو في المجال السياسي لإعادة النظر بدور الدولة فإنها عملياً تدعو لنقل سلطة القرار السياسي إن لم يكن كله فعلى الأقل جزء هام منه إليها، وبعيداً عن قوى المجتمع الحية، لضمان نقل الثروة إليها وهكذا ينتقل المجتمع من تحت الدلف إلى تحت المزراب.

لقد كانت سورية دائماً قادرة على إيجاد الحلول الخاصة بها بعيداً عن ضغوط الماضي وإملاءات الحاضر، انطلاقاً من المصلحة الوطنية العليا، لذلك فإن القوى الوطنية مدعوة اليوم لصياغة دور جديد للدولة يضمن إطلاق طاقات المجتمع ويصحح المعادلة بينه وبين الدولة بحيث يضعها فعلاً تحت رقابته، وهذا يتطلب إطلاق أوسع الحريات السياسية مع الآليات الضرورية ولكن كل ذلك سيكون بعيد المنال ما لم تتحمل الدولة قسطها من المسؤولية في التطور الاقتصادي الذي يتطلب أعلى معدلات نمو. إن دوراً جديداً للدولة تنموياً عقلانياً منفتحاً على المجتمع هو الضمانة الوحيدة لكسر حلقة المشاكل الكبيرة التي نواجهها من نهب إلى بطالة مروراً بتدهور مستوى معيشة الشعب وفي كل ذلك أساس هام لتأمين كرامة الوطن والمواطن.

■ قاسيون العدد /234/ تشرين ثاني 2004.

تعددت الأسباب.. والتسريح واحد؟!



شعار «مكافحة الفساد» المرفوع من الحكومة، والذي بمقتضاه تقوم بعمليات التسريح للعاملين في الدولة على أساس ارتكابهم لجرم الفساد المالي أو الإداري حسب الصكوك الصادرة عن الجهات صاحبة الصلاحية في التسريح بناء على اقتراح من الوزير المختص

■ عادل ياسين

هذا الفعل«التسريح» أخذ بالتوسع باعتباره الشكل الفعال «لمكافحة الفساد» الذي أصبح ظاهرة خطرة أضرت بالاقتصاد الوطني بشكل عام وبالمال العام بشكل خاص مما استوجب مكافحته كي يسترجع الاقتصاد الوطني عافيته، وهذه المكافحة التي استفحلت خلال العام الفائت اتجهت نحو المستضعفين من الموظفين الذين لا سند لهم، أو كما يقال بالعامي غير مدعومين من جهات أو أفراد قادرين على حمايتهم، والمسرحين أنواع منهم المتهمون بالفساد الإداري، والمالي، وأحياناً دون أسباب واضحه وصريحة توجب التسريح وفقاً لقانون العاملين الموحد الخاص بالعاملين في القطاع العام على أساس لجنة تنظر في الاتهام، وتقرر بموجبه التسريح من عدمه، والغالب الموقوفين على ذمة التحقيق ويطلق سراحهم دون في قراراتها التسريح دون أن يكون للعامل الحق في الاعتراض على قرار التسريح من خلال القضاء المفترض أن يكون له الكلمة الفصل في صحة الإدعاء على العامل من عدمه، وغياب القضاء عن الفصل في الدعوى العمالية هو هتك لحق العمال في الدفاع عن حقوقهم، وفي مقدمتها حق العمل الذي تكفله الدولة وفقاً للدستور السوري الجديد، وتحت هذا الغطاء تم تسريح العديد من العاملين لأسباب سياسية.

النوع الجديد من التسريح الذي طفا على السطح خلال الأزمة، هو التسريح لأسباب أمنية يحرم العامل المسرح من حقوقه كافة ومنها حقه في أموال التأمينات الاجتماعية التي كان يقتطع من أجر العامل شهرياً من أجل أن يكون له ما يعينه في الكبر، والذي يحرم منه الآن كونه مسرحاً لأسباب أمنية، والبعض من العمال توجيه آية تهمه لهم، لا يُعادون إلى عملهم بسبب غيابهم القسري عن العمل حتى لو تقدموا بما يثبت غيابهم لدى الجهة التي كانت تحتجزهم مما يزيد الطين بلة في عذابات الناس، وآلامهم التي سببتها لهم الأزمة.

كما الحلال بيّن والحرام بيّن، كذلك الفساد الكبير بيّن والفساد الذي هو نتيجه للأول، وتابع له أيضاً واضح وضوح الشمس، فإن اقتصار المكافحة على الثاني إن كان حقيقة، لا يلغي مسؤولية الفساد الكبير عن الأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي هو سببها، والواجب الوطني يحتم على الحكومة إيجاد الطرق والآليات اللازمة لمكافحته، وبزواله تزول الأسباب الناتجة عنه.

عبرت الحكومة بسلوكها الذي تسلكه في مكافحة الفساد عن رؤية أحادية الجانب للمسبب الرئيسي للأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تفاقمت في السنوات الأخيرة مسببة كوارث حقيقية من حيث رفعها لمعدلات الفقر والبطالة وانخفاض متزايد في المستوى المعيشي لفقراء الشعب السوري، اللاعب الأساسي فيه، السياسات الليبرالية الاقتصادية التي جرى تبنيها، حيث فتحت الأقنية للفساد الكبير كي يتوسع ويكبر، ويصبح ظاهرة تخترق جهاز الدولة والمجتمع لتشكل خطورة حقيقية ليس على الاقتصاد الوطني أومستوى معيشة الفقراء، بل يتعدى كل ذلك ليطال القضية الوطنية التي هي موضوع مساومة من الفاسدين الكبار مع أعداء الشعب السوري مما يتطلب توافق القوى الوطنية حول برنامج حقيقي لمواجهة قوى الفساد الكبير يكون الفقراء ومنهم الطبقة العاملة السورية عموده الفقري كي تكون المواجهة جذرية على طريق الخلاص النهائي من الفساد الكبير في الداخل والقوى المعادية الداعمة له في الخارج.

المادة 137 تقضي على مستقبل 2241 عاملاً

وحسب النتائج الخاصة التي انفردت بها الزميلة «الاقتصادي سورية» صرف رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي، منذ بداية العام الماضي 2013 وحتى الشهر الأخير منه 2241 عاملاً من مختلف الجهات الحكومية بما فيه السلك التعليمي من مدرسين ومتقاعدين، ونال شهر تشرين الثاني الماضي منه الجائزة الأولى في عدد المصروفين حيث بلغ عدد العمال المصروفين من عملهم النسبة الأعلى وهو574 عاملاً، والملفت في جميع القرارات التي صدرت بهذا الخصوص أنها جاءت تحت «كليشة» واحدة وهي «الفساد المالي والإداري» وأحياناً التقصير في العمل هذا السبب الذي يرتبط أصلاً بالأجواء في المناطق الساخنة وصعوبة وصول العمال لأماكن عملهم!!.



■ ريم علي

وبالرجوع للأعداد المصروفة حسب التسلسل الزمني من بداية الشهر الأول منه بيّنت تلك الإحصاءات الخاصة بقرارات الحكومة، أنّ الحلقي صرف في شهر كانون الثاني من العام الماضي، 251 عاملاً من الجهات الحكومية، حيث أصدر في 14 هذا الشهر قراراً بصرف 199 عاملاً ومن ثم 52 عاملاً في 23 في الشهر ذاته.

كما صرف في شهر شباط من عام 2013، 216 عاملاً حكومياً، حيث أصدر في 22 هذا الشهر قرارات بفصل 16 عاملاً ومن ثم 200 عاملاً في اليوم الذي تلاه.

وأعفى الحلقي 269 عاملا حكوميا في شهر أيار الماضي، حيث أصدر قرارات بصرف 200 عامل بداية ومن ثم 35 ومن ثم 34 عاملاً حكومياً.

كما أعفى 313 عاملاً حكومياً في حزيران الماضي، حيث صرف بداية 14 عاملاً ومن ثم 11 ومن ثم 110 ومن ثم 123 وبعدها 28 تلاه 27 عاملاً.

وصرف رئيس الوزراء 404 عاملا حكوميا في شهر تموز الماضي، حيث أعفى بداية 277 عاملا ومن ثم 127 عاملا في الدولة.

وفي شهر تشرين الأول، أعفى الحلقي 116 عاملاً في الدولة، حيث صرف أولاً 16 عاملاً ثم 23 ومن ثم 14، ومن بعدها 18، ثم 13، ومن ثم 32 عاملاً في الدولة.

وحقق شهر تشرين الثاني الرقم الأعلى في عدد العمال المفصولين من عملهم، حيث بدأ بصرف 26 عاملا، ثم، 352، ثم 28، ثم 67، ثم 32، ثم 44، ثم 25 عاملاً حكومياً.

أما في شهر كانون الأول الماضي، فقد صرف الحلقي 22 عاملاً من الجهات العامة، و76 عاملاً في الشهر الجاري.

والغريب أن رئيس الوزراء أصدر في آب الماضي، تعميما يسمح بإعادة العاملين المصروفين من الخدمة والمستقيلين أو من في حكمهم والمسرحين صحياً إلى العمل، الذين تتم الموافقة على إعادتهم إلى العمل، والذين يسمح بجواز إعادة استخدامهم إلى الجهة العامة التي كانوا يعملون لديها، أو إلى جهة أخرى تتبع إلى ذات الوزارة، متى كانت تلك الجهة بحاجة لخدماتهم، ومتى توافرت فيهم شروط إشغال الوظيفة المعادين إليها، ولعلّ القضية التي بحاجة لتنويه أن عدد العاملين في الدولة يبلغ 2,5 مليون عامل، وأن ما تم صرفه من الخدمة إلى الآن لا يتجاوز 4000 عامل حسب تصريحات من رئاسة الوزراء، ومع ذلك لم تتم الإعادة إلا لـ40 عاملاً فقط منهم إلى العمل، السؤال الذي لابد منه: على أي أساس تم إعادة هؤلاء، هل بحكم قضائي بعد أن ثبتت براءتهم؟ أم بتدخل واسطات: ودفع المعلوم لبعض الجهات المعنية؟!!.

القضية الأخرى التي لا تقل أهمية عن الأولى والتي لابد أيضاً من الإشارة إليها أن رئيس الحكومة وائل الحلقي ذكر العام الماضي، أن صرف العامل من الخدمة يتم بقرار من لجنة وزارية مهنية وموضوعية، تثبت تورط العامل في فساد إداري أو مالي أو تغيبه عن العمل لأسباب غير مبررة، من هنا السؤال الذي طرحنا مراراً وتكرارا هو: لماذا لا تصرح الجهات الحكومية بالاتفاق مع رئاسة المجلس بكل العمليات «الفاسدة» التي تورط بها هؤلاء العمال؟ وهل المتقاعدون وهم في بيوتهم يمارسون الفساد؟!!..

رسالة من مواطن!

وردت إلى «قاسيون» رسالة من المواطن جابر سليمان، من سكان قرية رويسة الحمدان بمحافظة طرطوس، يكشف فيها عن الظلم الذي لحق به نتيجة سلوك بعض المتنفذين هناك، يقول فيها:

«..في قرية رويسة حمدان التابعة لمنطقة صافيتا هناك طريق فرعي يمر من جانب العقار /27/ المسجل باسم أخي «ق.س»، وهو عسكري احتياط. فبعض المتنفذين في القرية قد دفعوا مبالغ لا بأس بها لإجراء عدة تغييرات على مسار هذا الطريق. وأول هذه التغييرات هو تغيير مسار خط الكهرباء عالي التوتر ووضعه في منتصف الأرض «العقار 27» تماماً. علماً أنه كان موضوعاً ضمن المخطط في أرض جانب أرض أخي «ق.س»».

وتابع في شكواه «حيث قام المدعو «سلمان ملحم وأولاده»، المختار المخلوع صاحب الأرض المجاورة لأرض أخي، مؤخراً بدفع مبالغ مالية لخدمات صافيتا لتغيير مسار الطريق الفرعي وتوسيعه على أن يتم من جانب واحد فقط.

وبتاريخ 2014/1/4 أتت الآليات وقامت بتوسيع الطريق المذكور أعلاه ومن جانب واحد فقط أي من جهة أرض «ق.س»، في حين لم يشمل الجانب الآخر من جهة الأرض العائدة لـ «سلمان ملحم وأولاده». علماً أنه تم توسيع هذا الطريق من قبل ومن جهة واحدة فقط، والآن سيتم توسيعه مرة أخرى، ولكن على حساب أرض أخي، وبشكل يخالف المخطط الأساسي المعتمد. ولهذا أتوجه عبر صحيفة «قاسيون» المحترمة إلى كل الجهات المعنية لمعالجة مشكلتي ووضع حد لكل لهذه المخالفات والتجاوزات ومحاسبة المتواطئين. ولكم كل الاحترام والتقدير».

جمال الدين عبدو:

إلى متى «التقاعس» وترك المواطنين لمصيرهم



ألقى الرفيق د. جمال الدين عبدو، عضو مجلس الشعب السوري، مداخلة في جلسة مجلس الشعب المنعقدة بتاريخ «2013/12/31» وبحضور أعضاء من الحكومة، تناولت «الواقع المعيشي للمواطنين وتقاعس الحكومة تجاههم وملف المعتقلين والمفقودين والمخطوفين وقرارات التسريح التعسفية الصادرة عن الحكومة». فيما يلي نصها:

السيد الرئيس.. شجون المواطن السوري كثيرة فالواقع الذي وصل إليه أكثرية الشعب السوري البسيط لا يحسد عليه من دمار وتخريب وقتل وخطف واعتقال وتهجير وجوع وبرد وظلام وغلاء فاحش ومع ذلك لابد من الإشارة إلى بعض القضايا المؤلمة:

حلب محافظة منكوبة لكن مدينتي «نبل والزهراء» نكبتها مضاعفة بسبب الحصار المضاعف، وبتسليطنا الضوء على هذه المأساة والكارثة الإنسانية الحقة، لا يكون ذلك كاملاً إذا لم نتطرق إلى منطقة عفرين المتواصلة جغرافياً بسكانها التي تجاوزت الـ /500/ خمسمائة ألف مواطن.

فهذه المنطقة أيضاً تعيش حصاراً مضاعفاً، فلماذا التعتيم على ذلك في الإعلام وفي الخطاب والصمت؟

واللقاءات الرسمية. مثلاً: . الطحين يصل مهرباً من تركيا بسعر /6000/ ستة آلاف ليرة للكيس الواحد- وربطة الخبز بـ /135/ ل.س- جرة الغاز بـ /7000/ ل.س- برميل المازوت بـ /40000/ أربعون ألف ل.س- الكهرباء مقطوعة أكثر الأحيان 24 ساعة باليوم- اللقاحات لم تصل إلى المنطقة منذ أكثر من سنة وكذلك الأدوية والمواد الغذائية والتموينية والمستلزمات الزراعية- عدا عن تحديد حرية الحركة والتنقل..

كل هذا الواقع مفروض، أما الصمت والتجاهل فيعطيان انطباعاً لدى المواطنين وكأن الحكومة تركتهم لمصيرهم، وكأنها عملية فك ارتباط بهذه المنطقة السورية بجدارة. فلماذا هذا التجاهل والصمت؟

شجون وهموم كثيرة.. اكتفي بهذا عسى أن زملائي سيسلطون الضوء على أمور أخرى كثيرة هامة دفاعاً عن كرامة الوطن والمواطن والتي هي فوق كل اعتبار.

ومع ذلك لا أستطيع إلا أن أعرج على قضيتين:

1- فيما يخص موضوع المخطوفين والمعتقلين والمفقودين، فهو جرح نازف في جسد الوطن السوري، وهو ما يفرض ضرورة وضع آلية قانونية شفافة لحل هذا الموضوع.

2- أما موضوع قرارات رئيس الحكومة في صرف العاملين من الخدمة بشكل تعسفي، فإنني أشدد على ما قدمه زميلي في مداخلته، وهو موضوع مكرر وغير مبرر استمراره البتة.

دير الزور.. المحافظة «المنكوبة»!

لا شكّ أن كل محافظات الوطن.. بل كلّ بقعةٍ من ترابه الغالي تعاني وتئنّ من الوجع والألم الذي يعصف بالبلاد.. إمّا قتلاً وتشويهاً لأبنائه وإما خراباً وتدميراً وإمّا حرقاً.. وإما من الحصار والحواجز والاعتقال والخطف، والفقر والجوع والتشرد والكهرباء والماء وحتى الهواء بات ملوثاً برائحة الموت والفناء..



■ زهير مشعان

ناهيك عن روائح التعصب القومي والديني والطائفي التي تزكم الأنوف، واتهامات الخيانة.. وغيرها من مفرزات الحرب المتعددة الأطراف على الوطن والشعب داخلياً بين الشبيحة والذبيحة وخارجياً من التكفيريين والإرهابيين وداعميهم.. وعدا عن نزف الدماء جاء تدمير البيئة والتلوث الذي تتجاوز آثاره الفترة الحالية والحياة الحالية إلى عشرات بل مئات السنين.

تقطير النفط البدائي والتلوث

إنّ استثمار النفط سابقاً من الشركات الوطنية أو الأجنبية كانت له بعض الضوابط على الأقل، وخاصةً أن استخراجه وتنقيته كانت تتم بطرقٍ علمية تجعل نسب التلوث أقل رغم أنها أعلى من النسب العالمية لأنّ ذلك لم يترافق معه إيجاد آليات وبنية وتوجهات وخطط تقوم بتعويض المنطقة مادياً وصحياً وخدماتياً، ولم ينعكس تنموياً اقتصادياً واجتماعياً.

وكنا قد تناولنا ذلك سابقاً ومراراً ولم تستجب الدولة آنذاك. أمّا الخطورة الحالية التي تهدد البشر والنبات والحيوان والماء والهواء وحتى الحجر والتي هي أضعاف السابق بعشرات المرات هو ما يقوم به اللصوص ودعاة الثورة من تقطير بدائي وما ينتج منه من غازات ومواد مشعةٍ وبقايا النفط التي تطير في الهواء أو تسكب في نهر الفرات وعلى الأرض.. وما يسببه ذلك من أمراض سرطانية ورئوية وصدرية وعصبية ونفسّية استوطنت في المنطقة.. بينما تجني التنظيمات المسلحة وبعض عناصرها وقياداتها الملايين والمليارات في الريف الشرقي وما يسمونها المناطق المحررة.

تمزيق رئة الفرات والتلوث

تشكل الجزر النهرية «الحوايج» والنباتات الرعوية والأشجار المنتشرة على ضفاف نهر الفرات الطبيعية وخاصةً الحور الفراتي الذي لا ينمو إلاّ على ضفافه مع أشجار الطرفة الرئة الطبيعية للمنطقة بالإضافة للأحراش والمحميات والحزام الأخضر والأشجار المزروعة في شوارع المدن والبلدات والحقول التي يزرعها الفلاحون الرئة الصناعية التي تتنفس منها المنطقة وأبناؤها الذين يعانون أيضاً من العواصف الرملية والترابية التي تهب عليهم باستمرار.. وإذا كان الجشع وسوء التخطيط المتعمد وغير المتعمد والفساد في المجتمع والدولة قد طال الغطاء النباتي في المحافظة من فلاحة البادية العشوائية وتخريبها إلى الاحتطاب الجائر والتعدي على أملاك الدولة من المتنفذين والفاسدين، فإنّ الهمجية والوحشية الحالية في ظلّ الأزمة قد استباحت ما تبقى منه لغياب الدولة في مناطق المسلحين التي يسمونها محررة فقد خلت أغلب الجزر النهرية من الأشجار والنباتات بالاقتطاع العلني والمباشر بالمناشير الحديثة وطال ذلك الأحراش والحزام الأخضر الذي كلف مبالغ طائلة ذهب قسم مهمٌ منها نهباً وحتى أشجار الشوارع يجري ذبحها ويباع كل ذلك حطباً حيث وصل سعر الطن إلى 30 ألف ليرة بعد أن كان قبل الأزمة حوالي 3 آلاف..!

التشوهات الخلقية

من أهم ما يهدد الأجيال القادمة في محافظة دير الزور والتي يمكن تسميتها بمحافظة منكوبة، ليس النهب والفساد والتهميش والأمراض التي ذكرناها سابقاً فقط بالإضافة للأمراض المنقرضة والتي جاءت منقولة عبر المسلحين التكفيريين الخارجيين كشلل الأطفال..

وليس تراجع التعليم وانتشار الجهل والأمية على مدى العقود الأخيرة وتوقفه في السنوات الثلاث الماضية فقط أيضاً، وإنما نتائج التلوث البيئي التي يجري تجاهلها وهي تشوه الأجنة المولودة حديثاً وبعضها عبارة عن كتل لحمية.. فقد رصدت العديد من الحالات. وحسب ما ذكر بعض المواطنين أن هناك الكثير منها، لكن يجري إخفاؤها لعوامل اجتماعية أسرية..!!

تحرير المحرر وتطهير المطهر

إنّ ما تتعرض له محافظة دير الزور خصوصاً يجعلها محافظة منكوبة، وما يتعرض له الشعب والوطن عموماً من إبادة وتدمير لكل مقومات الحياة سواء في المناطق التي تقع تحت سيطرة المسلحين المسماة محررة.. أو المناطق التي تحت سيطرة الدولة المسماة مطهرة.. مثلها مثل الكثير من مناطق البلاد بات يتطلب موقفاً جدياً لإيقاف هذه الحرب العبثية والمجنونة عبر عقد مؤتمر جنيف وإنجاحه، وكذلك من المنظمات الإنسانية والإغاثية لتدارك نتائجها ومعالجتها.. والأهم موقفاً وطنياً شجاعاً من كل السوريين الشرفاء بمساندة الجيش العربي السوري لمواجهة كل ما يتعرض له الوطن وكل من يتعدون عليهما وعلى أملاكهما العامة والخاصة بأي شكل من الأشكال من المسلحين والتكفيريينَ وقوى الفساد في الدولة والمجتمع أي تحرير المحرر وتطهير المطهر.. وأولها مواجهة العنف لإتاحة الفرصة للحل السياسي وتحقيق التغيير الجذري والشامل وبناء سورية الجديدة التعددية الديمقراطية.

لا يموت حق

المحامي سالم كلاس



متفرقات

انضمت سورية إلى الدول الموقعة على الاتفاقية الدولية الخاصة بإنشاء الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد وذلك بالمرسوم التشريعي رقم 71 تاريخ 16/6/2011 الذي نصّ بناء على أحكام الدستور يرسم ما يلي:
المادة «1»: تصادق الجمهورية العربية السورية على اتفاقية إنشاء «الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد بصفتها منظمة دولية». الموقعة من قبل رئيس وفد الجمهورية العربية السورية إلى مؤتمر إنشاء وتأسيس «الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد بصفتها منظمة دولية»، الذي عقد في فيينا النمسا بتاريخ 3/9/2010-2، وتم نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية في العدد رقم 28 تاريخ 6 تموز 2011 الصفحة 967.
ويبقى السؤال عند الجميع وأقصد بالجميع «كل من يتألم ويعاني بنفسه وماله ومصالحه وحقوقه وحتى كل من تتعرض حياتهم لخطر نتيجة تأثرهم بالفساد»، والسؤال أنه: يا أخي الدولة رافعة شعار محاربة الفساد من سنين طويلة، ولم نر فاسداً واحداً تمت إدانته بالقانون فهل توقيع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالفساد كما ورد أعلاه هو أحد أشكال محاربة الفساد؟!
صدر عن نقابة المحامين تعميم إلى جميع فروع نقابة المحامين في المحافظات السورية هذا نصه:
«تحية الحق والعروبة: نرسل إليكم كتاب اتحاد شبيبة الثورة قيادة الاتحاد رقم 939/ص ش تاريخ 5/7/2011 والمتضمن طلب التنسيق بين فروع النقابة وفروع المنظمة في المحافظات لإقامة ندوات توعية حوارية خلال أنشطة المنظمة الصيفية بعنوان «احترام القانون طريق الإصلاح» وإننا إذ نؤكد على ضرورة التعاون المطلق مع اتحاد شبيبة الثورة وندب من ترونه مناسباً ومن يملك الإمكانات في مجال التوعية الحوارية للمشاركة في الأنشطة المذكورة وذلك لضرورة أن يكون لفروع نقابة المحامين دور هام وفعال في الحوار مع الشباب السوري الذي يعتبر العنصر الفعال في المجتمع العربي السوري».
وصدر هذا التعميم بتاريخ 6/7/2011.
وأيضاً نقول إن ما تم ذكره سابقاً يدعونا للتأمل في كلماته المنتقاة بعناية ونخلص لتساؤل مفاده «هل الشباب- وهم خارج مراكز السلطة والقرار- هم من لا يحترمون القانون ولا ينفذونه؟ وبالتالي هل هم المسبب الرئيس للفساد الإداري والمالي وغيره من أنواع الفساد»؟ وكأن الموضوع أضحى إقناع الضحية بأنها السبب بقتلها!!
بلا شك أن أكبر مشكلة في القانون هي سوء فهم القانون من أولئك الذين يدعون الحرص على القانون، والنتيجة سلام على القانون إذا كان بيد هؤلاء، وختاماً أقول بأن زينة القانون العقل والعدل ثم العقل والعدل وأخيراً العقل والعدل.

على وقع جحيم الحرب وإغلاق المدن..

طرطوس ملتقى آلاف العائلات

أصبحت حديقة الباسل التي تتوسط مدينة طرطوس ملتقى كل السوريين النازحين إليها من كل حدب وصوب. وما يزيد من أهميتها وقوعها في قلب المدينة بالقرب من دوائر الدولة الرسمية وكذلك من السوق التجاري بالمشبكة، فقبل الأحداث كان يزور الحديقة يومياً مئات الزوار وأغلبهم من مدينة طرطوس وريفها، وأما في فترة الأزمة فأصبح الزوار بالآلاف يومياً لأنها أصبحت متنفساً لآلاف العائلات السورية الوافدة من مختلف المحافظات هرباً من جحيم الحرب وويلات الحصار.



■ صلاح معنا

تتحدث العديد من الجهات الرسمية بالمحافظة عن أن عدد الوافدين إليها أصبح يوازي عدد سكانها أي أكثر من مليون مهجر، وحديقة الباسل إحدى الأماكن التي تحولت إلى ملتقى لآلاف العائلات التي قدمت إلى طرطوس ليستقروا فيها مؤقتاً وهرباً من الجحيم الذي يعصف بمختلف مناطق بلدنا الحبيب. ولوحظ بالشهور الأخيرة الأعداد الهائلة من الإخوة الحلبيين والذي أصبحت أعدادهم بمئات الآلاف.

حصار ودمار ونزوح..

و«قاسيون» دائماً حاضرة لمواكبة مشاكل وهموم السوريين الوافدين والتي لا تعد ولا تحصى، والتقت الكثير من العائلات المهجرة التي شرحت معاناتها وآلامها من جراء هذه الأزمة العاصفة التي تهز البلد كله.
أبو أحمد مهجر حلبي، تحدث لـ«قاسيون» بألم عن حجم معاناتهم «كان لدي في حلب مشغل للخياطة يعمل فيه أكثر من خمسين عاملاً، وكنا نصدر بضاعتنا إلى مختلف أنحاء العالم، وأما الآن فلقد أحترق الجزء الأكبر من الآلات في المعمل وفي اللحظات الأخيرة استطعت إنقاذ بعضها، فقدمت إلى طرطوس لأنها مكان آمن، وكلنا أمل أن ينتهي هذا الكابوس ونعود إلى مناطقنا».
أم خالد أيضاً حلبية، أم لخمسة أولاد تحدثت بحزن وأسى عن معاناتها «أحد أولادي سائق تكسي واستشهد بقذيفة هاون، ومحل السمانة الذي نملكه في حي صلاح الدين احترق نتيجة القصف والقذائف، وزوجي مريض بالسكري ويحتاج إلى الرعاية والعلاج ولا يوجد معيل إلا راتبه»، وتابعت أم خالد حديثها بحرقة «إن الذي يحدث في سورية مثل المنام ومثل الأحلام فالقتل والذبح والخطف أصبح شيئاً عادياً في حياتنا...».

إن كل داعٍ لاستمرار هذه الحرب الكارثية وإلى استمرار القتال من أي طرف كان هو خائن ومجرم بحق الشعب السوري كله

أحلام الشباب في مهب الأزمة

وسيم شاب حمصي، متزوج حديثاً، تحدث قائلاً «بعد أن أكملت مشروعي وحلمي وأنشأت محلاً في حي الحميدية لبرمجة الكومبيوترات احترق المحل واحترق منزلي أيضاً بسبب القصف المتبادل وأصبحنا على الحديدة، وأنا أعيش الآن من راتب ضعيف لعمل جديد والبيت مستأجر ونحن ننتظر الفرج».
فاطمة فتاة حلبية، مدرسة لغة عربية تهجرت بسبب الأحداث، قالت لـ«قاسيون» أنا «أقيم مع أهلي هنا منذ أكثر من خمسة أشهر ولا يوجد إلا راتبي كمعيل للأسرة فهناك اثنان من أخوتي يخدمان بالجيش العربي السوري ولم أشاهدهما منذ أكثر من سنة ونصف، ووالدي مخطوف منذ سبعة أشهر ولا نعرف عنه شيئاً حيث طلب الخاطفون منا فدية مالية لا نستطيع دفعها»، وتابعت فاطمة والدمعة على خدها «أنا كمدرسة للغة العربية لم أجد في القاموس والمعجم مفردات أستطيع التعبير عنها مما شاهدت. وإن هذه الدماء ستكون قرباناً لسورية الجديدة التي نريدها جميعاً...».

استمرار الحرب جريمة..

أبو محمد مهجر من دير الزور، تحدث قائلاً «أنا وأولادي السبعة وأخوتي الثلاثة وعائلاتهم جميعاً أصبحنا بطرطوس لأن الحي الذي كنا نسكن فيه بديرالزور أصبح خراباً ودماراً، ولا نعرف متى سينتهي هذا الكابوس، وإننا نقوم بمختلف أنواع الأعمال الصغيرة لكي نتقي شر العوز والجوع. وأكبر جرح يعاني منه السوري الآن هو جرح الكرامة فأغلب وقتنا نقضيه في البحث عن معونات الهلال الأحمر والجمعيات الخيرية وأنا أقول عبر صحيفة «قاسيون» المحترمة إن كل داعٍ لاستمرار هذه الحرب وإلى استمرار القتال من أي طرف كان هو مجرم بحق الشعب السوري كله وهو خائن حقيقي لأن بلدنا أصبحت على حافة الهاوية، وإذا استمر القتال والدمار لعام آخر ستصبح سورية مجرد ذكرى من ذكريات التاريخ».

وتستمر معاناة طلاب المعهد التقاني للسكك الحديدية

■ مراسل قاسيون

منذ امتداد الأزمة إلى مدينة حلب، وتفاعلاتها وتصاعدها السريع أصبحت معاناة الطلاب وحرمانهم من تقديم الامتحانات مشكلة أساسية، بل أن العديد منهم استشهدوا نتيجة القصف والقنص والخطف وباتت حياتهم في خطر، وخاصةً طلاب الثانوي والمعاهد والجامعات. ومنهم طلاب المعهد التقاني للسكك الحديدية بحلب حيث استشهد أحد زملائهم، مما حرمهم من تقديم الامتحانات.

ورغم مطالبتهم المستمرة بنقل امتحاناتهم إلى مناطق آمنة إلاّ أنه لم تتم الاستجابة لمطالبهم إلاّ مؤخراً في هذا الأسبوع حيث أصدر وزير التعليم العالي قراراً سمح بموجبه لطلاب المعهد «الراسبين» فقط بتقديم امتحاناتهم في جامعة تشرين.
وهذا القرار لم يشمل طلاب المعهد الذين بقي لهم مادة أو مادتان وثلاث للتخرج، والذين منذ سنتين لم يستطيعوا تقديم امتحاناتهم واعتبروا مستنفدين لفرص الامتحان. بعد دوام سنتين وسنتين أخريين من المعاناة ما زالوا معلقين وغير مطلقين ولا يعرفون مصيرهم وليس هناك من ينظر بوضعهم بعد أن طرقوا أغلب الأبواب.. فهم يحتاجون إلى استثناء من وزير التعليم العالي أو منحهم دورة استثنائية تتيح لهم تقديم امتحانهمر والتخرج والعمل أسوةً بزملائهم وخاصةً أن الأزمة قد طحنتهم مع أسرهم، ولاسيما أن عددهم لا يتجاوز العشرين طالباً.

في ريف دمشق..



مازالت معاناة الكثير من المدنيين المحاصرين ضمن نطاق الغوطتين بريف دمشق وجنوب دمشق، والقلمون وبعض أحياء مدينة حمص قائمة، وفي الوقت ذاته الذي بدأت فيه المعاناة الإنسانية «بالتلاشي ولو ببطء» ببعض المناطق مثل معضمية الشام ومنطقة برزة بدمشق التي شهدت نوعاً من المصالحة الوطنية، تفاقمت الأوضاع ووصلت حد «الكارثة الإنسانية» في مخيم اليرموك جنوب دمشق المحاصر منذ أكثر من 165 يوماً.

جوع وبرد وأمراض وسرقة «المساعدات الإنسانية» تعمّق الكارثة

■ جيفارا الصفدي- قاسيون

وفي متابعة لصحيفة «قاسيون» لأوضاع بعض سكان هذه المناطق بظل الحصار، كان مخيم اليرموك أكثرها «مأساوية» وذلك بالنظر لعدد الوفيات الناجمة عن سوء التغذية والجفاف وعدم دخول أي نوع من المساعدات إليها طول مدة الحصار إلا مرة واحدة أو مرتين وبكميات قليلة للقاحات الأطفال والحليب، وبحسب أحد المدنيين في المخيم فإن «عدد الضحايا الذين قضوا بسبب الجوع في المخيم بلغ حوالي 20 شخصاً بأقل من أسبوعين أغلبهم نساء وأطفال وشيوخ».

مأساة اليرموك والتسمم تحت الحصار

وأضاف أن هناك ما لا يقل عن «خمس حالات تسمم وصلت لمشفى فلسطين أواخر الشهر الماضي مصابة بالتسمم بعد تناولهم بعض الحلويات المصنوعة من بودرة مجهولة المصدر و النوعية» مشيراً إلى أنه «ظهرت في الفترة الأخيرة عدة حالات تسمم بين الأهالي بسبب استعمالهم القطر مجهول المصدر بدلاً من السكر المفقود ما أدى لإصابتهم بإسهال شديد أدى لوفاتهم بعد فترة وجيزة في ظل غياب العقار اللازم والرعاية الصحية، والبرد الشديد».

ويعاني أهالي مخيم اليرموك من فقدان الأدوية والمواد الغذائية ووسائل التدفئة، وبحسب الشخص ذاته فإنه «حتى الأخشاب التي كانت تستخدم للتدفئة فقدت، ولا توجد أية سبل أخرى للدفء ما يهدد الأطفال والمسنين والمرضى الموجودين في الداخل».

فشل مساعي الحل في اليرموك

ويعاني مخيم اليرموك الحصار منذ أكثر من 165 يوماً، وقد وصلت الحال بالمدنيين داخله إلى «كارثة إنسانية حقيقية» بحسب وصفهم، في ظل فشل عدة مبادرات للمصالحة لحل أزمته.

ووافقت السلطات الرسمية السورية بداية الأسبوع الماضي على طلب تقدمت به إحدى قيادات الفصائل الفلسطينية بإخراج 300 حالة مرضية من مخيم اليرموك للعلاج في المستشفيات السورية في دمشق، وحتى نهاية الأسبوع لم يتم إخراج أي حالة، وفشلت مساعي إدخال المعونات إلى الداخل بحجة الاشتباكات.

«هدنة» المعضمية تبدأ بكسر الحصار

أما معضمية الشام والتي عانت الحصار مدة لا تقل عن عام، بدأت الأمور «تتحلحل مؤخراً نتيجة هدنة اتفق عليها بين المسلحين والسلطات السورية» بحسب أحد الأهالي هناك، والذي أكد بأن «الهدنة المتفق عليها تضمنت إدخال مساعدات إنسانية وغذائية للأهالي بشكل تدريجي، إلا أنها ساهمت– ولو كانت كمياتها قليلة– بحلحلة الأوضاع نسبياً».

وأضاف إنه «ضمن اتفاقية الهدنة قامت السلطات السورية بإخراج بعض الجرحى والحالات الصحية الحرجة للعلاج في المشافي، بالتزامن مع تسليم المسلحين أسلحتهم وبعض المعدات الحربية» مشيراً إلى أن «خروج المدنيين من المعضمية بات متاحاً حالياً، في حين مازالت بعض الأسر تقطن داخل المدينة وتفتقد لوسائل التدفئة بشكل نهائي، بينما لا تصلح الكثير من المباني للعيش فيها نتيجة تدمر أجزاء منها».

البرد وفقدان اللقاحات والأمراض

وفي الغوطة الشرقية، كانت برودة فصل الشتاء أكثر الأمور «مأساوية» بحسب ما قاله ناشطون، وذلك «بسبب الحصار وانعدام وسائل التدفئة وخاصة في ظل وجود بعض الأسر التي تقطن الخيام في الحقول نتيجة انهيار منازلها».

في إحصائية تقريبية غير رسمية، فإن عدد الأسر المحرومة من التدفئة في الغوطة الشرقية، يقدر بحوالي 17 ألف عائلة، بسبب «تردي الوضع المعيشي والفقر الشديد، بينما تنتشر الانفلونزا وأمراض أخرى إثر برودة فصل الشتاء».

وأكد الناشطون على وجود مشكلة خطيرة «وهي عدم تلقيح الأطفال ضد أمراض الحصبة وشلل الأطفال في ظل عدم وصول قوافل الهلال الأحمر إلى هذه المناطق»، وهذه القضية تعتبر من أبرز مشاكل المناطق المحاصرة حالياً.

وفي متابعة لصحيفة «قاسيون» لما نشر على صفحات التواصل الاجتماعي في المناطق المحاصرة منها بعض أحياء حمص، ويلدا وداريا والعسالي في ريف دمشق، فإن «أوضاع ذوي الاحتياجات الخاصة حرجة وهم مهددون بالوفاة إذا لم يحصلوا على الرعاية اللازمة، بالإضافة إلى الأطفال المرضى والذين لا يحصلون على الغذاء المناسب واللقاحات، والمسنين الذين بحاجة إلى أدوية للأمراض المزمنة».

وأضاف النشطاء أنه «من أكثر الأمراض المنتشرة في فصل الشتاء بظل الحصار: الحصبة، السل، والملاريا، والتيفوئيد، وسوء التغذية، والتهاب الكبد من النوع ألف، التهاب الكبد من النوع باء، التهاب الكبد من النوع سي، والإسهال المعند واللشمانيا».

مئات الآلاف دون خدمات الإسعاف

من جهتها، أعربت المسؤولة عن العمليات الإنسانية في الأمم المتحدة فاليري اموس عن «أسفها لأن عمليات الإسعاف لا تزال عاجزة عن الوصول إلى مئات آلاف المدنيين السوريين الذين تحاصرهم المعارك».

وقالت اموس إن «الأمم المتحدة لم تتمكن بعد من بلوغ مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين في محيط دمشق» مشيرةً في الوقت ذاته إلى «زيادة عدد قوافل المساعدات التي سمح لها بالتنقل في سورية تشرين الثاني الماضي، إلا أن هذا العدد انخفض في كانون الأول بسبب المشاكل الأمنية».

وفي بداية كانون الأول الماضي، قالت اموس إن «عدد القوافل التي سمحت بها الحكومة السورية ارتفع إلى تسع في تشرين الثاني بدلاً من ثلاث في الشهر كما هي العادة، وأن الأمم المتحدة تمكنت من فتح ثلاثة مراكز إضافية لتوزيع المساعدات في البلد».

وبحسب تقارير الأمم المتحدة، فإن 2,5 مليون سوري عالقون في مناطق لا تصل إليها الوكالات الإنسانية بشكل واسع لأسباب أمنية وأن 250 ألفاً آخرين معزولون كلياً، في حين هناك 9,3 ملايين شخص بحاجة للمساعدة في سورية، حيث وجهت الأمم المتحدة نداء مؤخراً لجمع مبلغ 6,5 مليارات دولار لتمويل مساعدة السوريين في 2014 الذين يعيشون في داخل البلاد أو في المنفى.

عدد الضحايا الذين قضوا بسبب الجوع في مخيم اليرموك بلغ حوالي 20 شخصاً بأقل من أسبوعين أغلبهم نساء وأطفال وشيوخ والأيام القادمة تنذر بالأخطر

سرقة وتجارة بالمساعدات الإنسانية

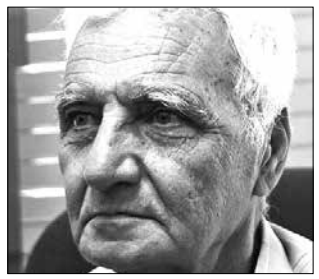
الحصار المفروض على بعض المناطق السورية وسوء حال المدنيين هناك، لم يكن بأقل خطورة من معاناة الأسر النازحة التي استطاعت الخروج من مناطق سكنها المتوترة، فقد استغل «ضعاف النفوس» المساعدات الإنسانية التي تقدمها عدة جهات محلية ودولية لهم، وقال مصدر مطلع في وزارة الشؤون الاجتماعية لإحدى الصحف المحلية، إنه «هناك أكثر من 30 حالة غش وتلاعب بتوزيع المعونات الغذائية تم ضبطها بمحافظتي دمشق وريفها عبر موظفين مسؤولين عن عمليات التوزيع وإدارتها حيث كانوا يوزعون السلل الغذائية لغير مستحقيها بالإضافة لعمليات بيع وشراء هذه المعونات بمختلف أشكالها».

وأضاف «هذه التجاوزات ناجمة عن مجيء المساعدات بوقت مفاجئ دون وجود عناصر مختصة كون الأمر جديداً على بلدنا وهذا السبب الرئيسي لما حصل من تجاوزات»، مشيراً إلى أنه «تمت الاستفادة من الأخطاء وتلافي أغلبها على أن تكون الإجراءات الجديدة حاسمة لوقف التلاعب والغش بتوزيع هذه المعونات».

وعلى هذا أكدت بعض الأسر النازحة في شكاواها لـ«قاسيون» إن «هذه الحالات المضبوطة قليلة جداً مقارنة بما يحصل في الواقع» مشيرين إلى أن «بعض المعونات تباع ويتاجر بها علناً في مناطق مثل مخيم جرمانا حيث افتتحت محال مختصة بهذا النوع من التجارة دون رقابة أو ردع».

ومن جهته، أفاد المصدر ذاته، أن «وزارة الشؤون أصبحت تملك دلائل وتقارير كاملة عن عمل كل مركز توزيع على حدة، على أن يتم بالوقت القريب جداً وضع الرجل المناسب بالمكان المناسب» على حد تعبيره.

من الذاكرة



■ محمد علي طه

خلي النقاط على الحروف!

حال مقاهي العاصمة كحال المقاهي في معظم المحافظات فهي أمكنة لتمضية الوقت، للعب النرد والورق، وفيها يجد الكثيرون محطات سريعة وسهلة للقاءات على مواعيد متفق عليها ولبعضها خصوصيته ومنها على سبيل المثال مقهى الهافانا المتكئة من يوم نشوئها على بناء سينما «روكسي» في منتصف المسافة بين بوابة الصالحية- ساحة يوسف العظمة، وبين جسر فيكتوريا على نهر بردى بدمشق، وقد استطاعت أن تستقطب أعداداً من رجال الفكر والفن والأدب والسياسية وحول ذلك دخلت في تنافس مشهود مع مقهى البرازيل المقابلة لها على الطرف الثاني من الشارع ذاته، منذ العقد الرابع وحتى سبعينيات القرن العشرين، ورغم نفوري بشكل عام من ارتياد المقاهي، إلا أنني اضطر أحياناً لدخولها لمقابلة بعض الأصدقاء والمعارف من روادها، والمرة الأولى التي دخلت فيها إلى مقهى الهافانا مع رفيقين شابين كانت عام 1955 لتحية صناجة العرب الشاعر العراقي الكبير محمد مهدي الجواهري الوافد إلى دمشق ليشارك في حفل تأبين الشهيد الوطني عدنان المالكي. وفي الملعب البلدي حيث استشهد المالكي، صدحت عقيرة الشاعر بواحدة من روائع الشعر العربي الذي سكن وجدان وذاكرة الآلاف من الوطنيين في كل الأرجاء، ومن أبيات القصيدة التي لا تنسى:

حاسبت نفسي والأناة تردها
في معرض التصريح للإيماء
ما أنتِ إذ لا تصدعين فواحشا
إلاّ كراضية عن الفحشاء
ماذا يميزك والسكوت قسيمة
عن خائع، ومهادن، ومرائي
خلي النقاط على الحروف، وأوغلي
في الجهر ما وسعت حروف هجاء

وبناء عليه. نقطة وإلى أول السطر: سورية في عين العاصفة، وشعبنا في نزف مميت، بينما المتشددون الفاسدون في طرفي الصراع يتاجرون بمصير الوطن مستبيحين أمن الطفولة وطهارة الأمومة، وكرامة بل حياة السوريين.

أيها الوطنيون.. الوطن يناديكم:
أخمدوا الحرائق.. وادرؤوا الأخطار
وابنوا معاً سورية الحرة العزيزة الديمقراطية المزدهرة.

صور من واقع الكهرباء في الحسكة...

خصخصة «الأمر الواقع»!

يعرف سكان العاصمة دمشق وريفها واقع التيار الكهربائي وأسباب انقطاعه ومتى يتم إصلاحه بشكل مستمر من خلال توضيحات فورية من وزير الكهرباء عماد خميس، لكن لا يبدو الأمر كذلك بالنسبة لمحافظة الحسكة التي تعيش في ظلام دامس مجهول الأسباب والتواريخ، ومترافق مع صمت حكومي غريب.



■ قحطان العبوش- القامشلي

وتثير تصريحات الوزير خميس رغم كل إيجابياتها من ناحية إطلاع المواطنين على واقع الكهرباء في دمشق، الكثير من الاستغراب لدى سكان الحسكة، كونه يتجاهل أزمة التيار الكهربائي الكبيرة والمستمرة في المحافظة منذ أكثر من عامين باستثناء بعض التصريحات والوعود التي لم يتحقق منها شيء.

وخلال أيام معدودة يتم إصلاح أي عطل في محطات التوليد أو الكابلات المغذية لدمشق، ولا يحصل الشيء نفسه في الحسكة حتى بعد أشهر. وتصنف غالبية مدن المحافظة لاسيما مدينتي الحسكة والقامشلي كمناطق آمنة، لكن فترة التقنين فيها تصل لعشرين ساعة بأفضل الأحوال، وما ترتب على ذلك من تغييرات جوهرية في الحياة شملت ساعات العمل وعادات وتقاليد الناس وانعدام الأمان ليلاً في مدن مظلمة بالكامل.

الاستثمار في الأزمة.. تجارة رابحة!

بدأت تجارة مولدات الكهرباء بكافة أحجامها مبكراً في المحافظة وكأن القائمين عليها على علم بما سيؤول إليه الواقع، ومنذ أواخر العام 2011 استبدلت الكثير من المحلات بضاعتها بتجارة المولدات الرائجة، واليوم يوجد سوق رئيسي في مدينة القامشلي لبيع مولدات كهرباء، تبدأ بسعر 15 ألف ليرة وتصل حتى 200 ألف ليرة. وهذا طبعاً بسعر الدولار الحالي، وستتغير الأسعار مع كل تغيير بأسعار الصرف.

واضطرت الكثير من الأسر لشراء مولدات كهرباء منزلية وفقاً لإمكانياتها، وبشكل عام نال الحجم المتوسط الذي يشغل إضاءة وتلفزيون وبراد الحصة الأكبر من السوق، وتكلف ساعة تشغيل المولدة وسطياً 100 ليرة، وتشغيل ثلاث ساعات يومياً في المساء يعني مبلغ تسعة آلاف ليرة شهرياً، ناهيك عن أي عطل طارئ للمولدات صينية الصنع.

الدفع مجدداً

بعد مرور نحو عامين على تشغيل هذه المولدات، تبدو الآن أقرب للتنسيق، حيث تكثر الأعطال ويزيد استهلاك الوقود بشكل كبير، وكحل لهذه المعضلة، بدأت تنتشر حالياً مولدات كبيرة في الشوارع تغذي نحو 50 منزلاً باشتراك شهري يصل في حده الأدنى إلى 3 آلاف ليرة شهرياً، والإقبال كبير على هذا النوع من المولدات ولاسيما من الأسر التي لم تتمكن من شراء مولدة صينية بسبب سعرها العالي ومصروفها الشهري الكبير.

صور جديدة

مع غروب الشمس تغلق أسواق المحافظة أبوابها تدريجياً. حركة الناس في الشوارع شبه معدومة مع حلول الظلام. انتشار مهنة بيع المولدات وتصليحها بشكل كبير يقود للتفكير بمصير العاملين في هذا القطاع الطارئ إذا عاد التيار الكهربائي لما كان عليه قبل ثلاث سنوات. تسجيل الكثير من حالات السرقة والخطف في مدن المحافظة. تراجع التواصل الاجتماعي بين الأسر. البرد القارس في الشتاء في ظل أزمة مازوت متجددة.

خصخصة أمر الواقع

يشبه التسلسل الزمني لقصة الكهرباء في محافظة الحسكة بشكل لافت التطور الذي عاشه لبنان ومن بعده العراق واستمر إلى يومنا هذا، وفي سوق القامشلي الرئيسي يوجد مولدة عملاقة كتلك المستخدمة في أحياء بيروت وبغداد، وإذا سار المشروع الذي يبدو أن من ينفذه جهة واحدة فإن هذه المولدات العملاقة المملوكة للقطاع الخاص ستصبح مصدر الكهرباء الوحيد. ولاسيما بعد أن أثبت القطاع الخاص قدرته على تجاوز الحصار والحروب وتأمين كل الاحتياجات ولكن بأسعار جديدة ترتبط بالدولار وبعيدة عن مستوى الدخل.

هذا ما حدث في القصر العدلي باللاذقية

■ عبد الله ونوس

المحاماة هي تلك الرسالة السامية التي ترتقي إلى مرتبة الرسالات السماوية، بحثاً عن الحق والعدل في الأرض. فالمحاماة مهنة حرة تشارك السلطة القضائية في تحقيق العدالة وتأكيد سيادة القانون. فهي قائمة على الدفاع عن حقوق الغير والتوعية القانونية للمواطنين بحقوقهم وواجباتهم.

ولكن ماذا يحدث فيما إذا تم الاعتداء على ممارسي هذه المهنة، وتعطيل دورهم السامي في المجتمع، ووضعهم في حالة من الخوف والهلع على حياتهم إذا ما قاموا بتحقيق العدالة وإحقاق الحق.

إن ما حدث في حرم القصر العدلي في محافظة اللاذقية تجاوز كل اعتبار وفرض حالة من الدهشة والهواجس التي ما زالت ترافق حتى اليوم، عدداً كبيراً من المحامين والقضاة وأفراد المجتمع.

قام مواطن خسر دعوى له، بالاعتداء بالضرب على محامي الخصم، بمعاونة عدد من أقربائه. فبعد أن انتهت إجراءات الدعوى وأصدر القاضي المختص حكمه في الدعوى، غادر المحامي قاعة المحكمة واتجه نحو قاعة المحامين التابعة لنقابة المحامين فرع اللاذقية داخل المحكمة، حيث كان المحامي يدير ظهره عندما باغتوه بضربه على رأسه وجسده بشكل وحشي أمام نظر وحضور المحامين، الذين وقفوا مذهولين من هول ما يحدث. وبعد أن قام عدد من المحامين والأشخاص المتواجدين، بإبعاد الوحوش البربرية عن المحامي الذي لا حول له ولا قوة، قامت عناصر أمن المحكمة باصطحاب المحامي والمعتدين إلى مكتب معاون رئيس النيابة الذي كان يريد اعتبار ما حدث على أنه مشاجرة جماعية!!؟ وقام المحامي العام في اللاذقية بإحالة الأمر إلى محكمة بداية الجزاء بدلاً من قاضي التحقيق، وإصدار قرار بتوقيف المحامي والمعتدين. إلا أن المحامين الزملاء قاموا بالاعتصام أمام مكتب النائب العام وأجبروه على الإفراج عن المحامي المعتدى عليه، باعتبار أنه اعتداء على محامي أثناء ممارسة عمله داخل حرم المحكمة. فالمحامي يمتلك حصانة من الاعتداء عليه وكل من يعتدي على محام خلال ممارسته مهنته أو بسببها، يعاقب بالعقوبة التي يعاقب عليها فيما لو كان الاعتداء واقعاً على قاضٍ، المادة 78 الفقرة /ز/: «كل من يعتدي على محام خلال ممارسته مهنته أو بسبب ممارسته لها، يعاقب بالعقوبة التي يعاقب عليها فيما لو كان الاعتداء واقعاً على قاضٍ».

والمقصود بالاعتداء، كل فعل من شأنه أن ينال من شرف المحامي وكرامته، دون اشتراط نوع معين من الاعتداء. فهو ليس محصوراً بالضرب والإيذاء، وإنما يشمل الذم والتحقير. ولهذا جعل المشرع منزلة المحامي بمنزلة القاضي حين الاعتداء عليه، وذلك حفظاً لكرامته وحريته من اعتداء بعض الخصوم، الذين تسوّل لهم أنفسهم إجراء أي فعل من شأنه أن يحط من منزلة المحامي، ويقلّل من قدره أثناء ممارسته لمهنته، للوصول إلى إظهار الحقيقة ونشر الحق والعدل.

ترى هل سيكون للسلطات المختصة رأي فيما حدث؟ أم علينا أن نهنئ المحامي بالسلامة لأنه نفد بجلده، خاصةً وأن الجناة هم أحرار حالياً بعد الإفراج عنهم لسبب غير مفهوم؟!!

مديرية صحة السويداء:

المطلوب تسوية الترخيص الرسمي



وردنا كتاب مديرية صحة رقم /10495/ تاريخ 2013/12/29 موقع باسم المدير د. حسان حمد عمرو، المتضمن رد المديرية على تحقيق منشور في صحيفة «قاسيون»- العدد 631 تحت عنوان «من معاناة مرضى السرطان في السويداء»، وعملاً بحق الرد ننشر نص الكتاب المذكور أعلاه. وفيما يلي مضمونه:

إشارة إلى ما نشر في صحيفة قاسيون بعددها الصادر /631/ شؤون محلية- ص7- تاريخ 2013/12/8، وبعنوان: «من معاناة «مرضى السرطان» في السويداء».

نحيطكم علماً: إن مرضى الأورام في محافظة السويداء كانوا جميعاً يتلقون علاجاتهم في مشافي وزارة التعليم العالي «البيروني ـ المواساة» وأدويتهم تستجر من موازنة التعليم العالي.

حرصاً من وزارة الصحة بتقديم المساعدة في هذا المجال تم استجرار بعض الأدوية الورمية وإعطائها وأوكل العلاج بها لمشفى الهلال الأحمر بدمشق الذي يعتبر هيئة مستقلة تتبع لوزارة الصحة.

أوضح بدوره د. مؤنس أبو منصور رئيس شعبة أمراض الدم في مشفى الشهيد زيد الشريطي أنه تم افتتاح شعبة أمراض الدم في مشفى الشهيد زيد الشريطي بتاريخ 2010/4/8 وتقوم الشعبة بتشخيص مختلف أمراض الدم وأورامها وبعض الأورام الصلبة مثل أورام الثدي والرئة والكولون والجهاز التناسلي وبعض أورام الجلد.

وتم متابعة العمل في الشعبة الآنفة الذكر وفق آلية ومعايير معتمدة تناسب ضغط العمل الكبير بسبب الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد وأن الشعبة الآن لا تخدم فقط مرضى محافظة السويداء بل مرضى جميع المحافظات السورية.

وفيما يخص جمعية لمسة حنان وإنطلاقاً من العمل الخيري لمساعدة مرضى السرطان تم الحصول في 2011 على توصية من وزير الصحة السابق إلى مديرية صحة السويداء لإيجاد مكان /4/ غرف داخل مشفى الشهيد زيد الشريطي للقيام بعمل وحدة تساعد في معالجة أمراض الدم والأورام وبسبب عدم القدرة على تأمين هذه الغرف المطلوبة لعدم وجود غرف إضافية في المشفى الوطني. وتم الاتفاق بين جمعية لمسة حنان ومحافظ السويداء ومديرية الصحة وإدارة المشفى على إعطاء مساحة من السطح في الطابق الثالث أمام قسم الأطفال لإنشاء غرفتين وتم إنشاء الغرفتين من جدران وأسقف مستعارة من قبل متبرعين وافتتحت الوحدة بتاريخ 2011/10/22 وبسعة 6 أسرة و4 كراسي معالجة كيماوية دون وجود كادر خاص.

وإيماناً بضرورة خدمة مرضى الأورام قامت شعبة أمراض الدم بكادرها الطبقي والتمريضي بالإشراف على عمل الوحدة بشكل تطوعي ومجاني منذ إنشاء الوحدة وتم اتفاق على إتباع عمل وحدة لمسة حنان الطبي لشعبة أمراض الدم للاستفادة من خدمة المرضى من قبل المشفى بالتحاليل والصور الشعاعية والطبقي المحوري والمرنان والمعالجة الدوائية «مضادات إقياء، مضادات حساسية، سيروومات» وأن يتم قبول مرضى الوحدة على اسم شعبة أمراض الدم.

في حين يقوم العمل في وحدة لمسة حنان على إعطاء جرعات كيماوية لعدد من المرضى الذين لا يتواجد دواؤهم في مديرية صحة السويداء والتي تقوم وحدة لمسة حنان بشرائها.

علماً أن مديرية صحة السويداء قامت باستجرار الأدوية الورمية في بداية هذا العام ضمن الإمكانيات المتاحة وتقديراً منها لصعوبات الوصول للمشافي التخصصية بدمشق مع تأمين إقامة للمرضى الذين حالتهم مستقرة أما المرضى الحرجين وغير المستقرين ولديهم اختلاطات دوائية والذين يحتاجون إلى نقل دم أو مشتقاته فيقبلون في شعبة أمراض الدم.

ونحن بدورنا نطالب وحدة لمسة حنان للانتهاء من قضية الترخيص الرسمي والكامل في السويداء، خاصة أن الوحدة متواجدة ضمن بناء المشفى الوطني مما يجعلها تابعة للأنظمة والقوانين الخاصة بوزارة الصحة.

وأن مرضى وحدة لمسة حنان يتمتعون بكامل مزايا خدمة المرضى من تحاليل وصور وطبقي محوري واستشارات طبية لأن هؤلاء المرضى في الأصل جزء من مرضى شعبة أمراض الدم ويقبلون تحت اسم شعبة أمراض الدم. يرجى الاطلاع. ولكم جزيل الشكر.

السويداء في 2013/12/29

■ مدير صحة السويداء
د. حسان حمد همرو

تعقيب المحرر:

بداية نشكر المديرية على الرد الوارد إلى جريدتنا والذي يشير إلى الاهتمام والحرص على مصالح المواطنين. في صلب الرد يجب الوقوف على بعض ماورد فيه انطلاقاً من ضرورة تفاعل كل الجهات للدفاع عن مصالح المواطنين، فرد مديرية الصحة أكّد المعلومات الواردة في المقال وأغفل توضيح بعض النقاط ومنها:

1- ورد في الرد أن الجمعية حصلت على «توصية» من وزير الصحة السابق لتمارس عملها في محافظة السويداء: من الضروري توضيح الفارق القانوني بين «التوصية» وبين «الموافقة الأصولية»، فالجمعية المعنية بدأت عملها بناء على قرار وموافقة وزير الصحة في حينه رقم 6/17/1 تاريخ 2011/1/10، والقرار المذكور صرّح للجمعية إقامة مركز علاج كيماوي تابع للجمعية بعد تقديمها «دراسة شروط رسمية» لتجهيز أربع غرف ضمن المشفى، والدراسة شملت الشروط الطبيّة والفنيّة وبرنامجاً للدعم النفسي للمرضى.

2- يؤكد رد المديرية ما أوردناه في المقال حيث أن الجمعية أنشأت غرفتين على نفقتها الخاصة، ولكنه في هذه الحال يتناقض مع كتاب المديرية الموجّه إلى وزير الصحة رقم 7236 تاريخ 2013/8/26 والذي جاء فيه: «تم تخصيص غرفتين كبيرتين ضمن المشفى»، والتخصيص يعني عملياً أن المشفى هو من قدّم الغرف جاهزة، ولكن الواقع أن المشفى لم يقدّم أيّة غرفة أو سرير للجمعية التي حصلت على موافقة محافظ السويداء لإنشاء غرفتين بمواد قابلة للإزالة على أحد الأسطح الشاغرة في المشفى بمساحة 150م^2.

3- الطبيب المشرف على عمل وحدة «لمسة حنان» هو الدكتور «مؤنس أبومنصور» وهو الذي أعدّ الدراسة الفنيّة والطبيّة التي حصلت على أساسها الجمعية على موافقة الوزير، والدكتور «مؤنس أبومنصور» يشغل حالياً منصب المدير الطبّي لمشفى السويداء العام ورئيس قسم الدم فيه، وقد أشرف الدكتور «مؤنس» على تشخيص حالة المرضى التابعين للجمعية وإعطائهم الجرعات الكيميائية بناءً على تكليفه من وزارة الصحة منذ افتتاح الوحدة، والأدوية التي أعطيت للمرضى هي جميعاً على نفقة الجمعية وليس على حساب مديرية الصحة كما ورد في الرد. أمّا فيما يتعلق بكادر التمريض وعمال النظافة فإنهم يتقاضون أجوراً مالية عن كل ساعة عمل في وحدة «لمسة حنان» وقد سلّمت لهم أجورهم من المشرف الطبي في الجمعية الدكتور «مؤنس أبو منصور» ضمن إيصالات نظامية.

4- يشترط قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة أن الجمعية المشهرة أصولاً والتي يتناول نشاطها كامل أراضي الجمهورية السورية إذا أرادت العمل في أية محافظة سورية عليها أخذ موافقة المكتب التنفيذي في المحافظة أو مديرية الشؤون الاجتماعية في المحافظة المعنية، وجمعية «لمسة حنان» حصلت على موافقة أصولية من محافظ السويداء قبل البدء بعملها وأقامت عدة نشاطات في محافظة السويداء كان أبرزها السوق الخيري عام 2013، بالتالي لا يعد وجودها غير قانوني كما جاء في كتاب مديرية الصحة في السويداء الموجه إلى السيد وزير الصحة رقم 7236 تاريخ 2013/8/26.

مطالب تنتظر «الحل»

■ وائل منذر- السويداء

نشرت «قاسيون» عشرات المقالات المعاشية والعمّالية واليومية المتعلقة بحياة المواطنين في محافظة السويداء وقضايا الخطف والإشكاليات الأمنية وغيرها، وحتى تاريخ كتابة هذه المادة لم يتم الرد على أي من تلك المقالات ما عدا رد وحيد من مديرية الصحة على مقال نشر في نهاية 2013.

هذا الواقع يعطي انطباعاً سلبياً عن مدى احترام الجهات المعنية في المحافظة للصحافة الوطنية المنحازة لمصلحة الفقراء السوريين في هذا الوطن، وهذا الواقع يشي بعدم التعامل الجدّي والمسؤول مع مطالب الناس وضرورة إيجاد الحلول الجذرية العاجلة لمعاناتهم في ظل الأزمة الوطنية الشاملة وتداعياتها على البشر والحجر.

وإذ نعيد التذكير في بداية العام ببعض ما نشر، فذلك من رؤية ضرورة العمل المشترك والتفاعل بين الصحافة الوطنية الجادة والجهات المسؤولة، كل من موقعه لتلبية مطالب الناس عموماً وفي الأزمة الوطنية خاصة- ونعرض هنا عناوين لبعض المواد التي نشرت عن السويداء خلال عام 2013 ومازالت تنتظر الحل حتى هذه اللحظة:

- العدد 584- 7\1\2013:«أعيدوا حقوق السواعد التي بنت الوطن»
- العدد 586- 21\1\2013:«في السويداء.. قرية الطيرة تجربة شعبية مميزة»
- العدد 587- 28\1\2013:«السويداء على دريئة الاستهداف»
- العدد 601- 6\5\2013:«ياريت ظلّت الجامعة حلم»
- العدد 603- 20\5\2013:«أنصفوا عمّال صالة الريّان بالسويداء»
- العدد 604- 27\5\2013:«أطلقوا سراح العمّال المخطوفين»
- العدد 605- 3\6\2013:«الفساد وحرفيو السويداء»
- العدد 606-10\6\2013:«معاناة العمّال المخطوفين في السويداء مستمرة»
- العدد 609- 1\7\2013:«الفنيون المخبريون في السويداء»
- العدد 611-15\7\2013:«السويداء: المدينة المحررة»
- العدد 614- 11\8\2013:«نقابة عمّال التمريض والخدمات الطبيّة»
- العدد 615- 18\8\2013:«من جديد.. حرّاس آبار المياه في السويداء»
- العدد 615- 18\8\2013:«السويداء.. لا خيار لنا إلا الدفاع عن كرامتنا»
- العدد 616- 25\8\2013:«مطالب عمّال عصير الجبل في السويداء»
- العدد 625- 27\10\2013:«السويداء أسعار مضاعفة وفق تسعيرة نظامية»
- العدد 627- 10\11\2013:«أعيدوا مخطوفي السويداء»
- العدد 628- 17\11\2013:«درس من طلبة السويداء لمن يريد أن يتعلم»
- العدد 629- 24\11\2013:«السويداء بلا كهرباء ولا وقود»
- العدد 631- 8\12\2013:«من معاناة مرضى السرطان في السويداء»

الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير في سورية



تعتبر الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير إحدى تيارات المعارضة الوطنية السورية تتكون من احزاب وقوى سياسية، متقاربة في المواقف السياسية وبانتماءات ايديولوجية متعددة، وكانت الجبهة عقدت مؤتمرها الثاني في دمشق 5\10\2013 واقرت جملة وثائق تعبر عن مواقفها مما يجري ورؤيتها للخروج من الازمة وتنشر قاسيون فيما يلي الاهداف والمبادىء البرنامجية والاستراتيجية للجبهة

مقدمة:

تثبت الأحداث التي شهدتها سورية منذ إعلان تأسيس الجبهة يوم 2011/7/9 من أمام قلعة دمشق، أن ولادتها تجمع القوى السياسية والوطنية المكونة لها في إطار ائتلاف وطني واسع، هي حالة فرضتها الضرورة بعد انفجار الأزمة الوطنية العميقة ـ سياسياً واجتماعيا واقتصاديا. في البلاد كما لم يأت اسم الجبهة مصادفة، حيث اعتبر المؤسسون أن التغيير السلمي الجذري والشامل وتحرير الجولان وبقية الأراضي المغتصبة والسليبة، هي أولويات وطنية واجتماعية جامعة ومتلازمة في الفضاء السياسي الجديد الذي يتكون في البلاد، ونقطة انطلاق لتكوين أوسع تجمع سياسي شعبي يعزز الوحدة الوطنية ويوفر الظروف الضرورية لحماية سورية ووحدتها أرضاً وشعباً من جميع المخاطر التي تحيق بها داخلياً وخارجياً

تداعيات الأزمة ومسؤولية الخروج منها

إن وصول الوضع في البلاد إلى حالة استعصاء يؤكد أن كل القوى «نظام، معارضة، حركة شعبية» في حالة أزمة ولا يمكن الخروج منها إلا بتوافقات وطنية توقف نزيف الدم وتفضي إلى حلول تعزز الوحدة الوطنية وتمنع التدخل الخارجي وهنا تؤكد الجبهة على أن الوطن في خطر اكثر من أي وقت مضى، والواقع على الأرض تجاوز كل الثنائيات الوهمية «معارضة – نظام»، والتدخل الخارجي بكل أشكاله المباشرة وغير المباشرة، أصبح واقعاً يهدد وحدة سورية جغرافياً، وديمغرافياً، بهدف العودة بها إلى مكونات ما قبل الدولة الوطنية، وهذا ما هدفت إليه التهديدات الأمريكية بالعدوان المباشر على وطننا.

معالجة ملف المفقودين بما يضمن حقوقهم المعنوية والمادية بما في ذلك حقوق ذويهم. ومعالجة ملف الشهداء المدنيين دون إبطاء.

وإذا كانت هنالك قوى داخل وخارج النظام قد أوصلتنا إلى مانحن فيه، ولا تزال تعرقل الوصول إلى حل سياسي، وخروج آمن من الأزمة، فإن المهمة الأكبر أمام الشعب السوري الآن هي توحيد صفوف السوريين لاجتثاث المسلحين غير السوريين ومن في حكمهم، لكونهم رأس حربة المخطط «الأمريكي – الصهيوني – الرجعي العربي» لتفتيت سورية.

وهنا يتبوأ الجيش العربي السوري الموقع الأهم في هذه المعادلة بصفته الضامن الأساسي للوحدة الوطنية وسلاحه هو السلاح الشرعي الوحيد، وهو الضامن لتطبيق الدستور مما يستدعي حمايته، ورص صفوفه، ومنع أية جهة كانت . داخلية أو خارجية . من تفتيته أو المساومة على إضعافه.

تؤكد الجبهة وهي جزء فاعل من المعارضة الوطنية أن أية قوة معارضة تستقوي بالخارج لتحقيق أهدافها سواء كانت في الخارج أم في الداخل، وسواء كانت ليبرالية أم ظلامية، وتنفذ مخططات أجنبية معادية للوطن ينبغي القطع الكامل معها ولا تمثل الشعب وهو منها براء.

وما زالت الجبهة تتبنى كل المطالب المحقة للحركة الشعبية السلمية والمطلوب من كل القوى الوطنية الدفاع عنها. ومن مصلحة الحركة الشعبية الآن وفي المستقبل ألا تسمح لأحد من القوى المعادية باختراق صفوفها وتلويث أهدافها الشريفة، وخصوصاً من جانب المسلحين والظلاميين ومن يمولهم ويسلحهم والذين يستغلونها لتفتيت وحدة سورية أرضاً وشعباً وهذا يتناقض كلياً مع أهداف الحركة الشعبية السلمية المشروعة.

إن السير نحو حل سياسي ومخرج آمن للأزمة يتطلب من كل القوى الوطنية التي ذكرناها تحمل مسؤولياتها الوطنية ـ وخصوصاً السلطة ـ عبر خلق مناخ من الثقة، وخفض التوتر والسير نحو جنيف2 لوقف التدخل الخارجي عند الحدود السورية وإيقاف العنف، وإطلاق العملية السياسية والبدء بالحوار الوطني الشامل والجدي دون إبطاء.

وهذا يتطلب تشكيل حكومة وحدة وطنية شاملة بشكل متوازن وبصلاحيات كاملة لتنفيذ برنامجٍ وطني محدد ومتفقٍ عليه وفي فترة زمنية لا تتجاوز الستة أشهر تقسم علىٍ مرحلتين : تقوم الحكومة في المرحلة الأولى بإنجاز الخطوات التالية عبر الحوار :1– إعداد مسودة مشروع الدستور الجديد

2– تشكيل جمعية تأسيسية تعكس في تركيبها مبادئ تشكيل الحكومة نفسها وتكون مهمتها إقرار الدستور قبل طرحه على الاستفتاء في نهاية المرحلة الأولى.

المرحلة الثا نية:

بعد الاستفتاء على الدستور تقر الحكومة قوانين جديدة للأحزاب، والانتخابات البرلمانية والإدارة المحلية ومجلس الشيوخ والإعلام، وانتخابات رئاسية.

بالتوازي مع ذلك تُحل قضايا المعتقلين والمخطوفين وهيكلة الأجهزة الأمنية حسب دورها الوظيفي والتَخصصي، وحل التنظيمات المسلحة . من كل شاكلة ولون . وإيجاد حلول تستوعب ما يمكن استيعابهُ من عناصرها. وهذا لا ينطبق بأية حال على المسلحين الأجانب ومن في حكمهم.

إجراء انتخابات برلمانية « تشريعية » في آذار 2014 حسب قانون الانتخابات الجديد المُقر من حكومة الوحدة الوطنية.

إجراء انتخابات رئاسية في حزيران 2014 وفق الدستور الجديد بعد إقراره من الجمعية التأسيسية وإجراء الاستفتاء عليه.

إعادة توزيع الثروة بشكل عادل لمصلحة الفقراء والمحرومين على أساس نموذج اقتصادي جديد يحقق أعلى نسبة نمو، وأعمق عدالة اجتماعية، والقطع النهائي مع النموذج الليبرالي المدمر والتابع.

الأهداف الملحة والمستعجلة

– رفض كل أشكال التدخل الخارجي في الشأن السوري، وإدانة كل من يحاول الاستقواء بالخارج، وتفعيل كل وسائل الرد الشعبي والرسمي، ولا شك أن الحوار الوطني الشامل يدخل في استراتيجية الشجعان ولا مخرج دونه شريطة شَلْ الرؤوس الحامية من مختلف الأطراف، ومنعها من إعاقة الوصول إليه والاستمرار في سفك الدم السوري.

– إطلاق سراح معتقلي الرأي والموقوفين على خلفية الأحداث الذين لم يرتكبوا جرائم بحق الوطن والشعب، وطي ملف الاعتقال السياسي وحل مسألة المحرومين من الحقوق المدنية والممنوعين من السفر والمصروفين من الخدمة لأسباب سياسية، مما يقطع الطريق على المتاجرين بهذه القضية، ويساهم في خلق مناخ يؤدي لإنجاز المصالحة الوطنية الشاملة، كما ترفض الجبهة الاستقواء على الشعب، وتدين كل أشكال الإساءة إلى المواطن السوري، أو إراقة دمه، أو انتهاك كرامته وحريته.

– ايقاف التجاوزات الأمنية وإعادة النظر بصلاحيات الأجهزة الأمنية على نحو يضمن استمرار قيامها بأعمالها خلال هذه الفترة لحين إعادة هيكلتها وتكليف الجيش مؤقتاً بحماية السلم الأهلي ووضع كل قوى الدولة والمجتمع تحت تصرفه لكونه رمز الوحدة الوطنية والقادر على تحقيق هذا الهدف خاصة في المناطق المتوترة وصولاً إلى حل ونزع سلاح كل المجموعات المسلحة من كل شاكلة ولون.

– دعم الحركة الشعبية الوطنية السلمية باعتبارها ضمانة التغيير البنيوي الجذري والشامل.

– نبذ العنف ورفض التعصب الطائفي أو الديني أو العرقي، واعتبار السلم الأهلي خطاً أحمر وأي مساس به يندرج في إطار الخيانة الوطنية وكذلك دعم عمليات الإغاثة الإنسانية وتسهيل وصولها إلى كافة المواطنين السوريين وفك حالات الحصار والتجويع أينما وجدت.

– دفع التعويضات للمهجرين والمنكوبين

أهداف ومبادئ برنامجية واستراتيجية



إذا كانت هنالك قوى داخل وخارج النظام قد أوصلتنا إلى مانحن فيه، ولا تزال تعرقل الوصول إلى حل سياسي، وخروج آمن من الأزمة، فإن المهمة الأكبر أمام الشعب السوري الآن هي توحيد صفوف السوريين لاجتثاث المسلحين غير السوريين ومن في حكمهم

والمتضررين منذ بدء الأزمة حتى الآن في جميع المناطق.

– معالجة ملف المفقودين بما يضمن حقوقهم المعنوية والمادية بما في ذلك حقوق ذويهم. ومعالجة ملف الشهداء المدنيين دون إبطاء.

. تشكيل لجنة قضائية موثوقة ذات صلاحيات كاملة لدراسة ملفات الفاسدين الكبار وللتدقيق في حساباتهم وأملاكهم المعلنة والمخفية، ومصادرة الموارد المنهوبة وتحويلها نحو التنمية الشاملة، وإعادة كل ما تم خصخصته تحت ستار الاستثمار أو التأجير إلى ملكية الدولة.

– مواصلة دعم حركات المقاومة ضد الاحتلال في فلسطين ولبنان والعراق، والتأكيد على خيار الشعب السوري في تحرير الجولان، وكامل الأراضي المغتصبة والسليبة.

– تشكيل هيئة شعبية وطنية قضائية موثوقة لمقاضاة الخونة الكبار الذي دعوا علانية إلى التدخل العسكري الاستعماري الأطلسي الأمريكي ضد الوطن والشعب في سوريا بمن فيهم من موّلوا وسلّحوا القوى الفاشية ومرتكبي المجازر وحاولوا تمزيق النسيج الاجتماعي الوطني ولا حصانة لأحد في هذا المجال.

–تؤكد الجبهة على متابعة تنفيذ قرارها تشكيل ألوية الجبهة الشعبية للعمل المقاوم من أجل تحرير كل الأراضي المغتصبة وعلى رأسها الجولان المحتل.

في المجال السياسي والديمقراطي:

تناضل الجبهة من أجل:

● ضمان العمل السياسي، واستقلالية المنظمات والهيئات النقابية والاجتماعية والمهنية والثقافية وتطوير دورها في حماية حقوق الفئات التي تمثلها واسماع كلمتها في الشأن العام بكل الوسائل المشروعة بما في ذلك حق الإضراب وتعديل قوانين العمل من أجل ضمان حقوق العمال والحفاظ على حقوقهم المكتسبة ومنح المسرحين حق التقاضي لاستعادة حقوقهم.

● نظام رئاسي– برلماني، تتوزع فيه الصلاحيات بين مؤسسة الرئاسة من جهة والحكومة من جهة أخرى، بحيث تكون صلاحيات الدفاع والخارجية بيد مؤسسة الرئاسة، وبقية الصلاحيات بيد الحكومة التي يعطى البرلمان حق الإشراف الفعلي عليها من خلال إعطائه صلاحية إعطائها الثقة وحجبها عنها جزئياً أو كلياً. كما أن الدستور الجديد سيعتمد في بنائه على روح المادة الثامنة الجديدة ويكرس فصلاً حقيقياً بين السلطات وصولاً إلى دولة مدنية عصرية ويتجاوز المادة الثالثة في الدستور الحالي التي تنتقص من مواطنة السوريين والتساوي بينهم، وتعدل القوانين على أساس الدستور الجديد ضمن آجال زمنية معقولة، إضافة إلى تطوير المادة التاسعة التي ترى في التنوع السوري غنىً، نحو تثبيت الحقوق الثقافية كاملةً لجميع السوريين بغض النظر عن أصولهم. كما تؤكد الجبهة على ضرورة استكمال حل مشكلة المكتومين في محافظة الحسكة.

● قانون انتخابات برلمانية نسبي وسورية دائرة واحدة يسمح بالتنافس على أساس البرامج السياسية الشاملة ما يسمح بتعزيز الحركة السياسية وبتكريس الهوية الوطنية الجامعة، واعتماد النسبية في جميع أشكال الانتخابات المحلية والإدارية وغيرها.

● إحداث مجلس شيوخ ينتخب على أساس دوائر فردية في البلاد.

● ضمان حقوق التفكير والتعبير وإيقاف كل أشكال القمع والاعتقال التعسفي، وتحديد شروط فرض حالة الطوارئ والأحكام العرفية بثلاث حالات فقط: «الكوارث الطبيعية، حالة الحرب، الحرب على الفساد الكبير»

● قانون إعلام يضمن حرية تعبير التيارات الوطنية المختلفة عن نفسها، ويضمن تعبير المجتمع عن نفسه بأعلى مصداقية.

● التخلص نهائياً من قانون الأحوال الشخصية العائد إلى مرحلة الاحتلال العثماني، وصياغة قانون جديد يضمن مساواة حقيقية بين الرجل والمرأة «بما فيه حق المرأة بمنح الجنسية لأبنائها»؟.

الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير

ما زالت الجبهة تتبنى كل المطالب المحقة للحركة الشعبية السلمية والمطلوب من كل القوى الوطنية الدفاع عنها. ومن مصلحة الحركة الشعبية الآن وفي المستقبل ألا تسمح لأحد من القوى المعادية باختراق صفوفها وتلويث أهدافها الشريفة

في المجال الاقتصادي ـ الاجتماعي:

– إعادة توزيع الثروة بشكل عادل لمصلحة الفقراء والمحرومين على أساس نموذج اقتصادي جديد يحقق أعلى نسبة نمو، وأعمق عدالة اجتماعية، والقطع النهائي مع النموذج الليبرالي المدمر والتابع.

– حصر الاستثمارات ذات الريعية العالية كشركات الاتصالات الخليوية والمرافق السيادية «المرافئ، المطارات» بالقطاع العام وتطوير القدرات الوطنية بحيث تصبح الدولة بقدراتها الذاتية قادرة على استثمار الموارد الوطنية كالنفط والغاز وإلغاء الاعتماد على الشركات الأجنبية التي تأخذ الكثير من ثروتنا الوطنية.

– إن إعادة إعمار ما جرى تدميره في سورية خلال العامين ونصف الأخيرين تتطلب تأمين التمويل من مصدرين أساسيين هما:

الأول: الزام الدول التي اعتدت على سورية وفرضت بحقها عقوبات جائرة بدفع تعويضات ومصادرة أملاكها واستثماراتها في سورية

والثاني: وضع اليد على ثروات الفساد الكبير والذي يقوم منذ سنوات طويلة بنهب الدولة والمجتمع معاً .

– ربط الأجور بالأسعار باعتماد سلة استهلاك حقيقية تجري مراقبتها وتعديل الأجور على أساسها بشكل دوري لا يزيد دوره عن ثلاثة أشهر، بحيث يبدأ سلم الأجور عند الحد الأدنى لمستوى المعيشة الذي يحدده سعر سلة الاستهلاك.

– وضع خطة تنموية شاملة تؤمّن التطور المتوازن على كل التراب الوطني السوري، وخصوصاً المناطق الريفية، وتؤمن فرص العمل، وحل مشكلة البطالة التي بلغت مستويات خطرة في بلادنا، وتطوير البنية التحتية، وتشجيع البحث العلمي والعمل على وقف هجرة العقول والاستثمار بالطاقة البشرية.

– حماية وتطوير الصناعة الوطنية ومنشآت القطاع العام وإعادة بنائها ودعمها وتطويرها، وكذلك رعاية أصحاب الحرف والمهن اليدوية وإنعاش الريف.

– توفير السكن اللائق والرخيص للعاملين بأجر وإنهاء أزمة السكن العشوائي وإخراجها من دائرة التكالب العقاري ودعم وتفعيل القطاع السكني العام والتعاوني في إطار التنظيمين العمراني والاقليمي.

– دعم الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وتوفير البنية المناسبة لتطوره وحماية دخل العاملين فيه، وحماية الأراضي الزراعية والمراعي والغابات والشواطئ والمصائد من أخطار التصحر والانفلاش العمراني والاعتداء والتلوث وإعادة النظر في موضوع الاستملاكات غير العادلة.

– تحقيق التنمية المستدامة بما يضمن تأمين حقوق النساء والشباب والمسنين، وحماية حقوق الطفل والحقوق الاجتماعية والانسانية الأساسية وحق الرعاية الصحية والتعليم المجاني لسائر المواطنين ومن في حكمهم.

في المجال الوطني العام:

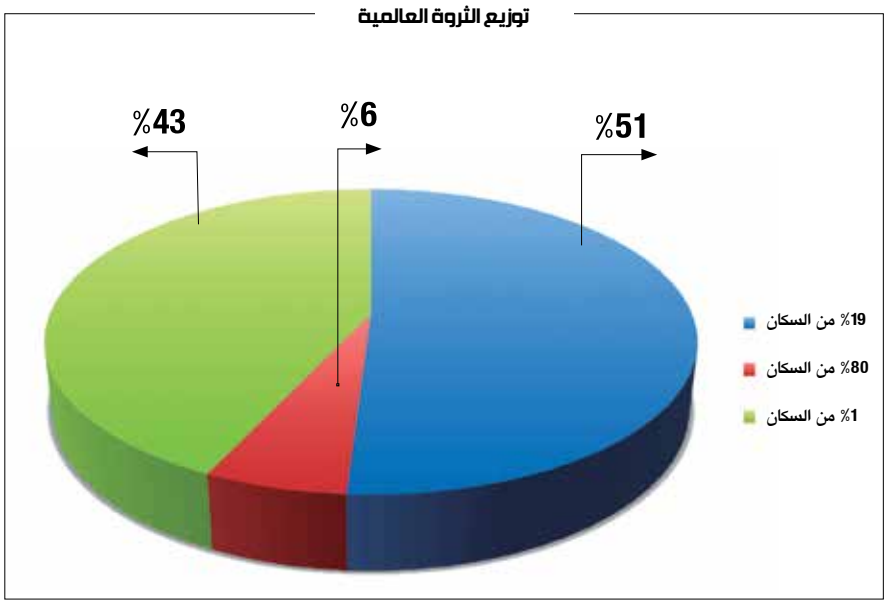
صيانة حرية واستقلال سورية إرث الأجيال ووصية الثوار الأبطال، والتصدي لكل مشاريع الهيمنة الاستعمارية العسكرية والاقتصادية والثقافية، وتوفير المقومات المادية لذلك عبر اعتماد خيار المقاومة الشاملة، وصولاً إلى إسقاط مفاعيل وعد بلفور وسايكس– بيكو.

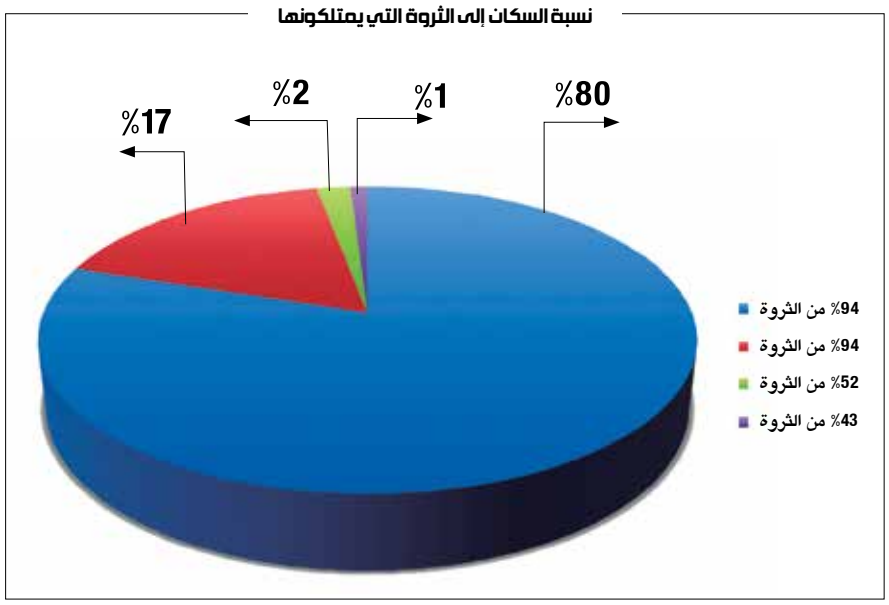
التأكيد على خيار الشعب السوري في تحرير الجولان وكامل الأراضي المغتصبة والسليبة، وعدم القبول بأي شكل من أشكال «المفاوضات المباشرة وغير المباشرة» مع العدو الصهيوني لأنها لا تحرر أرضاً ولا تحافظ على السيادة الوطنية.

استعادة دور سورية الأساسي في القضية الفلسطينية التي هي أساس الصراع بين شعبنا والعدو «الاسرائيلي» وصولاً إلى دور فاعل في وحدة نضال شعوب المنطقة والعالم، من أجل السيادة، وحق تقرير المصير والاعتراف المتبادل بالحقوق وضد الاحتلال والانتشار العسكري الامبريالي غير المسبوق.

■ دمشق 2013/12/24

الثروة العالمية.. وتوزعها..







تقدر الثروة العالمية بحسب تعريف الأمم المتحدة التي تحسب بمقياس نقدي هو مجموع الأصول الطبيعية والبشرية والمادية، لتقدر اليوم بحوالي 233 تريليون «ألف مليار» $، وتصل تقديرات نهاية عام 2013 إلى حوالي 241 تريليون $.
وإذا ما قسم سكان العالم إلى أخماس فإن توزيع هذه الثروة بينهم يأخذ الشكل التالي:

- الخمس الأغنى يملكون 94% من الثروة العالمية.
- الخمس الأفقر يملكون 0,5% من الثروة العالمية.

أغنى 2% من السكان يملكون 52% من الثروة.
أغنى 1% من السكان يملكون 43% من الثروة.

- 80% من السكان يملكون 6 % من الثروات العالمية فقط.

التوزع العالمي للثروة جغرافياً



أمريكا الشمالية	%32,7
أوروبا	%31,6
آسيا والباسفيك	%19,9
الصين	%9,2
أمريكا اللاتينية	%3,7
الهند	%1,4
افريقيا	%1,1

توسع فجوة «شمال جنوب..»

على الرغم من التغيرات التي يشهدها العالم في العقد الأخير من حيث التوزع الجغرافي لجنسية الأثرياء، وزيادة في تركزهم في آسيا 12,2%، بالإضافة إلى تغير أوزان القوى لمصلحة شركات كبرى صينية «بنوك تحديداً» مع تراجع الأميركية، يبقى توزيع الثروة جغرافياً لمصلحة الدول الغنية تاريخياً، ووفق تصنيف للأمم المتحدة فإن الدول الغنية تضم: أوروبا+ أمريكا الشمالية+ اليابان + استراليا+ السعودية ودول الخليج العربي. مقابل بقية العالم لا تزال محكومة بعلاقات تجعل الفجوة تزداد وفق التالي:
قبل 200 عام الدول الغنية كانت أغنى بثلاث مرات فقط من بقية الدول.
قبل 4 عقود في الستينيات من القرن الماضي أصبحت أغنى بمقدار 35مرة من بقية الدول.
اليوم هذه الدول أغنى 80 ضعفاً من بقية الدول.

كيف تستمر الفجوة

تنقل الدول «الأغنى» سنوياً ما يقارب 130 مليار دولار إلى الدول «الأفقر»، وذلك عبر تدفقات الاستثمارات الأجنبية، ولكن التدفق يتم وفق شروط المنظومة العالمية التي تعيد ما وزع أضعافاً مضاعفة، في حركة سنوية تساهم في توسع الفجوة ومزيد من تمركز الثروة..
حيث ينتقل من الدول الأفقر إلى الدول الأغنى سنوياً وبتقديرات وسطية:

900 مليار دولار
أرباح وحصص الشركات العابرة للقارات.

600 مليار دولار
أقساط قروض وفوائدها.

500 مليار دولار
مكاسب للدول الأغنى، وتكاليف على الدول الأفقر ناجمة عن قوانين التجارة الدولية: عن العمالة الرخيصة، استيراد المواد الاولية بأسعار مخفضة، هجرة العقول وغيرها..

إجمالي 2 تريليون $ تنتقل سنوياً من الدول «الأفقر» إلى الدول «الأغنى»

■ المصادر:
- مجلة فوربيس تقرير أكبر 2000 شركة:2013
- تقرير الثروة العالمي 2013: RBC Wealth Management
- تقرير الثروة العالمي 2013: Credit Suisse.
- إحصائيات الأمم المتحدة: UNCTAD STATS

أكبر الشركات والتوزع بين القطاعات..

يدير ويساهم أثرياء العالم الشركات الكبرى العالمية العابرة للقارات من مختلف القطاعات، والتي صنفتها قائمة «فوربس» في عام 2013 لأقوى 2000 شركة وفق عدة معايير الأرباح، وقيمة الأصول، والإيرادات ليكون في مقدمتها:

1. ICBC
بنك الصين المتحكم به حكومياً احتل المرتبة الأولى مبعداً Exxon Mobil، وهو يأخذ المرتبة الأولى لأول مرة.
2. China Construction Bank
يرتفع من المرتبة 11 إلى المرتبة الثانية في العام الحالي.
3. JPMorgan Chase
في المرتبة الثالثة وهي الشركة الاولى في العالم في عام 2011.
4. General electric GE في المرتبة الرابعة.
5. Exxon Mobil بعد أن كانت في المرتبة الاولى في 2012.

- تتوزع الشركات الكبرى بين القطاعات بالشكل التالي:
  - البنوك: 469 شركة.
  - شركات النفط والغاز: 124 شركة.
  - المعادن: 122
  - التأمين: 109

الصناعات الغذائية.. تشاؤم مقصود..!!

تركز منشورات الصحف المحلية مع نهاية عام، وبداية آخر على نشر أرقام ووقائع من عمل مؤسسات القطاع العام الصناعي، وذلك نظراً لقيام هذه المؤسسات بعمليات الجرد السنوي ونشرها هذه البيانات بالصحف الرسمية..

■ عشتار محمود

المؤسسة العامة للصناعات الغذائية نالت نصيباً هاماً من الاهتمام في الأسبوع الفائت، ولكن العناوين «التشاؤمية»، تثير الاستغراب فالصحف الرسمية «تُجمّل المشوّه»، وتساهم في تشويه ما ينبغي التركيز على إيجابياته، وهو ما يعكس السياسة الرسمية وليس مقولة صحفي أو جهة محددة..

«الغذائية نسب جيدة..»

بيانات المؤسسة العامة للصناعات الغذائية تشير إلى تدن فعلي في الإنتاج والإنتاجية وفوارق كبيرة بين المنفذ والمخطط، إلا أن المعامل والشركات التابعة للمؤسسة التي فقدت في الازمة خمس شركات من شركاتها التابعة لها في مقدمتها خمس شركات زيوت حلب والشرق وكونسروة إدلب وبيرة بردى، استطاعت ان تحقق التالي:

● الإنتاج: بلغت القيمة الإنتاجية على مستوى المؤسسة لنهاية شهر تشرين الثاني من العام الماضي بحدود 3,7 مليارات ليرة من أصل قيمة مخططة لكامل العام المذكور بلغت عشرة مليارات ليرة، وبتراجع عن المخطط قدرت قيمته 6,3 مليارات ليرة وبنسبة تنفيذ 40% للخطة المذكورة.

● المبيعات: القيمة الإجمالية للمبيعات قد قدرت قيمتها بحدود 3,6 مليارات ليرة من أصل خطة مقررة قيمتها 10,26 مليارات ليرة وبنسبة تنفيذ 37% من أصل الخطة المقررة حيث تشكل نسبة المبيعات الداخلية من المبيعات الإجمالية 99%..

● المخزون: حوالي مليار ل.س، وتصريفه متاح بسهولة كونه مخزوناً تحت الطلب، أي سيصرف قريباً..

● الإنتاج المحلي الإجمالي على مستوى المؤسسة: 4 مليارات ل.س تقريباً.

● موزعة بالشكل التالي: 2946 مليون ل.س مستلزمات إنتاج، 1058 مليون ليرة أجور عمالة وتشغيل،185 مليون ليرة قيمة استهلاكية إضافة لمصاريف أخرى تدخل ضمن القيمة الإجمالية المذكورة سابقا

العمال والإنتاجية..

تعد المؤسسة العامة للصناعات الغذائية «أي الجهاز الإداري الذي ينظم عمل شركات ومعامل القطاع العام المختصة بالتصنيع الغذائي»، بتصريحات مسؤوليها أحد السباقين إلى عمليات تصفية الشركات قبل الأزمة وخلال العقد السابق، ونقل معاملها إلى ملاك وزارات أخرى، كما في معمل كونسروة الميادين، الذي تمت تصفيته ونقله إلى ملاك وزارة التربية على الرغم من مقترحات عديدة قدمها العمال وجهات محلية لإبقائه ضمن إطار العمل الصناعي فقط.. وكما في كونسروة جبلة ومزيريب وغيرها..

كما أن إدارة هذه المؤسسة كانت من المنساقين والمزاودين بفكرة «العمالة الفائضة» كإحدى أهم مشاكل شركات ومعامل القطاع العام، التصريح الذي



يتباين مع كل طروحات إدارات المعامل التي تضع مشكلة نقص العمالة في المقدمة..!!

في هذا السياق تتقدم عناوين الإعلام الرسمي حول الصناعات الغذائية تراجع إنتاجية العامل:

● بلغت إنتاجية العامل: 285 ألف ل.س من أصل قيمة مخططة قدرها 785 ألف ل.س، لتبلغ قيمة الانخفاض المذكور بحوالي 515 ألف ليرة وتشكل نسبة التراجع 65% من الإنتاجية المخططة للعامل , مع العلم أن إنتاجية العامل خلال العام 2012 لم تتجاوز سقف 498 ألف ليرة.

الاستجرار .. دون المطلوب

نشر الأرقام بلا تحميل المسؤوليات، هو الهدف الذي تبتغيه جهات مثل وزارة الصناعة من تعميمها بعدم السماح للشركات والمعامل بالتصريح عن واقع الإنتاج ومشاكله..لتبقى أرقام الخسائر والتراجع معومة، ومتروكة لتحمل على الأزمة فقط.. بينما مجالس إدارات المؤسسات التي قانوناً تتمركز لديها القرارات، بشكل يعيق مرونة العمل، ويصعب عمليات التوزيع المباشر، يفترض أن تحمل مسؤولياتها بشكل دقيق.. المؤسسة التي حملت العمال الفائضين في تصاريح عديدة لإداراتها المستمرة في موقعها منذ عقود، تشير اليوم إلى جزء مهم من المشكلة التسويقية، حيث أن استجرار منتجات الشركات هو أحد أهم المشاكل، حيث تشير تصاريح للمؤسسة بان المؤسسات الاستهلاكية التابعة لوزارة التجارة الداخلية تراجعت عمليات شرائها من «الغذائية» إلى حد لا تتجاوز نسبته سقف 5% من الإنتاج حتى نهاية الشهر الحادي عشر من العام الماضي وبقيمة مالية قدرها 173 مليون ليرة في حين كانت نسبته في الفترة المماثلة من العام 2012 أكثر من 18% والقيمة المالية لها تجاوزت سقف 883 مليون ليرة.

كذلك المؤسسة العامة للأعلاف إذ إن حجم استجرارها تراجع بشكل ملحوظ إلى ما دون 3% من إنتاجية الشركات، والقيمة المالية لها بقيت تحت سقف 115 مليون ليرة خلال الفترة المذكورة من العام الماضي في حين كانت نسبتها في الفترة المماثلة من العام 2012 اكثر من 23% وقيمتها المالية 1086 مليون ليرة.

أما إدارة التعيينات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع، فقد زاد حجم استجرارها قياسا للفترة ما قبل العام الماضي فبلغت نسبة الاستجرار أكثر من 20% بقيمة مالية مقدرة تجاوزت سقف 700 مليون ليرة خلال العام الماضي علماً بأن نسبة استجرارها في الفترة المماثلة لها لاتتجاوز 8% وتالياً هي الجهة الوحيدة التي زادت من حجم الاستجرار من المؤسسة العامة للصناعات الغذائية مع محافظة المؤسسة الاجتماعية العسكرية على حجم الاستجرار الذي لم يزد في أحسن حالاته على 1% خلال العام الماضي والفترة المماثلة لها من العام الذي سبقه أيضاً ومؤسسة الخزن زادت نسبة الاستجرار درجة واحدة فقط ليصبح 4% وبقيمة إجمالية قدرها 128 مليون ليرة، إن نسبة استجرار المؤسسات المذكورة مجتمعة لايتجاوز33%، وقيمتها المالية 1144 مليون ليرة من أصل القيمة الإنتاجية لشركات المؤسسة الغذائية التي تقدر قيمتها بنحو 3,5 مليارات ليرة خلال الفترة المذكورة سابقاً، علماً بأن الجهات المسوقة هي خمس «الاستهلاكية والخزن وإدارة التعيينات والاجتماعية العسكرية والمؤسسة العامة للأعلاف« أي ان الخزن والتسويق لم تستجر أية منتجات تذكر من معامل القطاع العام الصناعي بحسب معلومات من صحيفة تشرين الرسمية..

جامعة دمشق: بعث «اقتصاد السوق الاجتماعي»

■ إعداد قاسيون.

في بادرة إيجابية منها قامت كلية الاقتصاد بجامعة دمشق بتنظيم ندوة تحت عنوان «النهج الاقتصادي لسورية المتجددة» في محاولة جدية منها لمواكبة المنابر الأكاديمية للأوضاع الاقتصادية القادمة والحالية.

خلصت الندوة التي تحدث فيها باحثون أكاديميون من قسم الاقتصاد إلى عناوين عريضة بالمجمل، حثت على إستعادة دور الدولة في التخطيط وإيلاء القطاعات المنتجة أولوية في الاقتصاد والابتعاد عن الاقتصاد «الليبرالي».

لكن الملاحظ في الندوة هو ما ورد في إحدى ورقات البحث حول نقطتين تستحقان الوقوف، هما إعادة بعث والدعوة لـ «اقتصاد السوق الاجتماعي» كي يكون نموذجاً لسورية المستقبل، والهجوم على النائب الاقتصادي المقال الدكتور قدري جميل.

انحراف عن مسيرة «السوق-الاجتماعي»!!

حول اقتصاد السوق الاجتماعي رأت هذه الورقة أن ما طُبّق في سورية خلال أعوام الخطة الخمسية العاشرة هو اقتصاد «ليبرالي» وليس «السوق الاجتماعي» في محاولة للتمييز بين ما نُظّر له أثناء الخطة الخمسية وبين ما طبقه الفريق الاقتصادي السابق برئاسة الدردري. تعاني هذه الرؤية من خلل في قراءة الأمور، فالقول أن المشكلة كانت في التطبيق وليس في النظرية يفتح المجال لكل التبريرات، وهو ما يمكن إسقاطه مثلاً لتبرير أخطاء نموذج سورية السابق الذي تبنى «الاشتراكية» نظرياً وانتهى إلى نموذج «رأسمالية الدولة الطرفية المشوهة».



عودة إلى الوراء

تعيدنا هذه الرؤية إلى الوراء 8 سنوات على الأقل، لإعادة الجدل الدائر حول مفهوم وضرورة تطبيق اقتصاد «السوق الاجتماعي» في سورية، فالقول إن اقتصاد السوق الاجتماعي نجح في ألمانيا وأوروبا الغربية لا يشكل أي مبرر لتطبيقه في سورية. وبالعودة إلى ذلك النموذج التاريخي في أوروبا الغربية في خمسينيات القرن الماضي وما بعدها نجد أنه لم يكن سوى "رأسمالية دولة المركز المنتجة" والمسموح بها ضمن التقسيم الدولي للعمل بين المراكز الكبرى للرأسمالية، والتي نالت رعاية مباشرة من الولايات المتحدة آنذاك، كما أخذت بعداً اجتماعياً خشية من النموذج الإشتراكي البديل الذي ساد في الاتحاد السوفييتي وفي أوروبا الشرقية وهو ما كان يهدد السطرة الأمريكية.

إن الحديث عن تطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية لا يرى إطلاقاً الظرف التاريخي السوري الخاص المتأخر بعقود عن التجربة الغربية والمختلف من حيث البنية، كما لا يرى أهم التطورات التي ضربت هذا النموذج في ألمانيا ودول الرفاه الاجتماعي في العقدين الأخيرين ولا يأخذ بالحسبان نتائج وآثار الأزمة الرأسمالية المستمرة.

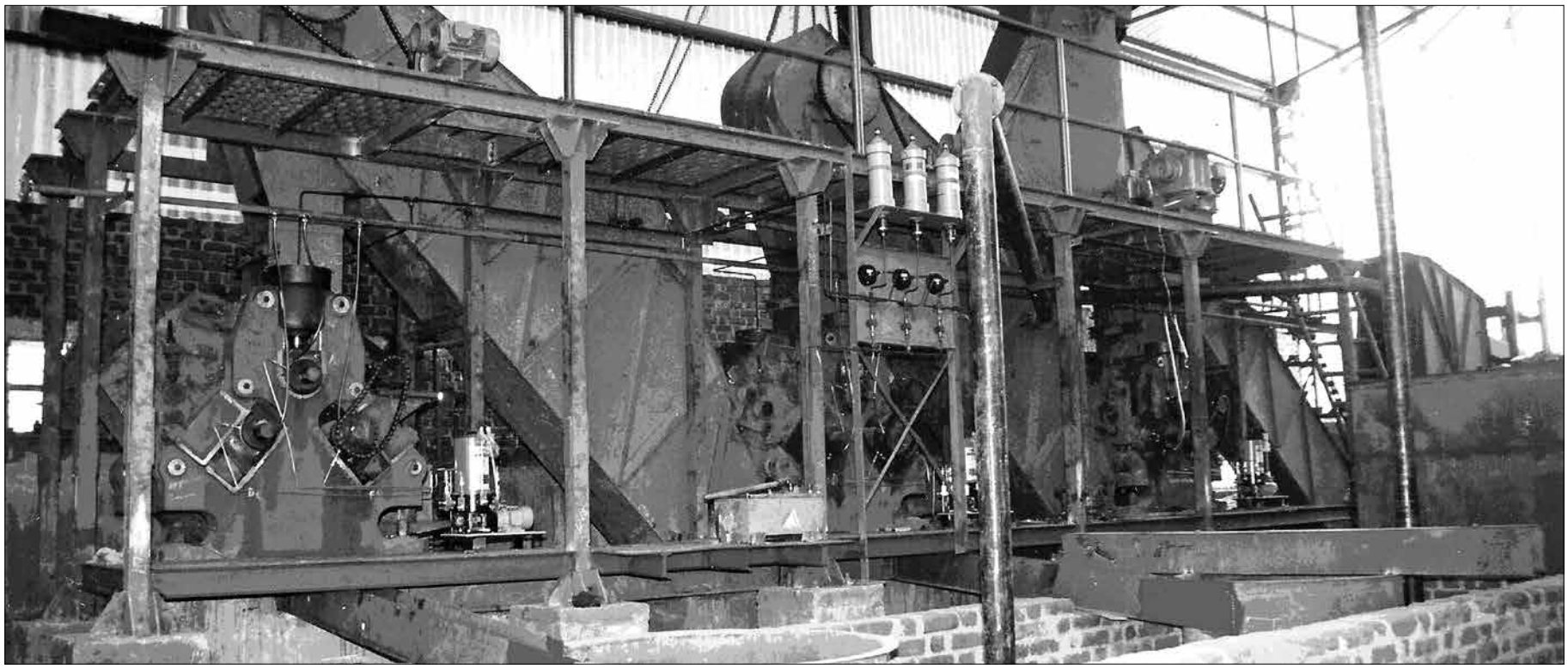
الهجوم في الوقت الضائع

تضمنت الورقة أيضاً هجوما مباشراً على أداء النائب الاقتصادي قدري جيمل واضعة إياه كاستمرار لسياسيات الليبرالية التي طبقها الدردري. بالطبع يخرج هذا الحديث عن الموضوعية، حيث لا يراعي أبسط القضايا الشكلية وهي المدة الزمنية التي قضاها كل من الرجلين والظرف المختلف كلياً، إلا أنها أصرت على تحميل المسؤولية للنائب قدري جميل بالمنطق نفسه الذي حملته للدردري.

إن هذا الطرح في رشق المسؤوليات جزافاً يغيب الحقيقة التي تقول إن المشكلة الاقتصادية في سورية أكبر من دور سريع لعبه نائب اقتصادي شيوعي لسنة واحدة منفرداً في ظل أزمة شاملة وعميقة ومعقدة، كما أن ما جرى بسورية في سني الخطة الخمسية العاشرة ليس انحرافاً مقصوداً عن الاقتصاد «السوق الاجتماعي» كما يرى هذا الطرح. بل هو أزمة عميقة لنظام اقتصادي- سياسي يخضع لشروط الرأسمالية الطرفية، والتي تتصارع فيها قوتان رئيسيتان هما الرأسمال الطفيلي التابع للمراكز الرأسمالية والرأسمالية البيروقراطية الناهبة للقطاع العام، وكلاهما على تمثيل عال في بنية النظام السياسي- الاقتصادي المأزوم والذي استحق التغيير.

يترقب المواطن السوري يومياً ملامح الانفراجات التي تتداولها وسائل الإعلام حول حياته المعيشية، والتي يسعى جاهداً لإيجاد دليل عليها أو طريق يجعل منها حقيقة لا مجرد كلام..
فبعد الحديث الدائم عن تخفيض الأسعار وتوفير المواد الأساسية، ما زالت صفوف المواطنين تنتظر دورها لاستلام مستحقاتها من مادة السكر التمويني، المصنف ضمن المواد الأساسية والمدعومة، والذي تأخرت صالات المؤسسة العامة الاستهلاكية في تأمينه بسبب النقص الحاد في كمياته وفي المخازين لديها عموماً..
السكر والأرز المدعومان هما آخر بقايا الدعم العيني للمواد الغذائية الذي توسع خلال أزمة الثمانينيات، وتم التراجع عنه تدريجياً..وقد تم رفع سعر الكغ الموزع بطريقة «البونات» إلى 25 ل.س /كغ، ليبقى أقل من أسعار السوق بأربع مرات..
بعد مضاعفة كميات الاستيراد تعود معامل السكر للعمل، المعامل المتوزعة في عدة محافظات والمتوقفة خلال الأزمة تنتج جزءاً هاماً من استهلاك السكر المحلي، وتعتبر المكمل الصناعي لمحصول الشوندر السكري الاستراتيجي..

معامل السكر المحلية.. تعود للعمل



■ أروى المصفي

تنتج معامل مؤسسة السكر المحلية نسبة 47% من احتياجات السكر التمويني قبل الأزمة، بحيث كانت تستوعب كل إنتاج سورية من محصولها الاستراتيجي: الشوندر السكري، لتشتريه في 2012 بمبلغ 4800ل.س للطن بعقود شراء من الفلاحين، وبمبلغ 6700 ل.س/للطن هذا العام..

في هذا العام بلغ إجمالي الكميات المستلمة من محصول الشوندر السكري من منطقتي الغاب وحماة إلى شركة سكر تل سلحب 90 ألف طن حتى شهر آب الماضي، ونتج عن تصنيع الكميات المستلمة 6,5 آلاف طن من السكر الأبيض، على أنه كان من المتوقع أن تصل الكميات المنتجة من السكر إلى 27 ألف طن من السكر خلال دورة التصنيع تلك..
توقفت هذه المعامل بالإجمال منذ ما يقارب السنتين، وأصبح تأمين السكر معتمداً على المستوردات بالكامل، وبدأت الأنباء مؤخراً حول عقود توريد لمادة السكر الخام وعودة المعامل الوطنية للعمل بعد توقف حوالي سنتين بسبب العقوبات الاقتصادية والظروف التي أدت لانقطاع توريد المادة، حسب تصريحات مدير عام المؤسسة العامة للسكر. وبيّن مدير شركة السكر بحمص في شهر نيسان الماضي، أن معمل السكر متوقف عن العمل بسبب عدم توفر مادة السكر الأحمر الخامي التي تعتبر المادة الرئيسية في إنتاج السكر الأبيض.
وبحلول شهر تشرين الثاني الماضي، بينت شركة سكر حمص أنها بدأت بإنتاج السكر الأبيض، بعد تواتر وصول السكر الخام إلى الشركة بمعدل 1500 طن يوميا، يتم نقلها من مرفأ طرطوس إلى الشركة، من أصل الكميات الإجمالية الواصلة والبالغة 13,250 طنا.

المؤسسة العامة تعلن الاستئناف

ويأتي هذا الإعلان بعد كشف المؤسسة العامة للسكر في شهر تشرين الأول الماضي، أنه ستصل كمية 27 ألف طن من السكر الخامي أواخر الشهر الحالي، وسيتم تكريرها في شركة سكر حمص، وطرحها في منافذ المؤسسة العامة الاستهلاكية، بمعدل 270 طنا من السكر الأبيض يوميا، حيث ينتج عن الكميات الواصلة ما يصل إلى 12 ألف طن من السكر الأبيض المخصص للاستهلاك، وذلك في الوقت الذي أكملت فيه شركتا سكر حمص وجسر الشغور استعداداتها لتشغيل آلاتها وخطوط إنتاجها لتكرير مادة السكر الأحمر، بعد توقف دام لنحو سنتين بسبب العقوبات الاقتصادية و الظروف الراهنة والتي أدت الى انقطاع توريد هذه المادة وبالتالي توقف الشركتين عن العمل والإنتاج.
كما ثبتت المؤسسة العامة للسكر في شهر كانون الثاني الحالي شراء كمية 25 ألف طن من السكر الخامي الأحمر بالليرة، لتكريرها في شركتي سكر الغاب وحمص، بعد أن كانت المؤسسة استلمت كمية 250 ألف طن من السكر الخامي، وكررت شركة سكر حمص من هذه الكمية حتى الآن نحو 8 آلاف طن نتج عنها نحو 7 آلاف طن سكر أبيض، تم تسليمها إلى المؤسسة العامة الاستهلاكية.



المؤسسة والمعامل .. ترفض التصريح!!

وبغية الحصول على تفاصيل أكثر دقة عن وضع المعامل والعقود التي تبرمها المؤسسة العامة للسكر في الوقت الحالي، حاولت «قاسيون» التواصل مع المؤسسة دون جدوى، حيث بررت المؤسسة ضعف تجاوبها بانشغالها الشديد ما حال دون حصولنا على المعلومات الكافية..
وتواجه زراعة وصناعة السكر في سورية عوائق عديدة تحد من تطوير الإنتاج وزيادة حلاوة الشوندر، وبالتالي تعمد الدولة إلى استيراد كميات كبيرة من السكر لتغطية الاحتياجات المحلية، بالمقابل تشهد الأسواق المحلية حالات احتكار كبيرة لمادة السكر أدت لرفع أسعاره مرات مضاعفة، حيث وصل سعر الكغ من السكر المستورد هذا العام إلى 125 ل.س، وذلك دون وجود يذكر لأي قدرة لأجهزة حماية المستهلك والرقابة التموينية على ضبط الأسواق ومنع حالات الاحتكار الحاصلة فيها.
يشار إلى أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أصدرت مؤخرا قرارا يلزم جميع المستوردين، ببيع ما نسبته 15% من إجمالي مستورداتهم من مادتي السكر والرز، لمصلحة مؤسستي الاستهلاكية والخزن والتسويق، وذلك بغية زيادة مصادر تأمين هاتين المادتين، مع الحاجة الكبيرة لهما، في حين قامت الوزارة أيضاً برفع سعر كيلو السكر التمويني إلى 25 ل.س بعد أن كان سعره 15 ليرة، ما أدى لانحسار العجز التمويني إلى 9 مليار ليرة سورية.

السكر في أرقام.. قديماً وحديثاً

- **صناعة السكر في سورية بدأت عام 1948 عندما قامت شركة صناعة السكر والمنتجات الزراعية بالتعاقد مع شركة «سكودا» التشيكية على إقامة معمل للسكر في حمص بطاقة 1200 طن من الشوندر السكري**
- **أحدثت المؤسسة العامة للسكر عام 1975 في مدينة حمص، ويناط بها الإشراف على زراعة وتصنيع الشوندر السكري وكانت تبرم عقوداً مع الفلاحين.**
- **يسهم تصنيع الشوندر بتأمين 16–20% من الاحتياج الكلي للسكر، وتستخدم بذار الشوندر وحيد الجنين ومتعدد الأجنة، أما درجة الحلاوة فيها فهي تختلف من صنف لآخر من كلا النوعين ولا تقل عن 16%، وتوجد أربع شركات تنتج السكر من تصنيع الشوندر السكري فقط، وهي مسكنة – الرقة – دير الزور– تل سلحب.**
- **تبلغ تكلفة إنتاج الطن الواحد من السكر في سورية 57 ألف ليرة، يذهب75% من هذه التكلفة لقيمة المادة الأولية، بينما تستحوذ تكاليف التصنيع على 25% من التكلفة الإجمالية.**
- **تبلغ الطاقة التصنيعية اليومية لمعامل السكر 16700 طن شوندر تقريباً، وكمية 700 طن تكرير سكر خامي تقريباً.**
- **شهد إنتاج السكر في سورية تراجعاً ملحوظاً، فوصل إنتاج السكر الأبيض عام 2011 إلى 178ألف طن مقارنة مع عام 2010، حيث بلغ الإنتاج 233 ألف طن، وبلغت كمية السكر الأحمر المكرر 50 ألف طن فقط تم تكريرها في الشركات.**
- **تصل حاجة سورية من مادة السكر الأبيض سنوياً 800 ألف طن، منها كمية 280 ألف طن حاجة البطاقة التموينية.**
- **حول خطة العام المقبل، فقد أوضحت المؤسسة، أنها خططت لإنتاج 1,360 مليون طن من الشوندر بطاقات شركات السكر، إضافة لاستيراد نحو 154 ألف طن سكر خامي لمصلحة شركتي سكر حمص والغاب.**
- **بلغت أضرار المؤسسة العامة للسكر، 34 مليون ليرة، باستثناء معامل حلب وسكر الرقة ومسكنة ودير الزور، حسب تقرير صادر عن وزارة الصناعة نهاية عام 2013**

ودائع المصارف الخاصة تغرد بعيداً..

والأرباح «السخية» غايتهم

تصرّ المصارف السورية الخاصة بشكل عام على التغريد بعيداً خارج ما يعتبر في صلب نشاطها، ومبرر وجودها في سوقنا المحلية أساساً، وعلى رأسها لعب الدور التنموي الذي يخدم الاقتصاد الوطني والمواطن السوري معاً، وبعيداً عن تلك الأولويات الاقتصادية، تسير خطط الإقراض في المصارف الخاصة، وهذا ليس وليد اللحظة، ففي الماضي القريب ركزت خطط الإقراض على امتلاك السيارات، وأقله على الشقق السكنية، أما الآن فالأولوية ليست للسوريين في الداخل بل للمغتربين في الخارج، فهم الأكثر حاجة ممن سواهم – بحسب منطق هؤلاء - لامتلاك منزل العمر..



■ حسان منجه

القرض السكني للمغتربين السوريين، والهادف إلى تمويل شراء منزل أو شقة سكنية داخل سورية، هو أخر ما طالعنا به أحد المصارف الخاصة، على أن يتراوح الدخل الشهري لهؤلاء المقترضين بين 2000 – 2500 دولار شهرياً، ونحن هنا لا نعترض على امتلاك المغتربين لمثل هذه المنازل، بل لا بد من سؤال المنظرين في المصارف لمنح مثل تلك القروض، ومن حيث الشكل أولاً دون سواه، هل هؤلاء المغتربون – من أصحاب الدخول المرتفعة – التي تتراوح رواتبهم بين 300 – 400 ألف ل.س شهرياً بحاجة إلى مثل تلك القروض لامتلاك سكن في بلادهم؟! أم أن المنطق يقول بوجود شرائح واسعة من الشعب السوري في الداخل هم الأحق، والأكثر حاجة، في ظل الظروف الحالية، لمثل عمليات التمويل تلك لامتلاك سكن يأويهم، أوليس المهجرون ومن تهدمت منازلهم في الداخل هم الأحق بتلك القروض؟! وهم من يتوجب أن تتوجه إليهم خطط المصارف الخاصة مستقبلاً، علها تخفف من معاناتهم!!..

ليس بالتوجه الجديد

التوجه الحالي لأحد المصارف الخاصة ليس بالجديد، بل سبقته محاولات في السياق ذاته قبل سبع سنوات، والأهم من هذا، أن تلك المحاولات تأتي في سياق عام، يكرّس سعي المصارف الخاصة إلى الابتعاد عن الدور التنموي الذي رُسمَ لها منذ تأسيسها من جانب المنظرين لضرورات دخولها السوق السورية، لا بل إن الإقراض من أجل السكن، بقي بعيداً عن متناول الشرائح الواسعة من الشعب السوري، بينما وفرت تلك القروض في الماضي القريب، الفرصة أمام الأغنياء للحصول على المزيد من المساكن، عبر وضع الكثير من الشروط والضمانات التعجيزية في وجه طالبي القروض السكنية من محدودي الدخول..

أبت تلك المصارف الخاصة – منذ انطلاقتها – خوض غمار الإقراض في مجال المشاريع الإنتاجية «زراعية، صناعية»، وسعت بكل جهودها لتمويل المشاريع الاستهلاكية كقروض شراء السيارات أو امتلاك العقارات بشروط معقدة، مبتعدين بذلك عن حاجات الاقتصاد الوطني الأساسية في حينها، وجرى إهمال القطاعات الاقتصادية الأخرى، منطلقين من نظرية الفريق الاقتصادي حينها، والقائمة على فرضية أن قطاع البناء خصوصاً، والقطاع الخدمي عموماً، هو قاطرة النمو، وإهمالهم هذا اتكأ على أرضية انخفاض نسبة المخاطرة في قطاع البناء، وانطلاقاً من القناعة الراسخة لدى أصحاب تلك المصارف، بأن الربح السريع هو هدفهم فقط، وبما يثبت أن دخولهم سورية أتى لتحقيق مزيد من الأرباح لحساباتهم الخاصة دون النظر إلى حاجات الاقتصاد في حينه، وهم يكرسون السياسة ذاتها حالياً، عبر تلك القرارات، فالأزمة التي نعيشها اليوم تتطلب اتباع سياسات مغايرة تماماً من جانب تلك المصارف، حيث إن الدور التنموي لها يتطلب منها الدخول في مجال إعادة الإعمار، وإذا ما كانت تلك المصارف بالباحثة عن قنوات توظيف لودائعها المتراكمة، فإن الأزمة ونتائجها، وحاجات السوريين في الداخل لإعادة تنمية قطاعاتهم الاقتصادية الرئيسية، وتعمير ما دمرته الحرب، هي الأولى بتلك الودائع والأموال..

«جنون أسعار الخضار قادم»!

أُحيل القرار القاضي بوقف تصدير جميع أنواع الخضار مع نهاية العام السابق 2013 إلى التقاعد المبكر مع بدء العام الجديد، وتفاءل رئيس اتحاد غرف الزراعة السورية محمد الكشتو بالتوقف، وهو من حذر من أن وقف التصدير سيؤدي إلى خسارة المنتج، وإلى خروج المزارعين من العملية الإنتاجية، ولكن، هل فكر رئيس الاتحاد يوماً، كم عدد السوريين الذين سيخرجون من دائرة مستهلكين الخضار بعد السماح بتصديرها؟!

رئيس اتحاد غرف الزراعة يسلم بفرضية خسارة المنتج الوطني، وبأن الفلاح هو المستفيد من تصدير منتجاته الزراعية، بينما في واقع الامر، لا نجد من مستفيد أوحد سوى المصدرين والتجار، فالكثير من المنتجات الزراعية التي يشتريها المستهلك بسعر مرتفع يتجاوز الـ 100، لا يبيعها الفلاح بأكثر من 30 – 40 ل.س في أحسن الاحوال، وبالتالي، فإن هذا الارتفاع في الاسعار لم ينعكس على الفلاح بطبيعة الحال، بل بقي الفلاح والمستهلك هم أكثر الخاسرين من ارتفاع الاسعار..

السماح بتصدير الخضروات مؤشر على ارتفاع قادم في الاسعار، وهذا ليس بالادعاء، بل إن الانتاج الزراعي بعمومه لا يكفي حاجة القطر حالياً، بعد التراجع الكبير في حجم الاراضي المزروعة، وقلة عدد العاملين بالزراعة، والسماح بالتصدير في هذه الحالة، سيعني بالضرورة نقصاً في المعروض من هذه المنتجات في السوق المحلية، وسينتج عن هذا النقص ارتفاع في الأسعار، وهذا ما نحذر منه في حال السماح بتصدير تلك المنتجات مع النقص الحاصل في الإنتاج..

هل الواقع الحالي لمحاصيل الخضراوات يسمح بانتهاء مفعول القرار القاضي بوقف تصدير جميع أنواع الخضار؟! هو الأرضية التي يجب أن يبنى عليها أي قرار يسمح بالتصدير، لا أن يكون القرار ارتجالياً، وعلى وزارة الزراعة والاقتصاد قبل اتخاذ مثل تلك القرارات متابعة حركة الإنتاج والأسعار في الأسواق المحلية، ودراسة انعكاس انتهاء مفعول قرار وقف تصدير الخضار على المستهلك أولاً؟! إن لم نقل إن من واجبهم دراسة مفعول أي قرار يسمح بتصدير المنتج الوطني على منتجه بالدرجة الأولى، فهو سيستفيد بالطبع، ولكن ما هي حصته من الاستفادة الإجمالية مقارنة بالحلقات الوسيطة من تجار ومصدّرين؟!

إذا ما سلمنا بفرضية اتحاد غرف الزراعة السورية، والقائلة «إن قرار منع تصدير الخضراوات لم يؤثر كثيراً ولم يحدث فرقاً ملموساً في السوق، حيث ظلت الأسعار مرتفعة بشكل قياسي»، فإننا نكاد نجزم بأن السماح بالتصدير سيزيد من عدم قدرة السوريين شراء حاجتهم من تلك المنتجات، وسيخرج عدداً كبيراً منهم من دائرة المستهلكين، لما سيتركه هذا القرار من ارتفاع في الأسعار..

زائد ناقص

«حط النقط ع الحروف»

في اجتماع داخلي موسع بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، أكد الدكتور خضر أورفلي على الالتزام بساعات الدوام الرسمي، لأن الإخلال به مخالفة تستدعي المساءلة لما يترتب على ذلك من آثار مباشرة على سير العمل، وآثار غير مباشرة على سلوك الموظفين، وخلق حالة من اللامبالاة، مبيناً أن الراتب الشهري ليس حقاً مكتسباً بمجرد كون الموظف موظفاً، بل هو لقاء التزام العامل بساعات العمل وقيامه بالأعمال الموكلة إليه على أتم وجه..

■■■

«داب التلج وبان المرج»

أشار معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال الدين شعيب أن قرارات تحديد نسب وهوامش الربح للسلع الاستهلاكية الأساسية المنتجة محليا أو المستوردة التي صدرت من جانب الوزارة بدأت تؤتي أكلها في الأسواق، وأن المعلومات الواردة إلى الوزارة تشير إلى انخفاض أسعار العديد من السلع التي طالتها هذه القرارات..

■■■

«كل شي على أكمل وجه»

عبّر رئيس مجلس الوزراء الدكتور وائل الحلقي عن ارتياحه لاستقرار سعر صرف الليرة السورية، والمحاولات الجادة لإعادة الليرة السورية لسعرها الطبيعي تدريجياً؛ الأمر الذي انعكس إيجاباً على العملية الإنتاجية والاقتصادية؛ ما عزز ثقة المواطن بعملته الوطنية.

■■■

«إصرار بـ محلو»

مع بداية العام الجديد 2014، أكد رئيس جمعية حماية المستهلك عدنان دخاخني على مطالبة الجمعية للحكومة من جديد العمل على إعداد دراسة جدية للوصول إلى تخفيض أسعار المشتقات النفطية «غاز ومازوت وبنزين» التي تشكل أساساً لتسعير شريحة واسعة جداً من السلع الأساسية التي يستهلكها المواطنون.

■■■

«عرف السبب وبان العجب»

كشف رئيس مكتب شؤون العمال في الاتحاد العام لنقابات العمال أحمد الحسن أن معدل البطالة قبل الأزمة كان حسب بعض الإحصائيات الرسمية بحدود 8،4٪ لكنهم في اتحاد العمال لا يعترفون بها «لأنها كانت تعد وفق معايير لا تتناسب مع رؤية اتحاد العمال حيث كان يعد العامل الذي يعمل ساعة في الأسبوع غير متعطل في حين أنه في عرف العمال عاطل من العمل».

جيو سياسة

● اشتبكت الشرطة التركية مع مئات الأشخاص الذين تجمعوا في اسطنبول لإحياء ذكرى اغتيال ثلاث ناشطات كرديات قبل عام في باريس. يأتي ذلك في ظل اهتزاز صورة رئيس الوزراء أردوغان. حيث أظهر استطلاع للرأي أجرته مؤسسة «سونار» أن نسبة تأييد الحزب بلغت 42،3% بانخفاض نقطتين مئويتين عن الاستطلاع السابق الذي أجرته في آب الماضي وهو ما يقل كثيراً عن نسبة 50% التي حصل عليها الحزب في انتخابات عام 2011.

■■■

● صرحت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية هوا تشون ييِنغ اليوم بأن الصين ستتصدى لرئيس الوزراء الياباني شينزو آبي حتى النهاية إذا واصل زيارته لضريح ياسوكوني المتصل بالحرب. ويذكر أن الضريح يخلد ذكرى قتلى الحرب في اليابان ومن بينهم 14 من مجرمي الحرب البارزين خلال الحرب العالمية الثانية. وفي سياق موازٍ وصفت الولايات المتحدة قيوداً جديدة فرضتها بكين على الصيد في مياه متنازع عليها في بحر الصين الجنوبي بأنها «عمل استفزازي ينطوي على مخاطر"!!

■■■

● ارتفعت معدلات البطالة في اليونان خلال شهر تشرين الأول من عام 2013، إلى مستوى 27،8% وفقاً لبيانات وكالة الإحصاء الوطنية اليونانية. ويعد هذا المستوى أعلى بأكثر من ضعفين من مستوى البطالة المسجلة في دول منطقة اليورو بشكل عام والذي بلغ في الفترة نفسها نسبة 12،1%.

■■■

● أوقفت الهند حوار الطاقة مع الولايات المتحدة فيما يبدو أنه تصعيد للمواجهة الدبلوماسية الحالية بين البلدين حول اعتقال دبلوماسية هندية في نيويورك العام الماضي بسبب اتهامها بتزوير تأشيرة وعدم سداد كامل مستحقات خادمتها! .

■■■

● أعلنت الحكومة التونسية المستقيلة الخميس 1/9، أنها علقت ضرائب جديدة على المركبات كانت مقررة في ميزانية العام 2014 بعد احتجاجات في أنحاء البلاد تمثل تحدياً لجهود خفض العجز..

■■■

● ظهر زعيم الثورة الكوبية فيديل كاسترو علناً يوم الخميس 1/9، للمرة الأولى منذ شهر نيسان الماضي. وشارك فيديل كاسترو في مراسم افتتاح مركز للفنون في هافانا. ونشرت وسائل الإعلام المحلية صوراً وفيديوهات لظهور كاسترو أمام الجمهور.

■ وكالات

تركيا.. العد التنازلي مستمر!

لأيام خلت أخذت أحداث الداخل التركي حيزاً واسعاً من اهتمام وسائل الإعلام، ورغم أن الحديث عكس بالدرجة الأولى ترتيبات داخلية تتعلق بالطبقة السياسية الحاكمة إلا أن العديد من التحليلات ذهبت أبعد من ذلك حيث تعددت التفسيرات حول جوهر الحدث التركي، وخلفياته، ومآلاته المفترضة..



■ واصل الأحمد

نعتقد أن فهم حقيقة الحدث التركي «الداخلي» فهماً حقيقياً يجب أن ينطلق من قاعدة المحرك الأساسي الذي يتحكم بمجمل التطور العالمي الراهن، ونقصد به تحديداً التوازن الدولي الناشىء، وخصوصاً في ما يتعلق بتلك الدول التي كانت تلعب دوراً محورياً كمراكز إقليمية – ومنها تركيا – لمصلحة المراكز الدولية التي كانت تهيمن على القرار الدولي، ففي ظل تراجع دور المركز الأساسي – الأمريكي الغربي – يصبح تراجع دور المركز الإقليمي التابع أمراً محتماً، ويصبح عجز الوكيل الإقليمي عن القيام بالدور الوظيفي السابق أمراً واقعاً، والحال هذه فمن الطبيعي أن تتصدع بنية الطبقة السياسية الحاكمة في دولة مثل تركيا تعيش حالة تراجع.

تغيير الوظيفة:

بعد إعلان ما يسمى الحرب على الإرهاب، أنيط بتركيا الأردوغانية دور محدد تمثّل في أن تكون النموذج المعتمد الذي ينبغي تسويقه في بلدان المنطقة، ولتسويق هذا النموذج أعطي هذا النموذج هامشاً من الحركة والمناورة، وطرحت على إثر ذلك سياسة «صفر مشاكل مع الجيران»، وترويج خطاب شعبوي «ضد» «إسرائيل» لمحاكاة مزاج الإسلام الشعبي المناهض للعدو الصهيوني، وكل ذلك أدى إلى توّرم في الدور التركي على الصعيد الإقليمي، وتورّم في نفوذ الإسلام «المعتدل» على الساحة الداخلية التركيا وخصوصاً بعد امتداد الاستثمارات التركيا إلى دول الجوار، وانعكاس ذلك على تحسين مستوى الدخل الوطني ودخل الفرد، فتصرفت النخبة التركيا الحاكمة من موقع القوة والغرور في العديد من الملفات الإقليمية والدولية، و على أساس ذلك، استحضرت عقلية الباب العالي في التعاطي مع الملفات الاقليمية وحتى الدولية، وهذا ما يفسر التصعيد التركي منذ بداية الأزمة السورية وفتحها الحدود على مصراعيه أمام المسلحين الأجانب وهو أيضاً يفسر انخراط النخبة السياسية الحاكمة في تركيا بالتحضير للعدوان المباشر على سورية، ولكن التوازن الدولي فرض معادلات إقليمية جديدة كانت تركيا في القلب منها بموجب التوازن السابق، فالدور التركي في الأزمة السورية رُسم على أساس التدخل العسكري الخارجي في الأزمة السورية، وجاء فشل التدخل العسكري المباشر من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ليكشف عن التراجع بشكل ملموس، فالتراجع والتخبط الأمريكي انعكس تخبطاً على حلفائه أيضاً، وإذا كانت البراغماتية الأمريكية استدعت التراجع المنظم والتكتيكي فليس من الضروري أن يأخذ تراجع الحلفاء – ومنهم تركيا – نفس الخيار، بل قد يأخذ مسارات دراماتيكية تمسّ مباشرة، طالما إن التراجع يستوجب تغيير الأدوات!؟

مع تجلّي التراجع انفجرت كل التناقضات على الساحة التركيا الداخلية دفعة واحدة، بدءاً من التراجع في الوضع الاقتصادي وليس انتهاء بملف الأقليات، وبرز حصان طروادة في تركيا، «جماعة غولين» المعروف بارتباطاته الدولية ونشاطاته العالمية في الاقتصاد الأسود، مما أدى ببعض المحللين إلى الاستنتاج بأن تركيا الأردوغانية نفسها، كنموذج معتمد سابقاً استنفد دوره، وإن ظاهرة ما يسمى الإسلام المعتدل تلقت ضربة أخرى بعد سلسلة الضربات الموجعة في كل من مصر وتونس، وإن التراجع الأمريكي لا يتطلب تغيير التكتيكات فقط، بل يتطلب أيضاً وأيضاً تغيير الأدوات مضطرة إلى ذلك.

عام جديد.. نحو استقرار تونس

مضى عام 2013 بعد جهد شديد من الرباعي الراعي للحوار، وعلى رأسه «الاتحاد العام للشغل» في تونس، بهدف الوصول إلى توافق بين الأطراف السياسية في البلاد، حكومةً ومعارضةً، للتخلص من الأزمة الاقتصادية ــ الاجتماعية والأمنية.

■ شيرين الذياب

هذه الأزمة التي عصفت بالبلاد بعد سنة من تولي الإسلاميين الحكم، حيث لم تشهد البلاد أي حل للمشاكل الاقتصادية، التي كانت أساساً في انطلاق الحراك الشعبي في تونس، التي تشهد اليوم تراجعاً كبيراً في معدلات التنمية، وازدياداً في نسبة البطالة، في عهد الحكومة الجديدة.

إصرار التونسيين يوجِّه البوصلة

كان للنشاط السياسي التاريخي، الذي تعيشه الأحزاب السياسية التونسية، أثر كبير على التطورات التي جرت مؤخراً، «إذ يوجد في تونس حركة عمالية ونقابية عريقة»، هذه التطورات التي بدأت بحصول التوافق بين الأطراف السياسية على خارطة طريق، التي نصت على استقالة حكومة «علي العريض»، وتشكيل حكومة جديدة تترأسها شخصية مستقلة، ولا يترشح أعضاؤها للانتخابات القادمة، لتضع الحكومة أمام خيارها النهائي في الانصياع لمطالب الشعب، حيث استجابت الأخيرة أمام إصرار التونسيين، وتعاطيهم مع الأزمة التونسية بصلابة عالية، إلى إطلاق العملية السياسية، التي أعلن عنها «حسين العباسي» الأمين العام للشغل، بانتخاب المجلس التأسيسي لأعضاء الهيئة المستقلة، المسؤولة عن الانتخابات في 2014/1/8، المقرر عددهم بتسعة أعضاء.

وبناءً عليه، يقر يوم الخميس 9 يناير، موعداً لاستقالة حكومة «العريض»، أمام الرئيس «المنصف المرزوقي»، ومن بعدها يقوم «مهدي جمعة»، رئيس الحكومة المتوافق عليه، بتسمية أعضاء الحكومة الجديدة، ومن ثم تولي إدارة البلاد، لفترة انتقالية أقصاها 6 أشهر، يتم خلالها إجراء الانتخابات، وقد كشفت قناة «روسيا اليوم» بعض التسريبات، التي تقول بأنه قد يكون «محمد شفيق صرصار»، ممثل الأساتذة الجامعيين، رئيساً للهيئة المستقلة، وقد يبقي «مهدي جمعة» عدداً من وزراء حكومة «العريض» في الحكومة الجديدة، إلا أنه لم تُعرف بعد الشخصيات التي سيتم اختيارها.

مكابرة «النهضة» لضمان الاستمرار

ويبدو أن حركة النهضة، بحكومتها، استقرأت ضرورة تقديمها الكثير من التنازلات لقيادة البلاد، فبعد محاولاتها أسلمة الدولة، وما تمخض عنه من صراع جديد عاشه التونسيون في مشروع صياغة الدستور، ليتفجر بعدها العنف في الشارع التونسي العام الماضي، ويتم اغتيال شخصيتين سياسيتين. أعلنت اليوم أنها تلتزم بوعودها بالاستقالة، وأنها لا تعتبر هذه الاستقالة هزيمة، وأنها ستدخل الانتخابات القادمة بقوة. لكن لم تعلن أي مشروع اقتصادي اجتماعي يمثلها، حتى الآن. ويبدو أن التونسيين لا يزالون يخشون من سياسة الحكومة، التي اتسمت بالمماطلة والتسويف منذ توليها، وخصوصاً بعد إصدارها قانون ضرائب جديد يثقل كاهل التونسيين، في ظل التحول السياسي والإداري الجديد، والذي خرج مئات من التونسيين احتجاجاً على إصداره، مساء الأربعاء الماضي، في مكانسي وفريانة وولاية القصرين.

هو عام جديد من التحولات السياسية والاقتصادية، التي تضع البلاد وجميع القوى السياسية أمام مسؤولياتها، والتي بدأت ترى النور شيئاً فشيئاً، علّها تضيء الباقي من الدول التي شهدت حراكاً شعبياً واسعاً.

ضرب الجيش العراقي.. لتفتيت العراق

قررت قوى الفاشية، بأذرعها المتعددة والمدعومة من آل سعود وحلفائهم، خوض معركة الدفاع عن الكيان الصهيوني، المدحور في مواجهته المقاومة الوطنية، المستندة إلى الموقف الشعبي العربي الرافض لاستمرار وجود هذا الكيان العنصري، والذي تجسد بالحركات الشعبية التي أسقطت بعض الأنظمة الحليفة له.



■ صباح الموسوي*

وكانت قد استثمرت الحراك الشعبي السوري المشروع، بحرفه عن مسار مطالبه العادلة، نحو وجهة حربية إرهابية، ذات أبعاد وأهداف إقليمية ودولية معادية لسورية، مستفيدةً من قوى الفساد في النظام والمعارضة معاً، لتمرير مخططها التدميري هذا، ساحقةً في طريقها الحركة الشعبية الاحتجاجية المشروعة. تلك الحركة التي لو قدر لها أن تخوض معركتها السلمية، حتى نهايتها، لكانت نقلت سورية المقاومة، المكبلة بسلاسل الفساد وانعدام العدالة الاجتماعية، إلى سورية التغيير والتحرير، المتفاعلة مع الحركات الشعبية، باتجاه فتح طريق تحرير فلسطين.

إن الخطة الإمبريالية لتقسيم العراق طائفياً وعنصرياً، الفاشلة حتى الآن بفعل المناعة الوطنية العراقية، لم تكن الخطة الأولى ولن تكون الأخيرة، وما تشكيل «داعش» سوى صفحة سوداء من صفحاتها الجديدة ـ القديمة، ولعل إعلان ولاية «داعش» في الفلوجة سيمثل صفحتها الحاسمة، لما لها من تداعيات خطيرة على الأمن الوطني العراقي، لناحية تقرير مصير العراق الذي يراد له أن يتفتت إلى إمارات طائفية، ضامنة لاستمرار نهب الشركات الاحتكارية للنفط العراقي، ومعرقلة لمسار الحركات الشعبية العربية، ومن ثم ضمان تحول الكيان الصهيوني إلى «دولة يهودية» مرجعية وحامية لهذه الإمارات.

لقد كان العراق عشية تأسيس الدولة العراقية الحديثة، عام 1921، يعيش حالة نهوض وطني شامل، منتفضاً على حالة الانقسام الطائفي والمحلي، حيث شكلت ثورة العشرين ذروة هذا الشعور الوطني، المنتصر على جميع أشكال التخندقات اللاوطنية، مما دفع الاستعمار البريطاني إلى انتهاج سياسة «فرق تسد»، لقطع الطريق على هذا التحول التاريخي في صيرورة الدولة والمجتمع.

يمكن وضع ثورة العشرين كحد فاصل بين حال العراقيين، قبل الثورة وما بعد الثورة، بانتقال المجتمع من حالة الانقسام الاجتماعي الحاد، على مختلف المستويات، إلى حالة الشعب العراقي المتطلع إلى الحياة الحرة الكريمة. إذ طبع الانقسام حياة الناس، على اختلاف انتماءاتهم الثانوية. فعمل المستعمر البريطاني جاهداً على تعميق النزعات المحلية والعشائرية، وشرَّع سياسته هذه في دستور 1925، بهدف إعاقة ولادة الدولة الوطنية العراقية، كما عرقل المستعمر الإنكليزي تحقيق طموحات العراقيين في تأسيس الجيش الوطني العراقي، على أساس قانون الخدمة الإلزامية، ليقينهم بأن هذا الجيش سيتحول إلى مؤسسة وطنية تضم الشباب العراقي، كعراقيين، لا كعشائر أو طوائف أو قوميات. لكن العراقيين نجحوا، رغم أنف الإنكليز، في تأسيس الجيش العراقي على أساس قانون الخدمة الإلزامية وصولاً لأرقى حالة دمج الفئات الاجتماعية المختلفة في إطار الشعب العراقي. هذا الجيش المدعوم شعبياً، هو من فجر ثورة 14 تموز 1958 الوطنية التحررية وأسس الجمهورية العراقية.

إن قرار المحتل الأمريكي بحلّ الجيش العراقي لم يكن قراراً ناتجاً عن خطأ فردي للحاكم الأمريكي الصهيوني «بريمير»، كما يشيع حيتان الفساد اليوم، بل هو امتداد للمدرسة الاستعمارية، وشعارها الشهير «فرق تسد»، كما جاء إقرار نظام الفيدرالية ليشكّل الوجه التطبيقي لقرار حل الجيش العراقي، ومن ثم توفير الأرضية المناسبة لتقسيم العراق إلى إقطاعيات أمراء الطائفية والعنصرية.

إن قرار حل الجيش قد أدى إلى الفوضى الأمنية الشاملة، وإطلاق أيادي اللصوص من كبارهم، حيتان الاحتلال، حتى صغارهم من مافيات النهب والتهريب والقتل، إضافة إلى إطلاق يد قوات المرتزقة القادمة مع المحتل، كـ«بلاك ووتر»، والمليشيات الطائفية العنصرية والمجموعات العراقية العميلة للمخابرات الأمريكية.

إن المحصلة المأساوية لهذه السياسة الاحتلالية، هي تقطيع أوصال البلاد والاحتراب والتهجير الطائفي والتطهير العنصري والنهب المافيوي والقتل المجاني وتدمير البنية التحتية، ومن ثم تشتيت الطبقة العاملة العراقية، صمام أمان الوحدة الوطنية، وتأسيس ما يسمى بالجيش الجديد على أساس التطوع، بتسعيرة معلومة يُلزم المتطوع بدفعها مقابل قبوله، ومن ثم تحوله إلى جندي مأجور لا جندي وطني، ناهيكم عن عمليات تصفية ضباط الجيش العراقي، عقاباً لهم على اشتراكهم بحروب النيابة عن الإمبريالية الأمريكية للنظام المهزوم.

إن المحصلة المأساوية لهذه السياسة الاحتلالية، هي تقطيع أوصال البلاد والاحتراب والتهجير الطائفي والتطهير العنصري والنهب المافيوي والقتل المجاني وتدمير البنية التحتية

إن إعادة بناء الجيش العراقي على أساس قانون الخدمة الوطنية الإلزامية، المحددة بسنة واحدة غير قابلة للتمديد، مع ضمان حق التطوع واستعادة ضباط الجيش الذين لم يتورطوا بأعمال إجرامية ضد الشعب العراقي، وإعداد الضباط الجدد على أساس أكاديمي ومهني وطني، هو الطريق الصحيح لاستتاب الأمن في البلاد.

على أن يتم ذلك بالاقتران بتصفية بقايا الاحتلال تصفية شاملة، مما يوفر الأرضية لتشكيل حكومة إنقاذ وطني مؤقتة، تعدُّ لانتخابات وطنية حرة ونزيهة بإشراف محايد مناسب، يختار فيها المواطن العراقي ممثليه في البرلمان الوطني لعراقٍ حر، لا برلمان حيتان الاحتلال الطائفية العنصرية، وأتباعهم الصغار من الانتهازيين الكومبارس، المتاجرين بالديمقراطية والليبرالية والفيدرالية.

■ *منسق التيار اليساري الوطني العراقي

كيري...وإنجاز صفقة العار 1-2

يعتقد العديد من المراقبين، المنشغلين بمتابعة حركة وزير الخارجية الأمريكية، الدؤوبة باتجاه منطقتنا العربية طوال الأشهر الستة المنصرمة، بأن كيري والطاقم المكلف معه بمتابعة قضية الصراع العربي/ الصهيوني، قد تفرغوا تماماً لتحقيق إختراق/إنجاز، حقيقي،على هذا الصعيد. للمرة العاشرة، يتحرك الوزير وطاقمه في حركة مكوكية متسارعة بين القدس ورام الله المحتلتين.



■ محمد العبد الله

مع صدور هذا العدد من الجريدة، تكون طائرة الوزير قد إقتربت للهبوط على مدرجات مطار اللد المحتلة،مجدداً، بعد عدة أيام من مغادرتها. بالتأكيد، لسنا هنا أمام «رحالة / سائح» يكتشف معالم المنطقة الأثرية، بل نحن أمام رجل دولة وضع نصب عينيه ضرورة تحقيق إنجاز للمهمة التي كلف بها . عرفت لاحقاً خطة كيري ، والتي حددت الإدارة الأمريكية مدتها بتسعة أشهر . إنقضى منها خمسة أشهر. لتضع طرفي الصراع أمام مهلة زمنية لتحقيق إتفاق على حل قضايا الصراع المزمن!.

برنامج الاستقبال الجديد

لم تشذ حكومة العدو كعادتها عن إجراءات التمهيد لاستقبال الوفد الأمريكي. فعطاءات بناء الوحدات السكنية في المستعمرات، لم تتوقف، وحملات الاعتقال زادت وتيرتها، وقطعان المستعمرين، طورت من أشكال اندفاعها . بحماية القوات العسكرية المحتلة . داخل باحات المسجد الأقصى، والأراضي المزروعة بأشجار الزيتون. لكن اللافت للنظر، كان الحديث الصاخب، سياسياً وإعلامياً، عن مشروع القانون بضم منطقة غور الأردن لكيان الغزو والاحتلال، المترافق مع نعيق بوم العنصرية والفاشية، وزير الخارجية «ليبرمان» بضرورة أن تشمل عملية تبادل الأراضي التي تتضمنها خطة كيري، إلحاق منطقة «المثلث ووادي عارة» المحتلتين منذ عام 1948 . أرضاً وسكاناً بـ «الدولة الفلسطينية العتيدة».

على إثر مصادقة لجنة وزارية مصغرة في حكومة العدو على مشروع القانون القاضي بضم الغور – والذي يحتاج إلى قراءات ثلاث في الكنيست تنقله لحيز التنفيذ في حال جاءت نتائج القراءات بالموافقة– صرح وزير داخلية حكومة الكيان «جدعون ساعر» «إنه يجب الابقاء على التواجد العسكري «الاسرائيلي» في غور الأردن لأجيال قادمة ولا يمكن القيام بذلك دون وجود التجمعات السكنية اليهودية»، مضيفاً «أنه إذا لم تصر «اسرائيل» على موضوع غور الأردن فستكون دولة دون عمق استراتيجي»، مشيراً إلى «أنه في أي مكان لا توجد فيه تجمعات سكنية «اسرائيلية» لا تتواجد ايضا قوات عسكرية وفي أي مكان لا توجد فيه قوات عسكرية تقع اعتداءات «إرهابية» »، مشدداً على «أن المكان الذي نوجد فيه يعبر عن المعضلة حيال مسألة أين ستمر الحدود الشرقية لـ«إسرائيل»، وهل ستمر في نهر الأردن أو، لا قدر الله، قرب نتانيا أو كفار سابا «وهما مدينتان في وسط الكيان»؟.

تشكل منطقة الغور مايقارب من 30% من مساحة الضفة الغربية المحتلة، ويمكن اعتبارها «سلة غذاء» لها،لأن نسبة 55% من الأراضي الزراعية المروية في الضفة تقع ضمن أراضي الأغوار الفلسطينية، وأكثر من 60% من إنتاج الخضروات تقدمه هذه المنطقة ، و مايقارب 45% من الحمضيات والإنتاج الكلي للموز. كذلك، تعتبر أراضي منطقة الأغوار من أفضل الأراضي الزراعية في الضفة الغربية وتقدر المساحة القابلة للري والزراعة بحوالي 550 ألف دونم تمتد معظمها بمحاذاة مجرى نهر الأردن، لذلك تم إغلاقها بالكامل من قبل سلطات الاحتلال الصهيوني ولم يتبق بيد المزارعين الفلسطينيين سوى الأراضي الزراعية الواقعة داخل المدن والبلدات والقرى وفي محيطها أي داخل ما يسمى بالمنطقة «أ» والمنطقة «ب»، وبما لاتزيد مساحته الحالية عن45 ألف دونم.....

المشهد المصري بين ردود الإخوان.. والعملية السياسية المرتقبة

في المشهد المصري اليوم مساران متوازيان، الأول هو الاستمرار بالعملية السياسية التي أطلقتها ثورة 30 يونيو، متمثلة بعملية التصويت على الدستور الجديد وماسيتبعها لاحقاً من انتخابات برلمانية ورئاسية. والثاني هو مشهد العنف المستمر بين الإخوان المسلمين من جهة والجيش وجزء واسع من المجتمع المصري، في الجهة المقابلة.



■ معن خالد

تستمر محاكمة الرئيس السابق محمد مرسي، وبين تأجيل وآخر يزداد عنف كوادر حركة الإخوان المسلمين. تطالهم الاعتقالات، بعد قيامهم بأعمال الشغب بالجامعات وأمام محكمة مرسي. يرد الإخوان بعمليات عسكرية هنا وهناك من القاهرة وصولاً إلى سيناء. يتقدم حزب الحرية والعدالة برفع دعوى لمحكمة الجنايات الدولية يشتكي فيها الجيش المصري للمحكمة سيئة الصيت.

مناورة أم انحياز للفاشية؟

يعيش الإخوان حتى اللحظة في حالة من عدم التوازن والإنكار. لا يصدق أحد أن محاولات الإخوان هذه ستثني الدولة المصرية عن قرارها بإعلان الإخوان حركة إرهابية. ولذلك تكون ردود أفعال الحركة بين اتجاهين، فإما أن يكون هذا السلوك محاولات ضغط على العسكر لأجل إعادة التفاوض مع الإخوان على شروط أفضل، وإن لم ترتق لمستوى إعادة مرسي رئيساً، أو أن الحركة قد انحازت نهائياً إلى مشروع الفاشية الجديدة وإحراق مصر داخلياً. وإن كان تاريخ سلوك الحركة في مصر عرف النموذجين، السلوك الفاشي والضغط العسكري لأجل التفاوض، إلا أنها اليوم وبعد سقوطها السريع وبناءً على تراجع الولايات المتحدة كعراب رئيسي لها، باتت أقرب إلى الانغماس كلياً بالمشروع الفاشي، خاصة بعد زيادة الاتجاه المخالف للهوى الأمريكي في الإدارة الحالية للدولة المصرية. وعند هذا الحد ينتهي مشروع الإخوان كدولة ليعود دورهم كأداة في التفتيت والإحراق وتنفيذ المخطط الفاشي المدعوم من أطراف محددة في الإدارة الأمريكية.

لا يسع المصريين كشعب إلا الاستمرار بحراكهم الثوري لأجل التغيير الجذري بكل أدواته بعيداً عن الفوضى

مصر والسيسي إلى أين؟!

تتقدم العملية السياسية بمقابل كل هذا التصعيد. التصويت على الدستور المصري بدأ في الخارج، وبعد أيام قليلة سيبدأ داخل البلاد. ربما ستكون معركة التصويت على الدستور هي أسهل المعارك بالنسبة للقوى الوطنية في الجيش المصري التي أدارت الحكم منذ ثورة 30 يونيو، لكن المعركة الكبرى ستكون هي انتخابات الرئاسة. إن معركة انتخابات الرئاسة في مصر هذه المرة لن تكون صراعاً داخلياً كما صوره البعض سابقاً، شكله المعلن الصراع بين الفلول والقوى السياسية الأخرى، ولا بين المدنيين والعسكر كما يروج بعض الإعلام اليوم، بل بين التوجه الاستراتيجي لمصر بالخروج من العباءة الأمريكية أو العودة والنكوص تجاه تيارات سياسية لا تخدم سوى الهيمنة الأمريكية والتي ستدفع مصر إلى الفوضى، وإن هذه الخيارات اليوم إجبارية ولها الإمكانية ذاتها موضوعياً.

يرجح البعض إلى درجة الحسم أن وزير الدفاع الحالي عبد الفتاح السيسي هو أحد المرشحين للرئاسة، وفيما لو تم ذلك فسيكون من البديهي فوزه، فقد لعب الجيش دوراً حاسماً في حماية الثورة المصرية، وصار للسيسي بريق ورمزية يقارنها البعض بالراحل الكبير جمال عبد الناصر. لكن السيسي، وفيما لو تم ذلك، سيكون أمام استحقاقين تاريخيين سيحسمان دروه في دفع مصر تجاه ضروراتها. فدفع مصر بعيداً عن الهيمنة وبعيداً عن الفوضى يقتضي عملياً إنجازات ثورية على صعيد الاستحقاق الأول أي الوضع الاقتصادي المصري الذي يتطلب حلاً ثورياً يؤمن العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي، والاستحقاق الثاني هو حسم موقف مصر من اتفاقية «كامب ديفيد».

وبين المسارين لا يسع المصريين كشعب إلا الاستمرار بحراكهم الثوري لأجل التغيير الجذري بكل أدواته بعيداً عن الفوضى متمثلين روحهم الثورية التي أنجزت صفحتين ناصعتين حتى اللحظة وهي متسمرة إلى منتهاها.

من الذاكرة الثورية

للشعوب

■ قاسيون

1912/1/8 تأسيس «المؤتمر الوطني الأفريقي»، وهو منظمة سياسية تأسست في جنوب أفريقيا، للدفاع عن حقوق السكان السود الأصليين ضد العنصرية.

1986/1/9 قوات من الاحتلال الصهيوني، أو ما يسمى بحرس الحدود، تقوم بفرض حظر التجول في منطقة المسجد الأقصى، وتقدم على اعتقال أعداد من المصلين الفلسطينيين وحراس المسجد، إثر تصديهم لأعضاء لجنة الداخلية التابعة للكنيست الإسرائيلي، وكانت هذه أول محاولة اعتداء صهيونية رسمية على الأقصى.

1949/1/10 اندلاع الثورة الصينية، بقيادة الحزب الشيوعي الصيني، وقائده ماو تسي تونغ.

1904/1/11 ألمانيا تقمع انتفاضة شعب «هريرو» ضد الاستعمار، في مستعمرة جنوب غرب أفريقيا الألمانية.

1879/1/12 القوات البريطانية تجتاح بلاد الزولو، في جنوب أفريقيا، وذلك رداً على انتفاضة الزولو ضد الاستعمار.

1944/1/12 انسحاب القوات الألمانية النازية عن مدينة لينينغراد، بعد حصار دام سنتين ونيف، ويذكر أن معركة لينينغراد تعتبر أطول معركة في التاريخ المعاصر.

1894/1/13 انتفاضة الطبقة العاملة في سيسيلي الإيطالية.

2000/1/14 وفد إسباني كبير مؤلف من نحو 115 شخصية سياسية وبرلمانية ونقابية وإعلامية يصل إلى بغداد لإحياء فعاليات ثقافية وفنية، تضامناً مع الشعب العراقي المحاصر من الامبريالية.

ما الذي يريده الأمريكان من البقاء في أفغانستان؟

يفترض أن تسحب الولايات المتحدة كل قواتها العاملة في أفغانستان بحلول نهاية هذا العام الجديد. ولكن تبدي الاستطلاعات عكس ذلك تماماً، فالرئيس أوباما يسعى للعمل على إبقاء عدة آلاف من القوات الخاصة، والمدربين العسكريين، وعناصر من وكالة المخابرات المركزية، وغيرهم، للمشاركة في عمليات المراقبة لمدة 10 سنوات أخرى، في أفغانستان حتى نهاية 2024.

■ جاك سميث

ترجمة د. نبيل حوج

استطلاعات مناهضة لاستمرار الحرب

أظهر مسحٌ أعدته وكالة «CNN» بأن 75 % من الشعب الأمريكي، يعارضون بقاء أية قوات عسكرية أمريكية في أفغانستان بعد التاريخ المقرر للانسحاب، في 31 ديسمبر. ومن الملفت بأن 17% فقط من الذين شملهم الاستطلاع، كانوا يؤيدون الحرب طيلة 12 عاماً، مقارنة مع 52 % في ديسمبر 2008. وبلغ نسبة المعارضين للحرب من 46% إلى 2% خلال خمس سنوات. ومن خلال استطلاع آخر أجرته «أسوشيتد برس»، في 18 كانون الأول فإن 57% من الأمريكيين يقرون بخطأ غزو أفغانستان في عام 2001.

الرئيس أوباما متمسك بجدول أعماله لسحب «جميع القوات البرية»، بحلول نهاية عام 2014، ولكن القوات الخاصة وغيرها، ليسوا جاهزين من الناحية الفنية. ولكن في الحقيقة الوجود العسكري الحيوي جاء لخدمة أهداف سياسية أكبر، مرتبطة بمحور آسيا. وقد كان البيت الأبيض يساوم مع حكومة كابول، لعدة سنوات، من أجل الحفاظ على القوات العسكرية في أفغانستان لمدة 10 سنوات أخرى، وبمقابل أن تدفع الولايات المتحدة مليارات متعددة لتدريب وصيانة الجيش والشرطة الأفغانية، والمساعدة في تمويل الحكومة بنفقة كبيرة حتى عام 2024. ومن الملاحظ أنه تم التوصل إلى اتفاق، ولكن لا يستطيع الرئيس «حامد كرزاي» التوقيع إلا بعد وصول الرئيس الجديد في نيسان.

أهمية أفغانستان لواشنطن

السبب الأول: بقاء قوات النخبة لمراقبة الوضع عن كثب، والدخول في عمليات قتالية عند الضرورة، لحماية مصالح الولايات المتحدة، والحفاظ على نفوذ قوي داخل البلد، خاصة إذا أفضت الانتخابات لوصول قوة معادية لها.

السبب الثاني: الأهمية الجيوسياسية لأفغانستان بالنسبة للولايات المتحدة، وخاصة لأنها قاعدة «البنتاغون» العسكرية الوحيدة في آسيا الوسطى، محاذية لإيران في الغرب، وباكستان من الشرق، والصين من الشمال الشرقي، ومختلف الموارد الغنية للجمهوريات السوفيتية السابقة إلى الشمال الغربي، وكذلك روسيا في الشمال.

ومن هذه الزاوية، يمكن النظر لبقاء الوجود العسكري في أفغانستان، متوافقاً مع سياسة «طريق الحرير الجديد» التي أعلنتها واشنطن «أعلنت لأول مرة من وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون قبل عامين». الهدف بمرور الوقت هو تحسن الحالة الاقتصادية والتجارية والسياسية، التي تزيد من القوة الاستراتيجية للولايات المتحدة في وسط آسيا وجنوبها، لتعزيز الهيمنة العالمية للولايات المتحدة، وإعاقة النمو الاقتصادي في الصين. كما أورده «روبرت بليك» في وزارة الخارجية في 23 مارس:

«إن المنطقة الحيوية الممتدة من تركيا، عبر بحر قزوين إلى وسط آسيا، إلى أفغانستان إلى اقتصادات جنوب آسيا الواسعة، تحتاج إلى المزيد من التعاون، للوصول إلى المزيد من الازدهار والاستقرار. ونحن نرى بوضوح ضرورة توسيع التعاون مع أفغانستان، وبلدان أخرى في المنطقة، لتعزيز أمن الحدود، ومجابهة التحديات الأمنية، ومكافحة التهديدات الخارجية».

ولم يحدد «روبرت بليك» ما هي «التحديات الأمنية» التي تدور في ذهنه. ولكننا نفهم ببساطة بأن كلا من الصين وروسيا، القريبة من مناطق التجارة والنفوذ في آسيا الوسطى، الفناء الخلفي المجاور لها، هما التحديان الأمنيان لأمريكا.



طمأنة سريعة عن الاقتصاد الفنزويلي

يدَّعي جميع المتشائمين بأن هذا الاقتصاد في خطر، يوافقهم في ذلك كارهو الخط البوليفاري. يقولون إن شافيز يعاني من الإخفاق لأكثر من 14 عاماً، إنه دور نيكولاس مادورو الآن.

■ بقلم: ستيفن لندمان

ترجمة: جيهان الذياب

لقد وضع العدالة الاقتصادية ـ الاجتماعية والسياسية في المقدمة، وها هي واشنطن، وبقية قوى الظلام تكرهه من أجل ذلك، هم يريدون استبداله، يريدونه ميتاً ربما، لذا فقد استهدفوا الاقتصاد الفنزويلي منذ تسلم شافيز لسدة الرئاسة، في شباط 1999، ولم يتوقفوا منذ ذلك الحين. ولكنهم لم ينجحوا أبداً، لقد راهنوا على معركة خاسرة، فالفنزويليون يثمنون غالياً نمط العدالة البوليفارية، وسيدافعون عن الأشياء الثمينة التي يجب ألا تضيع.

بروباغندا الغرب وأرقام فنزويلا

تعكس «ماري أوغرايدي»، محررة أحد أعمدة جرائد «وول ستريت»، أسوأ نمط من أنماط الصحافة الاقتصادية، فهي تتخصص في إعادة اختراع التاريخ. لقد عنونت إحدى مقالاتها، في الثاني من كانون الأول، بـ: «بابا الفاتيكان، الدولة، وفنزويلا»، وصفت، من خلالها الرجل بأنه: «ناقد شديد لسياسات السوق الحرة» ووصفت سياساته بـ: «طغيان الدولة»، وادَّعت بأن الفنزويليين «يغرقون في الفقر، بسبب سياساته المعادية لاقتصاد السوق» و«يحتاج الأمر لمعجزة». كما دعت فنزويلا بـ: «الدليل الأول، إنها دليل التعليمات الخاص بزيادة شقاء الجنس البشري» وأتْبعت ذلك بالكثير من الأكاذيب. على كل حال، إن الاقتصاد الفنزويلي بعيد كل البعد عن المشاكل، ولا تتوقع من هذه الصحفية أن تشرح هذه التحريفات والمغالطات حول هذا الموضوع.

لقد بينت نتائج عام 2013 الأخيرة نتائج لم تكن بقوة التنبؤات السابقة، ولكنها بقيت إيجابية للغاية، فقد سجل الربع الثالث معدل نمو قارب 1,1 بالمائة. وقد كانت تلك النتائج الربعية الإيجابية الثانية عشرة على التوالي، وبالاستناد إلى تقرير بنك فنزويلا المركزي في الربع الثالث، يسجل قطاع النفط نمواً بمقدار 0,7 بالمائة. وسجلت قطاعات أخرى نمواً بمقدار 1,7 بالمائة. ووصل معدل النمو 1,4 بالمائة إلى الآن، وسجل الربع الثاني أقوى المعدلات بـ 2,6 بالمائة.

وهاهي واشنطن تزور المعطيات الاقتصادية من جديد، بقصد إخفاء مدى سوء الأمور لديها، لاشيء يوحي بالتفاؤل للملايين من الأمريكيين في المستقبل. أما الفنزويليون، فهم بحال أفضل بكثير، والفوائد البوليفارية تتضمن ما لا يقدر الأمريكيون على تخيله. فالفنزويليون يتنعمون بديمقراطية تشاركية، رعاية صحية عالية النوعية دون أي كلفة، وتعليم مجاني حتى المراحل العليا، والكثير الكثير من المزايا الأخرى. وهاهو شافيز يقلّص من نسبة الفقر من 60 بالمائة إلى 26 بالمائة، وتناقص معدل الفقر المدقع من 16 بالمائة إلى 7 بالمائة فقط، مع الحفاظ على معدل نمو مثير للإعجاب منذ سنين وإلى الآن، ففي عام 2011 كانت نسبته 4,8%، وفي عام 2012 وصل إلى 5,6%.

خلق شافيز فرصاً للعمل، مما خفض البطالة بشكل كبير. والحد الأدنى للأجور هو الأعلى لدى الفنزويليين في أمريكا اللاتينية. يحصل ذوو الاحتياجات الخاصة والنساء، دون دخل على 60% من دعم الحد الأدنى للأجور. سحب تشافيز فنزويلا من عمل السخرة الخاص بديون الصندوق الدولي.

وفقاً لأحدث بيانات الإحصاء في المعهد الوطني، فقد انخفضت البطالة من 7,8% في أيلول، إلى 7,6%. وهي تقييمات دقيقة لمعدل البطالة، وليست وهمية مثل الحال في أمريكا، حيث أن السجلات تشير إلى أن معدل البطالة هو 7,3% بينما هو في الحقيقة 23,5%، وذلك لأنها تقوم على أساس نموذج عام 1980 للإحصاء.

«عذراً كارهي فنزويلا»

يمتلك الفنزويليون اليوم أكبر احتياطي للنفط في العالم. ملايين من الفدانات من المساحات الزراعية تمت إعادتها إلى أصحابها، مما جعل عشرات الآلاف من المزارعين يمتلكون أراضيهم الخاصة للمرة الأولى. تم التخلص من الأمية بشكل كامل، والديمقراطية الفنزويلية اليوم هي الأفضل، لا نظير لها، انتخاباتها مفتوحة وحرة وعادلة، على النقيض من الحالة الأمريكية المزيفة، وهاهم الناس العاديون يتمتعون بما يريدون من الديمقراطية.

أظهرت بيانات البنك المركزي الفنزويلي أن فائض الحكومة ارتفع بنسبة 82,5% سنة بعد سنة، وأن الفائض التجاري إيجابي، بالإضافة إلى زيادة الاعتماد على رأس المال الأجنبي. ويبقى التضخم مرتفعاً بصورة غير مقبولة، حيث تقوم قوى الظلام بالتلاعب بالأسعار واحتكار المواد.

في السابع من نوفمبر، عنون الاقتصادي «مارك ويزبروت»، العامل في مركز البحوث السياسية والاقتصادية مقالة بعنوان «عذراً كارهي فنزويلا»، هذا ليس اقتصاد اليونان في أمريكا الجنوبية. في الواقع إنه ليس كذلك، بل على النقيض تماماً. سنة بعد سنة يتوقع كارهو البوليفارية زوال فنزويلا. هم يدعون أن اقتصادها ينهار، ويرون انهيارها الاقتصادي قاب قوسين أو أدنى. ومازالوا ينتظرون، منذ عام 1999 شهدت فنزويلا حالتي ركود. دبرت واشنطن إضراب إدارة النفط في 2002–2003 وتسببت في إضراب عام واحد. أضرت الأزمة الاقتصادية في العامين 2008–2009 بمعظم الاقتصادات العالمية ومن ضمنها فنزويلا، ومنذ عام 2003 بلغ متوسط النمو السنوي 2,7% . لقد انخفض معدل الفقر بنسبة تزيد على النصف، وتم تسجيل معدلات توظيف مبشرة وواعدة وتحسنت أمور الرعاية الصحية ومعاشات التقاعد والتعليم على نحو ملحوظ. وها هي فنزويلا اليوم تواجه مشاكل اقتصادية، فهل «ستتحقق أحلام المبشرين بخرابها أخيراً؟»، يسأل ويزبروت.

هذا غير مرجح، لقد كانوا مخطئين من قبل وهم مخطئون الآن أكثر من أي وقت مضى، «كيف يمكن لحكومة تملك تسعين ملياراً من أرباح النفط أن تعاني من أزمة التوازن في الأجور؟». لن تفرغ صناديق هذه الحكومة من الدولارات، حيث يرى محللو «بنك أميركا» في السندات الفنزويلية الاستثمار الجيد.

يملك البنك المركزي الفنزويلي 21,7 مليار من الاحتياطي النقدي، ويدلي الاقتصاديون المعارضون برأيهم: «تستطيع الوكالات الحكومية الأخرى أن تحتفظ بـ 15 مليار دولار إضافي أيضاً». تعكس هذه المعطيات، وغيرها أيضاً، مدى سلامة الاقتصاد، ويقول ويزبروت أن فنزويلا تملك القدرة على أن تستدين المزيد من الأموال دولياً عند الحاجة. إن معدلات زيادة التضخم تبقى «محدودة جداً»، فقد بلغت 2,9 بالمائة شهرياً فقط في عام 2012، وهو من المعدلات التي تراها فنزويلا مرتفعة اليوم. ويتابع ويزبروت شارحاً: «تستطيع فنزويلا، وعلى الرغم من مشاكلها، تأمين معدل نمو ممتاز، والحد من التضخم في الوقت نفسه».

تتضمن الفوائد البوليفارية ما لا يقدر الأمريكيون على تخيله. فالفنزويليون يتنعمون بديمقراطية تشاركية، رعاية صحية عالية النوعية دون أي كلفة، وتعليم مجاني حتى المراحل العليا

استكمال النهج البوليفاري

سيصوت الفنزويليون في الثامن من تشرين الثاني، لاختيار المحافظين ورؤساء البلديات في البلاد، أي أن هناك ما يقارب من 2800 منطقة ستتأثر بذلك.

تتجمع قوى المعارضة الظلامية لتجعل من هذا اليوم رمزاً لمعاداة نهج الرئيس مادورو، لكن رصداً سريعاً للآراء الشعبية أظهر أن 6% فقط سيصوتون ضد مادورو. بالاستناد إلى أقوال رئيس الحملة الحكومية الانتخابية «فرانشيسكو أمیلیاتش»: «إن المهمة الكبرى لمرشحي الحزب الاشتراكي الموحد في فنزويلا تتلخص في حشد الناس لدعم الرئيس مادورو ونهجه الاقتصادي».

أعلن مادورو يوم الثامن من تشرين الثاني يوم الوفاء والإخلاص لهوغو شافيز، إنه اليوم الموافق لذكرى خطابه الأخير إلى العامة، لقد طلب من الناس انتخاب مادورو في غيابه، و «في الثامن من تشرين الثاني، لن يخذل الشعب القائد شافيز»، كما يقول مادورو.

تشير الإحصائيات الشعبية الأخيرة إلى زيادة في شعبيته، وربما ستعكس نتائج الانتخابات البلدية ذلك، وحل المشكلات الاقتصادية يعتمد جزئياً على حل المشكلات السياسية المتعلقة بها. تريد القوى السوداء تدمير العدالة الاجتماعية، تريد استبدالها بظلم وحشي، يتم استخدام تكتيكات قذرة تثبت تدخل واشنطن في كل التفاصيل. لقد حذر مادورو من حقيقة قيام قوى المعارضة بالهجوم على الشبكة الكهربائية الفنزويلية قرابة الانتخابات البلدية، لقد فعلوها من قبل، وسيفعلونها مجدداً، وأكثر من ذلك، وبعد إعادة التيار الكهربائي المقطوع عن كاراكاس، ظهر مادورو مباشرة على التلفاز قائلاً: «كن قوياً ضد هذه الحرب الكهربائية التي أعلنها الفاشيون ضد شعبنا».

قد يخرج الكثيرون لتدمير العدالة البوليفارية، إنهم يريدون استبدالها بقساوة الليبرالية الجديدة، إنهم يريدون ما سماه سيمون بوليفار بـ«اللعنة الإمبريالية»، «جلب البؤس والشقاء لأمريكا اللاتينية باسم الحرية»، إنهم يريدون ما لا يطيق معظم الفنزويليين تحمله، إن النهج البوليفاري أغلى من أن يتم خسارته بهذه الطريقة.

وجدتها

د. عروب المصري
aroub@kassioun.org



الساعة الجزيئية

تعتبر الساعة الجزيئية تقنية في «التطور الجزيئي» تقوم باستخدام معدلات التغير الجزيئي، لاستنتاج المدة التي استغرقها التباعد بين نوعين أو تصنيفين مختلفين في التاريخ الجيولوجي. تستخدم أيضا لتخمين زمن حصول أحداث تسمى بالانتواع **Speciation** نشوء أنواع جديدة أو الاشتعاع **Radiation** ازدياد التباين في الأنواع. إن البيانات الجزيئية المستخدمة لحسابات كهذه عادة ما تكون نوكليوتيدات **nucleotides** للدنا أو سلاسل أحماض أمينية للبروتينات. تسمى هذه التقنية أيضاً بالساعة البيولوجية أو الساعة الجزيئية.

إن فكرة وجود «ساعة جزيئية» كهذه لأول مرة تنسب إلى إميل زوكركاندل ولينوس باولينغ، اللذين لاحظا عام 1962 أن عدد الفروق في الأحماض الأمينية للهيموجلوبين بين سلالات مختلفة يتغير عموما مع الزمن، كما تم تخمينه من الأدلة الأحفورية. وعمما هذه الملاحظة ليؤكدا على أن معدل التغير التطوري لأي بروتين محدد هو تقريبا ثابت عبر الزمن وعبر السلالات المختلفة.

وقد ظهر فرع جديد من العلم يدرس علاقة السلالات البشرية ببعضها وحركة نشوء الجنس البشري «الإنسان العاقل» وحركة هجرته من أفريقيا إلى باقي أنحاء العالم من خلال تتبع الدنا الميتوكوندري الموجود في النساء فقط فيما سمى مشروع «حواء الميتوكوندريا»، حيث تتغير جينة واحدة كل ثلاثة آلاف وسبعمئة عام ويمكن من خلال الاختلاف حساب زمن التغير، وتلاه دراسة أخرى عرفت باسم «آدم كروموسوم» فيما يسمى الأبوين الجينيين لمعظم البشر.

الموسيقا «الوظيفية»

تحفز الموسيقا الحواس والعقل بطريقة تختلف عن تأثير الكلمات أو الصور به، وقد أدرك الإنسان هذه الحقيقة منذ زمن بعيد موغل في القدم منذ بدأت الأمهات بالهدهدة لأطفالهن بأصوات تعطيهم شعوراً بالطمأنينة



■ سلمى السعيد

تحولت الموسيقا إلى نوع من المتعة المرافقة للنشوة والسعادة النفسية، لكن خواصها الوظيفية بدأت منذ عرف الإنسان أول أدوارها في الطب وخاصة الطب النفسي، منذ أن قام الفارابي باختراع آلته الموسيقية المعروفة بآلة الفارابي وهي نوع من القيثارة، تلك الآلة المخصصة لعزف موسيقا خاصة في البيمارستانات تساعد على شفاء المرضى، منذ ذاك الحين بدأ عهد الموسيقا الوظيفية الحديث.

لم تكن هذه الموسيقا مجرد نغمات تريح النفس بل عبارة عن معدلة رياضية موسيقية مضبوطة بأهداف واضحة، فاهتمام الفارابي بالموسيقا ومبادئ النغم والإيقاع قد قربه قاب قوسين أو أدنى من علم اللوغارتم الذي يكمن بصورة مصغرة في كتابه عناصر فن الموسيقا.

وعرف الأطباء أن بعض أنواع الموسيقا تستثير الموجات بيتا في الدماغ تلك التي تساعد على الاسترخاء والشفاء وعرفوا أهم مؤلفي هذه الموسيقا وهو موتزارت وبدؤوا باستخدام موسيقاه بشكل منظم في المستشفيات.

يوجد اليوم في العالم خمسة مناهج علمية طبية عن طرق العلاج بالموسيقا في العالم، منها أسلوب الموسيقا التحسيني، والغناء والمناقشة، والخيال والموسيقا المرشدة، وأسلوب اورف شولفيريك الموسيقي العلاجي والتدخل الإيقاعي الإفضائي، وكلها مناهج من أجل تحفيز الجهاز العصبي المركزي للإنسان وتحسين أدائه الوظيفي والتغلب على الإعاقة.

بعض أنواع الموسيقا تستثير الموجات بيتا في الدماغ تلك التي تساعد على الاسترخاء والشفاء

إن الصمت الشديد يجعل الإنسان عصبياً كما يجعله الضجيج عصبياً، كما أن الدماغ البشري يربط الأصوات بالأماكن والروائح والطعوم والألوان ليشكل صورة ذهنية متعددة الأبعاد من الحواس وقد تكون هذه الصورة إيجابية أو سلبية، بالاعتماد على كتلة الأبعاد المجتمعة تلك، وهذا دفع العديد من المؤسسات إلى تبني موسيقا خاصة ببعض الأماكن مستفيدين من هذه الخاصية «طبعاً بالإضافة إلى تبني نماذج ديكورات وألوان وروائح وغيرها» بحيث تثير هذه الموسيقا الشعور ذاته كلما دخلت إلى المكان وتستثير الصورة الإيجابية المطلوبة المعززة لرغبتك في ارتياد المكان، واستفادت الشركات التجارية والمطاعم والمطارات والفنادق وغيرها، من خلال تصميم موسيقى «معالجة رياضياً» ذات تأثيرات نفسية محددة مرغوبة.

ثم ظهر سوق كامل من الموسيقا الوظيفية المصممة لأهداف محددة مثل جلسات العصف الذهني أو التفكير في الحلول الإبداعية أو الاسترخاء والتأمل وتحفيز الإبداع والوصول إلى أجزاء أعمق من الشخصية مما يستثير الأفكار الجديدة أو كما ذكرنا تأثير الشفاء.

صانع الساعات الأعمى
أو الجديد فى التطور الطبيعي

في مؤلفه صانع الساعات الأعمى يتحدث ريتشارد دوكنز عن نظرية التطور ما بعد الداروينية أو أحد فروع الداروينية الجديدة.

■ حسام الماني

يعد من أفضل الكتب إطلاقاً في علم الأحياء التطورية. يقول مؤلف الكتاب «ريتشارد دوكينز» في مقدمته:

«هذا الكتاب قد تمت كتابته باقتناع راسخ أن وجودنا نفسه وإن طرح ذات يوم على أنه أعظم الألغاز كلها، إلا أنه لم يعد لغزاً لأنه قد تم حله. وقد حله «داروين» و«والاس»، وإن كنا سنستمر زمناً على إضافة ملاحظات هامشية إلى حلهما. وقد كتبت هذا الكتاب لأنه مما فاجأني أن أناساً كثيرين جداً يبدو أنهم ليسوا فحسب غير متنبهين إلى الحل الرائع الجميل لهذه المشكلة جد العميقة، بل إنهم أيضاً في حالات كثيرة غير متنبهين بالفعل وعلى نحو لا يصدق إلى وجود المشكلة أصلاً!»

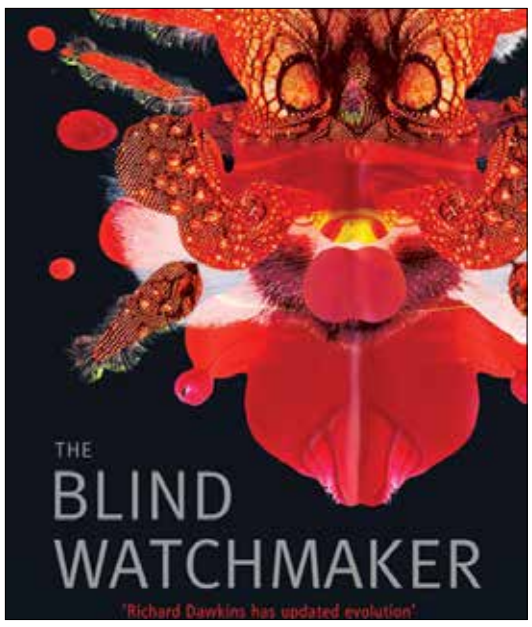
عندما ظهر كتاب «أصل الأنواع» لداروين فى منتصف القرن التاسع عشر، وفيه نظريته عن التطور والانتخاب الطبيعي أثار ضجة كبرى بين العلماء وغير العلماء، ما بين مؤيد ومعارض ومتحفظ. والآن بعد مرور ما يقرب من قرن ونصف القرن أصبحت نظرية التطور أكثر رسوخاً بما جعلها جزءاً أساسيا في المقررات الدراسية لطلبة البيولوجيا في العالم كله .

بل وظهر بين رجال الدين في العالم الغربي مؤيدون كثيرون للنظرية لهم وزنهم، يبدون أيمانهم بها. ولم يعد الجدل حول التطور ذاته وإنما هو حول الميكانزمات أو الآليات المحركة للتطور ونشأة الحياة .

ودوكنز – مؤلف هذا الكتاب – ينتمي الى ما يعرف بالداروينية الجديدة الأرثوكسية، وهو في هذا الكتاب يدافع عن مدرسته بحماس وحمية، ويفند حجج المدارس الأخرى المعارضة لها. ويرى بعض العلماء أن دوكنز بكتاباته هذه قد وطد من دعائم الثورة الدراوينية في البيولوجيا بمثل ما وطد به جاليليو دعائم ثورة كوبرنيكوس فى الكونيات .

وتظهر قدرات داوكنز – في هذا الكتاب – في الأمثلة العديدة التي يضربها ليبين بها إمكان حدوث التطور الدارويني بالأنتخاب الطبيعي ابتداء مما هو بسيط جدا للوصول الى ما هو معقد جداً، كتطور العين من جزء من سطح الجلد حتى نصل إلى العين البشرية بكل تركيبها، وكذلك تطور الأجنحة أو تطور الرئة .

ولا يغفل – دوكنز فى عرضه للكتاب، أوجه الهجوم الرئيسية على الدراوينية القديمة، والرد عليها: مثل ما تتهم به من أن التطور



فيها يعتمد على مصادفات عمياء عشوائية، مع انه لا يمكن أن ينشأ تركب وتعقد منتظم عن العشوائية. وغيرها من الأتهامات ....

ومن الجدير بالذكر، أن «ريتشارد دوكنز» ولد فى عام 1941. وتعلم في جامعة أوكسفورد، وبقي فيها بعد تخرجه ليعمل للدكتوراه. ويعتبر كتاب «الجين الأناني» هو أول كتبه وأشهرها.

نهاية الحياة على كوكب الأرض

بين الشاشة الفضية والواقع



تعددت خلال السنوات الأخيرة روايات نهاية العالم سواء على شكل تنبؤات وتوقعات، أو أفلام سينمائية تعتمد أيضاً على أحد السيناريوهات المتوقعة من كوارث مناخية هائلة أو كويكب يسحق الحياة بارتطامه بالأرض أو مخلوقات فضائية تستعمر كوكبنا. ورغم أن معظم التنبؤات لم تر النور على أرض الواقع، إلا أن بعض السيناريوهات ليست محض خيال واحتمال حدوثها منطقي ووارد، بغض النظر عن ضآلة الاحتمال أو صعوبة تقدير زمن وقوعه.

ظاهرة الاحتباس الحراري: الكثير من العلماء يعتبر ظاهرة الاحتباس الحراري هي المهدد الأعظم لكوكبنا. والتغير المناخي هو الأثر الأساسي المصاحب لهذه الظاهرة. ويتمثل ذلك بتقلبات مناخية حادة تؤدي إلى تصحر في بعض المناطق، وخلل في نظام توزع الحيوانات والحشرات وتكاثرها، وانتشار كبير للأوبئة في العالم، كما ستغمر مناطق عدة من اليابسة بالمياه بسبب ارتفاع منسوب المحيطات والبحار، بالإضافة إلى تغييرات أخرى قد لا يمكن التنبؤ بها. وتدهور الظروف المناخية والمعيشية عالمياً قد يؤدي إلى اضطرابات سياسية ومجاعات وحروب أهلية. كل ذلك يمكن أن يجعل كوكبنا مكانا غير ملائم للحياة. ويجدر الذكر هنا، أن ظاهرة الاحتباس الحراري لها عدة نظريات تفسر أسبابها ونتائجها على المدى الطويل. ولم تتضح مخاطرها بشكل كامل حتى الآن. ولكن إحدى النظريات تسند التقلبات المناخية والاحتباس الحراري إلى تقلبات في باطن الأرض وليس في الغلاف الغازي للأرض، ويعتبر أتباع هذه النظرية أن ارتفاع وتيرة حدوث الزلازل والبراكين هي أيضاً نتيجة مباشرة لارتفاع حرارة الأرض الباطنية.

ارتطام كويكب بالأرض: رغم أن ذلك أحد السيناريوهات المفضلة لدى منتجي الأفلام، إلا ان احتمال ارتطام صخرة فضائية بالأرض هو مصدر قلق حقيقي لدى العلماء. فانقراض الديناصورات كان سببه جرم سماوي ارتطم بالارض، حسب إحدى النظريات المرجحة. وفي عام 1908 سقط نيزك في سيبيريا، ولم يترك أي أثر للحياة على مساحة تزيد عن ألفي كيلومتر مربع. ويعمل العلماء حالياً على تطوير أنظمة رصد الكويكبات والأجرام السماوية التي تشكل خطراً على كوكبنا، كما تجري أبحاث مكثفة لصناعة سلاح مضاد لهذه الأجرام.

انتشار الأوبئة: النظام العالمي الحالي الذي يجعل المجتمعات البشرية كتلة متصلة واحدة يضاعف من خطر انتشار الأوبئة، وظهور أوبئة جديدة لم تدرس سابقاً. وقد شهد العالم عدة حالات لأوبئة جديدة تنتشر بسرعة كبيرة. ويكون التحدي في هذه الحالات هو إيجاد العلاج قبل توسع دائرة انتشار المرض، وفقدان السيطرة عليه. وقد يشكل الإنسان مصدر الخطر بحد ذاته من خلال تطويره لفيروسات مخبرية. في عام 2011 أعلن عن تطوير نوع جديد من انفلونزا الطيور مخبرياً، ويمكن انتشاره في الهواء وعبر جميع أنواع الحيوانات. ومجرد خروجه من المخبر قد يشكل كارثة عالمية.

حرب عالمية نووية: رغم محاولات الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل في العالم، إلا أن احتمال استعمال المخزون الهائل من هذه الأسلحة على نطاق واسع يبقى وارداً.

إنها أفلام سينمائية تعتمد أحد السيناريوهات المتوقعة من كوارث مناخية هائلة أو كويكب يسحق الحياة بارتطامه بالأرض أو مخلوقات فضائية تستعمر كوكبنا

ومجرد استعمال أية جهة كانت أحد هذه الأسلحة النووية، يمكن أن يؤدي إلى سلسلة من الانفجارات الهائلة القادرة على القضاء الكامل على جميع مظاهر الحياة. ولا يمكن استثناء الأسلحة الكيميائية والبيولوجية التي تصنف أيضاً في خانة أسلحة الدمار الشامل.

ثورة الروبوتات: تجسد هذا السيناريو في فيلم «the Terminator» أو «الفاني»، والذي يعتبر أن هندسة الذكاء الاصطناعي ستصل إلى مرحلة يستقل فيها الرجل الآلي«الروبوت» عن حاجته للإنسان. وعندها يمكن أن ينقلب على صانعه ويقضي عليه. ومع غرابة الفكرة، إلا أن علماء الحاسوب والبرمجة يعتقدون أنه احتمال واقعي ومنطقي جداً. لأن مفهوم الذكاء الاصطناعي قائم على إعطاء الحاسب إمكانية التعلم الذاتي وتطوير قدراته من خلال دراسة وتحليل نتائج العمليات التي يقوم بها والمعلومات التي يجمعها. ومع التقدم السريع في هذا المجال العلمي تصبح إمكانية تحقق الفيلم على أرض الواقع أمراً وارداً إن تم تزويد الحاسوب بآلية حركة وبعض الأسلحة.

التزايد المتسارع لعدد سكان الأرض: إن المخاوف من الاكتظاظ السكاني في كوكبنا بدأت منذ القرن الثامن عشر، عندما توقع الباحث الانكليزي توماس مالتوس أن الحياة على الأرض يهددها التكاثر السكاني. وأن تزايد التعداد السكاني سيؤدي في مرحلة ما إلى مجاعات وأوبئة ومخاطر عدة على الحياة بشكل عام. وبينما يعتقد بعض الباحثين أنه يجب الحد من التكاثر السكاني قبل أن يشكل كارثة على الجميع، ترى فئة أخرى ان النمو السكاني سيستقر خلال الخمسين سنة القادمة، ولن يشكل ذلك مشكلة حقيقية للبشرية.

كرة الثلج المتدحرجة: كل مما سبق وارد الحدوث وفقاً للحقائق العلمية، ولكن يميل كثير من العلماء إلى رؤية نهاية العالم وفق نظرية كرة الثلج المتدحرجة. وهو ما يعبرون عنه بتتابع أحداث وأسباب عدة قد تكون مزيجاً من كل ما سبق ذكره. فمن وجهة نظرهم أن النهاية لن تنحصر في حدث معين ومدة زمنية قصيرة، إنما ستكون تدريجية ونتيجة لعدة أحداث ومسببات مختلفة ومتتالية.

إن الحديث عن نهاية العالم هنا لا يأخذ المعنى ال«قَدَري»، فعند الوقوف على أسباب طرح مثل هذه الفرضية، نجد أن إمكانية حدوثها تكمن في طريقة تعاطي الإنسان مع الطبيعة بالدرجة الاولى، واتجاهات توظيف التكنولوجيا بالدرجة الثانية وفي الحالتين فان الأمر يتعلق بما يسمى في علم الاجتماع بمفهوم «الاستغلال» ليس استغلال البشر فحسب بل استغلال موارد الطبيعة ايضاً.

■ وكالات

أخبار العلم

عصر جليدي جديد على الأرض



أعلن خبير المحيطات الياباني ماتوتاكا ناكامورا أن الأرض تدخل حاليا عصرا جليديا جديدا. وأضاف الخبير أن درجة الحرارة ستنخفض على الأرض إلى درجة انتشار الغطاء الجليدي وصولا إلى المناطق الاستوائية. ويتوقع السيناريو نفسه كثير من العلماء اعتمادا على نتائج متابعة تغيّر المناخ خلال سنوات طويلة. ويذكر العلماء أن الأرض شهدت 15 عصرا جليديا استمر كل منها 10 آلاف سنة، مشيرين إلى أننا نعيش حاليا في نهاية المرحلة الانتقالية بين عصرين جليديين ومحذرين من ضرورة الاستعداد لبدء عصر جليدي جديد. ويتنبأ العالم الروسي المعروف الذي يقوم بمتابعة الشمس في مرصد بولكوفسكايا الروسي حبيب الله عبد الصمدوف ببدء العصر الجليدي أيضا. وقال إنه اتضح في السنوات الأخيرة أن نشاط الشمس ينخفض كثيرا، الأمر الذي قد يؤدي إلى انخفاض درجة حرارة المحيط العالمي وبالتالي الكوكب كله. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النظرية لها كثير من المعارضين يرون أن الأرض تواجه اليوم خطر الاحترار العالمي.

أسلوب جديد لتنمية الخلايا الجذعية

ابتكر فريق من العلماء اليابانيين برئاسة الحائز على جائزة نوبل في الطب بروفيسور جامعة كيوتو شينيا ياماناكا أسلوبا جديدا لتنمية الخلايا الجذعية المحفزة متعددة القدرات. «iPS» ونجح هذا الفريق الذي يضم علماء من جامعات كيوتو وأوساكا وكوبيه في وضع أسلوب لتنمية الخلايا الجذعية المحفزة متعددة القدرات دون استخدام الخلايا المغذية حيوانية الأصل. وقد انحصرت الصعوبة الرئيسية في تنمية الخلايا الجذعية في صعوبة إعداد الخلايا المغذية وطول مدته، بالإضافة إلى خطر الإصابة الجرثومية بعد زراعتها في جسم الإنسان. لكن الأسلوب الجديد الذي أطلق عليه اسم «أسلوب خال من الخلايا المغذية» يقضي باستخدام أجزاء من البروتين السكري «لامينين» ووسط غذائي اصطناعي يضم أنواعا مختلفة من الأحماض الأمينية والفيتامينات. ويرى العلماء أن هذا الأسلوب سيسمح لهم بتسريع عملية تنمية الخلايا الجذعية المحفزة متعددة القدرات 10 مرات. يذكر أن البروفيسور شينيا ياماناكا نجح عام 2006 لأول مرة في تاريخ البشرية بتنمية أول خلية جذعية محفزة متعددة القدرات من خلية عادية لجلد الإنسان. وتستطيع هذه الخلايا أن تشكل خلايا لمختلف أعضاء الجسم، الأمر الذي يتيح إمكانية تنمية أنسجة وأعضاء للجسم من خلايا المريض نفسه لتبدل الأنسجة والأعضاء التي فقدها بسبب المرض أو الجرح. وخلال السنوات السبع الأخيرة تمكن العلماء من صنع خلايا لأعضاء الجسم المختلفة. والمشكلة الرئيسية التي تواجهها هي إمكانية استخدام هذه الخلايا في الطب إذ تشكل حافزا كبيرا لتطور السرطان.

■ وكالات

«النداء الأخير .. ابدؤوا الحفر!»



التقط بشوكته القطعة الأخيرة من فطوره الفاخر، نظر إلى زميله الساخط الجالس أمامه وابتسم في وجهه بتكلف، رشف بعض النبيذ الفاخر ثم قال: «يا صديقي.. يا سام ، نحن نقوم بهذا العمل كل يوم ولأكثر من خمسين عاماً إلى الآن، إنه مجرد مال، إنه من اختراعنا، قطع من الورق عليها بعض الصور نوزعها على الناس كي لا يقتلوا بعضهم بعضاً من أجل لقمة العيش، وما نفعله اليوم ليس بالأمر الشنيع، فهو لا يختلف عن سابقاته من المرات، 1637، 1797، 1819، 1837، 1857، 1884، 1901، 1907، 1929، 1937، 1974، 1987، يا إلهي هل يمكنك نسيان كل هذه التواريخ؟.. سمها ما شئت لكنه الأمر ذاته يعود إلينا كل بضع سنين، نحن لا نستطيع التحكم به، أو إيقافه، أو حتى إبطاءه، أو التأثير به بأدنى الدرجات، نحن نتفاعل معه فقط، فنحقق أموالاً كبيرة إن قمنا بذلك بشكل صحيح، أو نترك على قارعة الطريق».

■ يسار صالح

هل من رابح؟

كانت هذه كلمات المدير الكبير، الرجل الأقوى في إحدى أكبر شركات وول ستريت الأمريكي، لقد كان نهاره طويلاً وصعباً، وهاهي الساعات الأولى من الصباح تطل عليهم، وهم يدخلون نحو المجهول، إنها الأزمة الاقتصادية الأقوى التي تضرب البلاد، الذعر سيد الأجواء والكل يتمسك بكل بارقة أمل، الهدف اليوم هو الحد من الخسائر، فالخسارة آتيه لا محالة، ستضرب هذه الموجة جميع العاملين في هذه الشركة من كبيرها لصغيرها، قد تكلف البعض بضعة مليارات من مرتباتهم السنوية، لكنها ستكلف العدد الأكبر من الموظفين وظائفهم وستتركهم دون أدنى تعويض، إنه المناخ العام لأحد أشهر الأفلام التي خاطبت الجمهور الأمريكي بما يتعلق بأزمته الاقتصادية، فهو يلاحق تفاصيل الساعات الـ 24 الحاسمة في عمر جميع الموظفين هنالك، لنرَ وقع هذا الموقف الطارىء على كل من يعمل هناك، لتبدأ عملية معقدة من التسريح والتعامل مع الخسائر في محاولة يائسة لركب موجة كبيرة ستضرب جميع مرافق الاقتصاد الأمريكي دون أي رحمة.

الفيلم **"Margin Call"** من إنتاج عام 2011، حيث رأى الكاتب والمخرج **"J.C. Chandor"** في تفاصيل الأزمة الاقتصادية التي تضرب الولايات المتحدة الأمريكية الخلفية المناسبة ليصنع فيلمه، وقد صرح في أكثر في مناسبة بأنه يريد صناعة الفيلم الصادق المعبر عن أجواء هذه المرحلة الحرجة دون أي مواربة، فكان النص حساساً ومليئاً بالكثير من التفاصيل حول هذا الموضوع، وتأتي مجموعة من ألمع نجوم السنيما لتعيد خلق تلك الأحداث أمام المشاهد، لكن وللأمانة، لم يكن الواقع مطابقاً لأحلام هذا الكاتب، حيث عجز الفيلم عن التقاط أصل المشكلة، وتجاهلت الأحداث توضيح الآثار الكارثية لنمط عمل الاقتصاد الأمريكي على الناس، لم يبحث الفيلم عن «الشر» ولم يدل عليه بالبنان، بل اكتفى باستعراض ما قام به «الأشرار» في سعيهم لإنعاش الإمبريالية الأمريكية وهي على فراش الموت.

الفيلم «Margin Call» من إنتاج عام 2011، حيث رأى الكاتب والمخرج «J.C. Chandor» في تفاصيل الأزمة الاقتصادية التي تضرب الولايات المتحدة الأمريكية الخلفية المناسبة ليصنع فيلمه

وول ستريت.. على حقيقته

سيغرقك النص المكتوب بعناية في عبارات «التزامات الديون المضمونة» أو غيرها من المصطلحات الاقتصادية السطحية، لكن شخصيات هذا الفيلم لن تتكلم عن أزمة فائض الانتاج وهيمنة رأس المال المالي، أوموضوع المضاربات وارتباطها بالتوزيع الظالم للثروات. تستطيع فقط رؤية الكلفة الاجتماعية التي خلفها مثل هذا السلوك على الناس، على الموظفين العاديين، وسترى ردة الفعل التي سيبديها أصحاب الرساميل الكبرى لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وستعمل مشاهده على استعراض الفساد «الشخصي» والمحدود للقيمين على هذه الشركة فقط دون الإشارة إلى جوهر الأزمة.

وعلى الرغم من المواربة وتفادي الحديث عن أصل المشكلة، سيعمل جو الخوف والرهبة الذي نراه في جميع مكاتب هذه الشركة العملاقة خلال الساعات السابقة للضربة الاقتصادية الكبرى على تنبيه المشاهد الأمريكي على الأقل إلى وجود خلل واضح في النظام الاقتصادي الأمريكي لم يعد بالامكان احتواؤه أو حتى تجاهله، وستشير بقسوة إلى سلبيات هذا الجشع وما سيخلفه من دمار اقتصادي بعد أن ثبت عجز العقلية الامبريالية الأمريكية عن مواجهة هذه الضربات المتتالية والدورية، وسنرى في بعض مشاهده الكثير من الأمور التي لم نألفها في بقية أفلام «وول ستريت» الأمريكية التي تصنف في الخانة نفسها، والتي تعمل على تلميع صورة المكاسب الآنية التي تتأتى من هذه العملية دون أي إشارة إلى سلبياتها المروعة، لذا قد ترجح الكفة لهذا الفيلم دون غيره إن أراد المشاهد متابعة فيلم مشوق وممتع من الناحية الفنية المجردة يكشف إلى حد ما بعض كواليس عملية إدارة الأزمة ويشير إلى خلل في النظام بدلاً من الإكتفاء بالإشارة إلى خلل في إدارة بعض الأشخاص لذلك النظام كما جرت العادة في الأفلام المشابهة، وليظهر «وول ستريت» وفي إحدى المرات القليلة في السينما كوحش كاسر ينهش أركان الاقتصاد الأمريكي المتداعي.

تحت التراب.. ولو بعد حين

تنتهي مشاهد هذا الفيلم بخروج «روجر» أحد كبار الموظفين من الشركة بعد أن حاول مع فريقه الحد من خسائرها، وتحضيرها للاصطدام المروع بالموجة التي ستهز أركان الاقتصاد الأمريكي للشهور القادمة على الأقل، تدمع عيناه على موت كلبه المفضل على نحو مفاجئ، يأخذ رفشاً ويبدأ بحفر قبر لكلبه وصديق عمره، يضرب الأرض بنزق ثم يجرف التراب وهو يذكر كلمات أحد زملائه هذا اليوم، «يبدو أننا كنا نحفر حفراً لأنفسنا طوال الوقت»، يهز رأسه بعصبية ثم يمسح دموعه من جديد دون أن يتوقف لحظة عن الحفر، وأصوات الرفش الضارب في طبقات الأرض تتعالى لتغطي على أصوات الشوارع الصاخبة في الليل، يختفي «روجر» من الصورة وينتهي الفيلم بالسواد، لكن أصوات حفر القبر ما زالت واضحة، تبدأ أسماء المشاركين في هذا العمل تظهر على الشاشة، لكن الحفر ما زال قائماً وبالوتيرة نفسها نسمعه في الخلفية، هناك شيء يموت، وهناك دائماً من سيعمل على دفنه وتغطيته، علينا أن نحضر حفراً لأنفسنا أيضاً إن تجاهلنا هذه الحقيقة ومضينا في أمورنا، علينا أن نفعل شيئاً ما لوقف ذلك بدلاً من أن نكتفي بالانحناء للعاصفة و «دفن» تبعاتها، إنها الرسالة التي أراد المخرج إيصالها للجمهور الأمريكي بالذات، إنه ببساطة لا يريد أن تخرج أصوات الحفر المضطرب والمزعج هذا من رؤوسهم.

الكنيسة الروسية تصدر تقويماً يحتوي على صور ستالين..!

ذكر موقع «جيفوي جورنال» أن التقويم المعلوماتي لعام 2014 الذي أصدرته دار «دوستوينستفو» «الكرامة» للنشر وطبعت نسخه في مطبعة تابعة للكنيسة الأرثوذكسية الروسية يحتوي على صور الزعيم السوفيتي الراحل جوزف ستالين.

وكانت دار النشر هذه أصدرت عدة كتب عن ستالين، وعلى الأخص تقويماً لعام 2013 يحتوي على صور فوتوغرافية له.

ورغم أن بعض مسؤولي بطريركية موسكو كانوا أعربوا عن نظرة سلبية إزاء نشاط ستالين، ولكن كثيرين آخرين ما زالوا يعتبرون ستالين قائداً عظيماً حققت البلاد بقيادته الكثير.

من جهة أخرى، كشفت السلطات الجورجية، عن عملية إعادة نصب تمثال من البرونز للزعيم السوفيتي جوزيف ستالين في أحد المتاحف بمدينة جوري مسقط رأسه الأسبوع المقبل.

وكان التمثال البالغ ارتفاعه 6 أمتار والذي كان يتوسط أحد الميادين العامة في جوري قد تم سحبه تحت جنح الظلام في عام 2010. وأكدت حكومة جورجيا في بيان نشرته على موقعها الإلكتروني أن التمثال سيعاد نصبه في متحف ستالين في جوري.

وقد تمكنت مجموعة من المتطوعين من سكان مدينة جوري من جمع حوالي 40 ألف دولار خلال سنة لإقامة التمثال في حديقة تابعة لمتحف ستالين. وحسب ما ذكر بعض الناشطين فإنه سيتم نصب التمثال في عيد ميلاد ستالين.

ربما بدأ التاريخ بإعادة الاعتبار إلى أحد أهم أقطاب ورموز الحركة الثورية العالمية، والذي قال يوماً متنبئاً «أعلم أنهم سيلقون بكل القاذورات على قبري ولكن التاريخ كفيل بإزالتها».



«حياة متدرّج»

وحكاية تبلور الوعي الطبقي

ترسم رواية «حياة متدرّج» للكاتب «ابراهيم جديد» كأول عمل روائي له، حكاية شابّ في مقتبل العمر ورحلته من الضيعة إلى العاصمة؛ حاول أن يوحي للقارئ منذ الوهلة الأولى بأنها قصة حقيقية أشبه بالمذكّرات أو بالسيرة الذاتية، تعيدنا إلى أواخر الخمسينيات وحتى أواسط ستّينيات القرن الفائت. أحداثها تدور ما بين الساحل السوري والعاصمة دمشق. بطلها «إسماعيل» الشاب الجاهل الأمي القادم من ريفٍ متخلّف بسبب سياسات التهميش والإهمال. والذي لا يعرف من الجغرافيا أكثر من حدود قريته. ولا من التاريخ أكثر من شخوص محيطه المحدودين. يُستدعى إلى الخدمة العسكرية، وهنا يمتعنا الكاتب «إبراهيم جديد» بذكر تفاصيل غربة اسماعيل عن كل ما يصادفه بعد مغادرته لقريته، بدءاً من عبارة «الخدمة الإلزامية» مروراً بالمطعم والتلفون.. وانتهاءً بالباص الذي يقلّه إلى دمشق. كرجلٍ تم إحضاره من غابات المشاعية البدائية إلى منطقة تعجّ بالحضارة والمدنية.. كل ذلك بأسلوبٍ متقن شيّق أخّاذ.



■ ضيا اسكندر

يدخل هذا الشاب إلى السجن بتهمة ظالمة من الضابط الذي كلّفه بالعمل لديه كخادم في بيته. ويكون حظه أن يتم زجّه بزنزانة يقبع فيها معتقل سياسي «الأستاذ سليمان» الذي يعلّمه القراءة والكتابة وصولاً إلى حصوله على الشهادة الإعدادية. وينهل من أستاذه بذور المعرفة، وتتعزّز لديه مشاعر العدالة الاجتماعية، ويزداد سخطه على واقعه المرير.

بعد سنتين يتم إخلاء سبيله ويعود مجدداً إلى قطعته العسكرية لإكمال خدمته فيها.

ويرصد الكاتب مجد الرومانسية العاطفية في علاقات الحب الساحرة آنذاك، حيث تشتعل في غياهب روحه قصة حب مؤثرة بينه وبين «نوال». ويتزوجا ضاربين عرض الحائط بالعادات والتقاليد والطقوس الدينية. ومن خلال تعرّفه على الضابط الثائر «أديب» الذي يساهم إلى جانب ما بدأه المعتقل السياسي الأستاذ سليمان، مهمة تلقينه مبادئ الاشتراكية وإذكاء روح الثورة في كيانه. فتتملّكه نيران التمرد على واقعه ضد الطغيان. وينخرط مع رفاقه بالتحضير للثورة ضد الظلم والفقر والاضطهاد. ومتابعاً في الوقت عينه تحصيله العلمي. فينجح بالبكالوريا ويسجل في الجامعة قسم الفلسفة. ويشارك مع رفاقه بالقيام بالثورة ضد نظام الإقطاع وأغواته. ليفاجئنا في خاتمة الرواية بأحداث تراجيدية أقرب إلى الأفلام الهندية من حيث الإدهاش الموجع عن طريق الصدمة العاطفية المؤثرة. والتي برأيي لم يكن مضطراً إليها.

بقي أن نطرح بعض التساؤلات: «بطل الرواية وحيد لأبويه، ومع ذلك يتم استدعاؤه إلى الخدمة العسكرية!» و«هل تسمح الأنظمة لدى وزارة المعارف سابقاً ووزارة التربية حالياً، بالتحرر من الأمية وبالحصول على الشهادتين الإعدادية والثانوية خلال ثلاث سنوات، ومن دون أن يمرّ بالمرحلة الابتدائية؟»

ومع ذلك، فإن ««حياة متدرّج»» تُعدّ رواية ممتعة تهز قارئها من الأعماق، خطّتها يد رفيق من أوائل من حمل راية الشيوعية في منطقته. لا يشوبها سوى بعض الأخطاء النحوية والمطبعية. وربما استعجل كاتبها بنشرها، دون أن يعرضها على مدقق لغوي، خشية أن تستعجله يد القدر وتغيّبه عن دنيانا.

تقع رواية «حياة متدرّج» في 381 صفحة – الطبعة الأولى 2013 – إصدار دار التكوين للنشر والتوزيع.

لا حرية دون أنثى!

■ وائل زيتون

الرواية جميلة جداً، لكن النعاس أقوى من رغبتي في متابعة قراءتها، وضعتها جانباً، أطفئت الأنوار وفتحت النافذة لأختم سهرتي بنظرة إلى شباك ربما من تقف خلفه هي سبب صمودي أمام متاعب الحياة، أطلقتُ صفارة لا يفهم معناها سوى ذلك الخيال الأنثوي على الشباك المقابل، لكن سرعان ما ابتعدتُ عن الشباك بسرعة، حين أصبح الظل لديه شاربان، تباً لقد لاحظني أباها.

ما هذا الصوت الصادر من الطابق العلوي، يبدو أنه جارنا ثانية، وقد اختلف مع زوجته على أمر ما، إنني وحيد في منزل خالتي، الذي لا يبعد عن بيتنا سوى بضع أمتار، هي مسافرة وقد تركت المفتاح هنا حتى لا يقتحمه أحداً بحجة وجود «خلايا نائمة»، السكون جميل قبل أن يطلع الصباح بساعتين، لكن ليس مع صوت جارنا المزعج الذي يردح: «صحيح أنو النسوان بنص عقل».

أكره هذه التعبير، يستهزئون بالمرأة ويترامون عند اعوجاج خصرها!، ويتساقطون حيث تضع أناملها. ساد الصمت برهة، ثم أتى رد الفتاة.. لم أفهم ما قالته، لكن الرجل استشاط غضباً وبدأ بالصراخ، وهو يرمي بأشياء ثقيلة وأخرى مصنوعة من الزجاج، يبدو أنه لم يعد قادراً على ضبط أعصابه، وخشيت أن يتسبب لها بأذية ما، لبست قميصي وتوجهت نحو الممر، وعندما وضعت يدي على قبضة الباب، «ألن تكف عن التدخل في شؤون الآخرين؟» قلت في سري.

لم يكن بوسعي سوى الاكتفاء بمراقبة ألم الفتاة، والاستماع لرنين اللكمات القوية على جسدها. توقّفت عن البكاء وركَضَت نحو الشباك، فاختفى صوت اللكمات، «اخرسي، فإن سمع الجيران نباحك، تكونين طالقة بالثلاثة»، أعرف جارنا حق المعرفة، يعتقد أن صوت امرأته عورة حتى ولو كانت تصرخ ألماً!.

همستْ «دعني أتكلم مع أبي»، أخذ الهاتف المحمول من يدها وقال: «أنا سأكلمه وأخبره أنه لم يربيك كما يجب»، بعد دقائق، أعطاها الهاتف «هل سمعت؟ قال لي تصرف معها كما تريد، فقبرها بيت زوجها، ألا تعلمين أنه غير قادر على إطعامك إن رجعتي إليه مطلقة!» .

مَسَحتُ لحيتي بقسوة، تذكرت رجال حارتي، أغلبهم يعتقد أن بضع شعرات تنمو على الوجه تُخَول للرجل أن يضرب المرأة، تذكرت أمي، وآلام المخاض التي عانتها عند ولادة أختي كانت المرة الأولى التي أشاهد فيها بأم عيني وجع المخاض وآلامه، ما قيمة رجولتي أمام من تنجب عشرة أطفال؟ وهل يسمح الفقر للآباء أن يرموا بناتهم في أحضان متوحشة؟ عاودت النظر حيث كان يقف الخيال الأنثوي، وبدأت أكلم نفسي كالذي فَقَدَ عقله، نطقتُ بالكلمات التي أرسلتها لحبيبتي: «أتعلمين يا حبيبتي لماذا أعشق الحرية؟ لأن الحرية أنثى.. أتعلمين لماذا أعشق الأنثى؟ لا حرية دون أنثى»، تداخلت أفكاري وأفكار الرواية بين يدي «نعم أعشق جميع النساء، فالمرأة ليست جنساً فقط».



أرسَلَت الشمس خيوطها الأولى، فأطلقتُ صافرة طويلة فَجَرَت جميع البراكين في داخلي، أخذتُ الرواية لأكمل قراءتها.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجوالإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0932848985
السويداء	مهند دليقان	0991586731

دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	رئيف بدور	0933586928
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 10/01/ 2014» «قاسيون» اصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

«أبلة فاهيتا» وحرب الدمى المتحركة



شغلت وسائل الإعلام الأسبوع الماضي حادثة «طريفة» شكلاً، نالت القدر الكبير من التحليل والسخرية. بدأت الحكاية حينما استخدمت شركة الاتصالات المصرية«فودافون» في أحد إعلاناتها الجديدة دمية «الأبلة فاهيتا» المشهورة «إعلامياً» في مصر، والتي يحظى برنامجها على اليوتيوب منذ2011 بانتشار وجماهرية مرتفعة.

■ نور أبو فرّاج

لتستضيف بعد ذلك قناة «الفراعين» التي يديرها الإعلامي توفيق عكاشة، المدعو «أحمد سبايدر» الذي يصنف نفسه باعتباره إعلامياً وناشطاً سياسياً مؤيداً للرئيس المخلوع حسني مبارك و«فاضح الخونة والإخوان والطابور الخامس»، ليعلن بأنه «فك شيفرة أكبرمنظومة تجسسية في مصر» على لسان الدمية، وبأنه تقدم ببلاغ للنيابة العامة في مصر ضد شركة «فودافون» متهماً الدمية بـ«العمالة والخيانة العظمى والتخطيط لتفجيرات إرهابية». استجابت النيابة العامة للبلاغ واستدعت بعض مدراء شركة الاتصالات لسماع أقوالهم، ما أثار موجة استنكار كبيرة في الصحف والوسائل الإعلامية العربية والعالمية، حملت عناوين من قبيل «دمية تهدد الأمن القومي في مصر»، ساخرين من الدرك الذي وصلت إليه الحكومة المصرية في «خوفها من الكوميديا». ولم تقف عبثية مشهد الإعلام المصري هنا، بل تجاوزت ذلك لحد تنظيم الإعلامي «خيري رمضان» مناظرةً تلفزيونية بين «أحمد سبايدر» و«أبلة فاهيتا»، أو استضافة «محمود سعد» الدمية لسماع أقوالها. إضافة لمئات حملات التضامن الساخرة مع الدمية كان أبرز وجوهها «باسم يوسف».

إذا ما أراد المرء الذهاب أبعد من «الصورة المبسطة» التي عالجت فيها وسائل الإعلام هذه الحادثة، آخذاً بالاعتبار بعض المؤشرات الهامة؛ أولها دلالة انشغال «الواشنطن بوست» و«الإندبندنت» و«وكالة الأسوشيتد برس» بالقصة، حينما اعتبرت الأخيرة في تقريرٍ لها «ربما يكون أخطر ما كتب في تحليل الحادثة» أن مصر تعيش «حالة خوف هستيري من المؤامرة والطابور الخامس الذي دعم الإخوان بشكل غير مباشر بعد ثورة 25 يناير». وذكر التقرير بصورة «غير عرضية» حوادث مشابهة كإلقاء بعض المواطنين المصرين القبض على طائر «لقلق» لاشتباهه بأنه يحمل جهاز تجسس، أو إرجاع ظهور سمك القرش في المتوسط لمؤمرة إسرائيلية، جاعلين في تقريرهم الأمر يبدو كحالة «هذيان جمعي» وغير منطقي، تقع ضحيته كل من جماعة الإخوان المسلمين «المسكينة» التي تدفع ونشاطيها ثمن تراجع حريات التعبير في مصر!.

لم تقف عبثية مشهد الإعلام المصري هنا، بل تجاوزت ذلك لحد تنظيم الإعلامي «خيري رمضان» مناظرةً تلفزيونية بين «أحمد سبايدر» و«أبلة فاهيتا»

يمكن أيضاً التساؤل حول دلالة تسليط الضوء على «أحمد سبايدر» الذي يظهر أعراض «فصام»، وينشغل في فك شيفرات ورموز خفيّة وراء نبتة صبّار وكرة حمراء! ما يجعل أي حديث عن المؤامرات والاختراقات والرسائل المبطنة التي تروّجها وسائل الإعلام تحت ستار الكوميديا ضرباً من الجنون ومحطاً للسخرية. وهو الأمر الذي يعيد إلى أذهاننا حادثة «حبوب الهلوسة» التي سطحت دور قناة الجزيرة ومساهمتها في التلاعب بالوعي الجماهيري أثناء الأزمات، بالرغم من أن الواقع أظهر في ما بعد أن الجزيرة غذّت حالة الهلوسة والاضطراب الجماهيري ولو مجازاً.

قد لا تحتاج وسائل الإعلام اليوم إلى إرسال شيفرات على ألسنة دمى تحركها الخيوط لأجهزة الاستخبارات الخارجية، إلا أن ذلك لا ينفي بأي حال، أنها ومن خلال تمويلها ورسائلها المبطنة والعلنية، تشكل المنفذ الأهم للاختراق والترويج للأجندات السياسية التي تشكل خطراً حقيقياً على الأمن القومي في مصر وأي بلد آخر، وأن ذلك ليس دعابة!

بالزاوية!

طوني حصني
tony@kassioun.org



الثقافة الوطنية

حينما انطلق الحراك الشعبي بشكل متسلسل في البلدان العربية قبل سنوات قليلة، وأعاد الاعتبار مجدداً إلى دور الجماهير في مجرى الأحداث الكبرى وبدء التغيير، لم يعر الكثيرون اهتمامهم الى ذلك الجانب الآخر من دوافع الأزمات الوطنية وأشكال الحراك الشعبي المختلفة، والمتمثل في دور «الثقافة الوطنية» كمكون أساسي للهوية الوطنية. كان هناك ولا يزال نضال فكري «متقطع» لإبراز دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية وحصتها مع العوامل السياسية، وهو ملح وضروري، كما أن هناك أولوية للتصدي المباشر لما يراد إبرازه من تناقضات ثانوية في الوعي الاجتماعي، لكن تطورات الواقع وبدء وقوع «معارك» سياسية ترتدي طابعاً ثقافياً، بات يشير الى أهمية النضال على هذه الجبهة.

إن مسألة دور «الثقافة الوطنية» وقياس درجة تضررها أو التحولات التي تطرأ عليها، لم تدرس بعد بالشكل المطلوب، خاصة من حيث دورها في تطور الحراك الشعبي، أو إمكانية حرفه عن أهدافه الحقيقية، والملاحظ أيضاً أن القوى الفاعلة في أزمات منطقتنا قد «سخنت» مؤخراً الجبهة الثقافية في إعلامها، لكنها لم تغير منطقها، فهي من جهة تصوغ وعي الجماهير واصطفافاتها بمعيار الثنائيات الوهمية «طائفية ،قومية..» ومن جهة أخرى تفتح الباب لشتى أنواع «التغريب» بمعنى إسقاط منظومات مقاومة الغرب الإمبريالي من الوعي الاجتماعي، وخير مثال على هذا المنطق نقاش مسألة «الإسلام السياسي» في الإعلام الرسمي وأشباهه وفي بعض النتاجات الثقافية «محلياً وعربياً».

تشتمل الثقافة الوطنية في ظروفنا الملموسة على مكونات متعددة، ولها حوامل متداخلة، بدءاً من الموروث «تاريخ ،آداب وفنون ،عادات وتقاليد..»، وصولاً إلى المنتجات الثقافية العصرية للدولة الوطنية، تتكثف كل هذه العناصر لتنتج في المحصلة مفاهيم أساسية في الوعي والسلوك الاجتماعي، أخطر تلك المفاهيم «سياسياً» وأكثرها استهدافاً، هي تلك التي ترسخ الانتماء الوطني وأولويته على الانتماءات الضيقة الأخرى وتقاوم في المقابل كل ما يهدد الهوية الوطنية «في ظرفنا الملموس: ثقافة الليبرالية الجديدة المرتبطة بالغرب»، ومن هنا يبرز السؤال الملح :ما هي طبيعة القوى التي يمكن أن تحمي وتنتج ثقافة وطنية حقيقية، وأين هي بالفعل؟

قاسيون
2014
اطلاق حملة الاشتراكات السنوية
حزب الإرادة الشعبية
1000 ليرة سورية قيمة الاشتراك السنوي
2000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة
كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار